الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة

بين مبادئ القضاء المدني وآفاق التطور التكنولوجي

دكتورة

فاطمه عادل السيد عبد الغفار

مدرس قسم قانون المرافعات

كلية الحقوق جامعة عين شمس

ملخص

يتناول هذا البحث بالدراسة إعمال تقنيات الذكاء الاصطناعى فى منظومة العدالة، سواء كمساعد للقاضى أو أعوانه بوصفه وسيلة لتسهيل ودعم الاجراءات، أو من خلال تكنولوجيا اتخاذ القرار، وذلك من خلال خطة تتكون من مبحث تمهيدى، ثم مبحث أول ومبحث ثانى.

تناول المبحث التمهيدى العرض للتطور التكنولوجي في العدالة، من خلال العرض لمفهوم المحاكم الإلكترونية وتطورها وكيفية تأثيرها على نظام العدالة، ثم تعريف الذكاء الاصطناعى واستعراض تطبيقاته في المجال القضائي.

رصد المبحث الأول: التحديات والمشكلات التي يواجهها النظام القانوني نتيجة لإعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي فى العدالة، مع التركيز على تأثيرها على حقوق المتقاضين وسير العمل القضائي.

ثم تناول المبحث الثاني: التنظيم الإجرائي لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في العدالة من خلال محاولة تحديد الإطار القانوني والتنظيمي لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في العدالة.

Summary

This research examines the application of artificial intelligence techniques in the justice system, whether as an assistant to judges as a means to facilitate and support procedures, or through decision-making technology, through a plan consisting of an introductory section, followed by the first and second chapters.

The introductory chapter presents the technological developments in justice, by presenting the concept of electronic courts, their evolution, and their impact on the justice system, in addition to Defining and reviewing the applications of artificial intelligence techniques in the judicial field.

The first chapter addresses the challenges facing the legal system in light of the application of artificial intelligence techniques, focusing on their impact on the rights of litigants and the judicial process.

Then the second chapter addresses the procedural regulation of the use of artificial intelligence techniques in justice by attempting to define the legal and organizational framework for the use of artificial intelligence techniques in justice.

مقدمة

يتميز العصر الذى نعيشه فى الوقت الحالى بالتطور التكنولوجى السريع، والذى لا يتوقف عند حد معين ويشمل جميع مناحى الحياة سواء الحياة اليومية التى نعيشها والمهام اليومية التى تتخلها من بيع وشراء إلى التنقل، التعليم، والتعلم، الاقتصاد، وحتى الحروب والأسلحة الذكية فيما يُعبر عنها بأنها General purpose technology، وبالتالى شهدت مختلف المجالات تحولات جذرية تعتمد على التقنيات الذكية التى تقدم تطبيقات متعددة ، وبطبيعة الحال لا يعتبر القضاء بمنأى عن هذا التأثير وكذلك وبصورة أكثر تحديدا التنظيم الإجرائى لقواعد القضاء المدنى فيما يتصل بفلسفتها من جهة، والقواعد التنظيمية التى تتضمنها من ناحية آخرى.

وفى واقع الأمر فإن تقديم التقنيات الذكية أو تقنيات الذكاء الاصطناعى فى القانون بمجلاته المختلفة عموما وفى مجال القانون الإجرائى والتنظيم القضائى خصوصا أمر غير جديد، ذلك ان أول وجود للتكنولوجيا كان فى المحاكم من خلال الاستعانة مبدئيا ببعض الأجهزة التكنولوجية لمواجهة بعض العقبات الإجرائية مثل خاصية الدوائر التلفزيونية المغلقة –الفيديوكونفرنس– للتواصل مع شاهد يتعذر عليه الحضور شخصيا إلى المحكمة، ثم بعد ذلك إلى إلكترونية إجراءات التقاضىelectronic proceedings وذلك فيما يتصل بالاجراءات كرفع الدعوى والإعلان وتبادل المذكرات، مرورا بما يسمى

محاكم الجيل الأول أى المحاكم الالكترونيةOnline Courts ، وانتهاءً بمحاكم الجيل الثانى وهى تلك المحاكم التى تنعقد إلكترونيا أيضا لكن بطريقة غير متزامنة Asynchronous Online Courts:.

وعلى قدر ما تم تقديم تلك التقنيات أو الوسائط التكنولوجية –فى وقت ليس ببعيد– على أنها بمثابة حلول واعدة لمشاكل تتصل فى مجملها بالحق فى اللجوء إلى القضاء، وحسن إدارة العدالة من خلال ما قد يؤدى إليه إعمال تلك التقنيات من تقليل نفقات التقاضى، وتقريب المتقاضين إلى جهات التقاضى (من خلال الجلسات التى تنعقد إلكترونيا)، ويساعد فى القضاء على تكدس القضايا وتأخر الفصل فيها بالتبعية وصولا إلى الفصل فى القضايا فى وقت معقول، إلا أنها وبذات القدر فرضت تحديات للقواعد الإجرائية القائمة مثل مبدأ المواجهة وحضورية المرافعات، وإجمالا حقوق الدفاع، وتقاليد السلطة القضائية، ولكن فى النهاية ففى ظل التحديات القانونية والواقعية التى فرضها –إن جاز التعبير– الأمر الواقع لعل أبرزها فى مجال إعمال التكنولوجيا فى القضاء هو انتشار فيروس الكوفيد ١٩– فقد أدى التحول الرقمى فى هذا الصدد إلى تغيرات فعلية على مستوى الواقع العملى والتشريع كذلك فى مختلف دول العالم.

وفى تلك الفترة الى تناولت فيها الدراسات الفقهية فكرة إلكترونية اجراءات التقاضى، كان النظر إلى وجود قاضى إلكترونىRobo–judge أو وجود الألة كقاضى أمر فى غاية

التطور، غير ان الأمر تحقق بالفعل وأصبحت تقنيات الذكاء الصناعى متوافرة– بدرجات– للكافة وفى مختلف نواحى الحياة ومن ضمنها القانون، لعل أبرز تطبيقاتها هى الذكاء الاصطناعى التوليدى مثل ChatGPT، وتسعى كافة الدول والشركات إلى الوصول إلى أكبر قدر ممكن من التقنيات الذكية أو الذكاء الاصطناعى، إلى درجة تصريحات بعض القادة من ان من يمتلك تلك التقنيات هو فى النهاية من سيكون بيده مقاليد الحكم فى العالم[1].

غير ان الأمر يتخذ شكلا له خصوصية فى القضاء، فمن تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى ادارة المحاكم وتشغيلها فى إطار من الشفافية والكفاءة وتوفير الوقت، إلى موجات التقنيات الذكية /الذكاء الاصطناعى التى لا تتوقف عند ألية العمل ولكن تعد بتغيير الطرق التى تتخذ بها الأحكام القضائية (بالمعنى العام)، وذلك من خلال التوقعات بتقييم ملفات القضايا، والوثائق، الأحكام القضائية المرتبطة بها، وهو ما من شأنه ان يؤثر مباشرة على "عملية اتخاذ القرار القضائى"، هل بإمكان التقنيات الذكية ان تحسن من الأحكام الصادرة عن القضاء، أو على العكس من ذلك من شأنها ان تقوض الأداء السليم للعدالة؟ وذلك فى ظل الضبابية التى تحيط بألية عمل تلك التقنيات أو

[1] "Putin: Leader in Artificial Intelligence Will Rule World," Associated Press, September 4, 2017, https://www.cnbc.com/2017/09/04/putin-leader-in-artificial-intelligence-will-rule-world.html.

الخوارزميات؟، وهل من شأنها ان تغنى تماما عن التقدير البشرى، كل ذلك فى إطار من مبادئ تتصل باستقلال القضاء، والشفافية والثقة فى الأحكام القضائية Accountability، والحياد.

وبالتالى تنعكس التساؤلات التى تتطرحها الدراسة حول تطبيقات التقنيات الذكية/الذكاء الاصطناعى فى القضاء المدنى، وتأثيرها على العمل القضائى وبالتالى عملية صدور الحكم القضائى Judicial decision making، وما هى خصائص الإطار الإجرائى الذى يهدف إلى وضع ضوابط لأساليب إعمال تلك التقنيات فى العمل القضائى، وأخيرا كيف يمكن إعمال الرقابة والمساءلة فى هذه الحالات؟

ونتناول هذه التساؤلات بالدراسة من خلال الخطة الأتية:

مبحث تمهيدى: تطور التكنولوجيا فى القضاء

المطلب الأول: المحاكم الإلكترونية

المطلب الثانى: إعمال تقنيات الذكاء الاصطناعى فى العدالة

المبحث الأول: التحديات التى يواجهها النظام القانونى فى ظل إعمال تطبيقات الذكاء الاصطناعى

المطلب الأول: تأثير التقنيات الذكية على الحقوق الإجرائية للمتقاضين

المطلب الثانى: مدى تأثر العمل القضائى بتقنيات الذكاء الاصطناعى

المبحث الثانى: التنظيم الإجرائى لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعى فى العدالة

المطلب الأول: الاضطراب القانونى الناشئ عن تقنيات الذكاء الاصطناعى

المطلب الثانى: مبادئ التنظيم الإجرائى

مبحث تمهيدى

تطور التكنولوجيا فى القضاء

لطالما لعبت التكنولوجيا دورا مهما فى القضاء المدنى، وفى مباشرة أعوان القضاه لمهماتهم، وكذلك أثرت أيضا فى المحاماه، إلى الحد الذى يعبر عنه القضاه فى بعض الدول –كأستراليا– ان الاستعانة بالتكنولوجيا فى التقاضى أصبحت مسألة –روتينية – معتادة[1]، ويتم استعمال التكنولوجيا فى اجراءات التقاضى فى مرحلة ما قبل انعقاد الخصومة– تحضير الدعوى– فى رفع الدعوى إلكترونيا، وكذلك الاعلان إلكترونيا، فى مرحلة ما بعد انعقاد الخصومة فإن التكنولوجيا يتم الاستعانة بها فى داخل الجلسات Court room technology والاثبات الالكترونى وما إلى ذلك.

غير ان التطور لم يقف عند هذا الحد بل تطور إلى حد ادخال أليات الذكاء الصناعى إلى المجال القانونى عموما (فى دراسة القانون، وأكاديميا، وفى المحاماه، وكذلك القضاء)، ليتعامل الذكاء الاصطناعى أو التقنيات الذكية بصورة أعم مع عدد من المهام التى تجد أساسا لها فى إمكانية التعامل مع كم هائل من البيانات، غير ان التقنية الأكثر

[1] Chief Justice Tom Bathurst, 'ADR, ODR and AI-DR, or Do We Even Need Courts Anymore?' (Speech, Supreme Court of New South Wales, 20 September 2018, available at: https://www.judcom.nsw.gov.au/publications/benchbks/judicial_officers/ADR_ODR_and_AI-DR.html

تحديا هى إمكانية اتخاذ القرار، والتى تأتى فى صورة إما معاونة العنصر البشرى فى اتخاذ القرار، أو الحلول محله أساسا فيصبح الذكاء الاصطناعى هو القاضى.

المطلب الأول

المحاكم الإلكترونية

إن تحديث الاجراءات عن طريق استخدام التكنولوجيا أساسها فى فكرة المعلوماتية والتى يعرفها الفقه[1] بوصفها: علم التعامل الاتوماتيكى مع المعلومات بواسطة أجهزة الحاسب الآلى، كلمة المعلوماتية l'informatique هى فى الحقيقة نتيجة الدمج بين كلمتيى المعلومات information وأتوماتيكية أو ذاتية automatique تم اقتراح المصطلح لأول مرة عام ١٩٦٢بواسطة Philippe Dreyfus وتم اعتماده بواسطة الأكاديمية الفرنسية عام ١٩٦٦، فقد ظهر المصطلح فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وبصورة أدق بعد اختراع أجهزة الحاسب، وتعد المهمة الرئيسية للمعلوماتية هى التخفيف من القصور التى قد يعترى العمل البشرى عن طريق السماح بإمكانية نشر وتداول المعلومات من خلال وجود شبكة للمعلومات –الانترنت–بحيث يتاح تبادل الملفات والمعلومات

[1] Sophia Binet, L'utilisation des nouvelles technologies dans le procès civil : Vers une procédure civile intégralement informatisée ?, Master 2 Droit Processuel contentieux et procédures d'exécution université lumière Lyon2, 2004-2005, p.7

الإلكترونية وتبادل كافة البيانات بعيدا عن الملفات الورقية des informations dématérialisés محدثة بذلك تقدم هائل، وبالتالى تتمكن المحاكم من خلال الوسائل الإلكترونية[١] عموما تسيير اجراءات التقاضى أمام المحاكم وذلك عن طريق تحويل الاجراءات المعتادة (الورقية) إلى اجراءات إلكترونية عن طريق شبكة المعلومات أو الانترنت.

غير ان إلكترونية القضاء بهذا المفهوم لها صورتين أساسيتين:

الأولى: تتحدد فى إدخال وسائل التكنولوجيا والاتصال الحديث كالحاسب والانترنت فى أعمال الادارة بالمحاكم بحيث تسجل إلكترونيا البيانات المختلفة بالمحكمة كتحديد الجلسات، توزيع القضايا بين الدوائر..إلخ وهى بذلك تعتبر الأساس الذى تقوم عليه قاعدة البيانات التى يقوم عليها بدورها إلكترونية القضاء، وهى أساس"محاكم الجيل الأول"

الثانية:ان تستخدم التكنولوجيا فى أداء الوظيفة القضائية بالمعنى الفنى أى ان تتصل بالفصل فى النزاع نفسه باعتبارها جزء من اجراءات، أو أحد الاجراءات للحصول على

[١] د.صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية– المفهوم والتطبيق ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول– ٢٠١٢، ص ١٧٣.

الحماية القضائية[١]، وهى "محاكم الجيل الثانى"، على ان تلك التكنولوجيا لا تتدخل فى الحكم القضائى الذى يصدر عن القاضى البشرى

الفرع الأول

محاكم الجيل الأول[2]

هى "المحكمة الإلكترونية"[٣]القائمة على أساس من تكنولوجيا المعلومات حيز تقنى معلوماتى ثنائى الوجود، يسمح ببرمجة الدعوى إلكترونيا، وذلك عن طريق وجود شبكة الانترنت الدولية مضافة إلى مبنى المحكمة مما يتيح ظهور الوحدات القضائية والادارية على موقع خاص بها، فيتاح من خلاله للقضاه وأعوانهم[٤] مهمة مباشرة الدعاوى والفصل فيها اعتمادا على أليات فائقة الحداثة لتدوين الاجراءات القضائية وحفظ وتداول ملف

---

[١] د.يوسف سيد سيد عواض ، خصوصية القضاء عبر لوسائل الالكترونية ، رسالة دكتوراه ، ج.عين شمس ، ٢٠١٢، ص ٣.

فى هذا الصدد فإن الاستعانة بالوسائل الالكترونية فى القضاء باعتبارها (وسيلة لتسهيل إجراء أى انها أداة) ففى هذه الحالة يمكن تطبيقها استنادا إلى ان قانون المرافعات لم يحدد طريقة معينة لاتمام الإجراء مثلا باعتبار ان الاجراءات التى ينص عليها عامة وموحدة ، أما إذا كان الهدف من الاستعانة بها ان ترقى إلى منزلة الإجراء ذاته فهنا نكون بحاجة إلى تعديل تشريعى.

[2] ترجع تلك التسمية إلى:

Richard Susskind, Online courts and the future of justice, Oxford, 2019, p.143.

[٣] د.صفاء أوتاني، المرجع السابق ، ص١٧٠.

[٤] أعوان القاضى يشمل الكتبة والمحضرين والخبراء وفقا للتحديد الذى وضعه قانون المرافعات.

الدعوى من جهة، ويتاح للمتقاضين ومن يمثلهم رفع الدعوى ومتابعتها إلكترونيا عبر موقع المحكمة من جهة آخرى."

ويعتبر التعريف السابق للمحاكم الالكترونية قائم على أساس من الوظائف التى يمكن أدائها بواسطة التكنولوجيا، مثل رفع الدعوى الكترونيا، الاعلان الالكترونى..إلخ، ولكن يمكن القول بصورة أكثر تحديدا –وتطورا– ان المحاكم الالكترونية هى المحاكم التى تسمح بمباشرة جميع الاجراءات عبر الانترنت والتوصل إلى حل النزاع بدون ان يتواجد أى طرف من أطراف الخصومة فعليا physically فى المحكمة، تلك المحاكم –عدا عن كونها إلكترونية– توفر نفس الوظيفة القانونية للمحاكم العادية **فيبقى القاضى البشرى هو القاضى الذى يسمع المرافعات وهو الذى يفصل فى النزاع**[١] حتى فى ظل تبادل المستندات وأدلة الاثبات من خلال الانترنت، وقد دعمت انتقال المحاكم التقليدية إلى المستوى الافتراضى تطبيقات مثل الزووم Zoom، Citrix، فتقوم المحاكم

[١] وهو ما يعبر عنه جانب من الفقه فيما يتصل بمصطلح المحاكم الإلكترونية بأن:" الوسائل والأليات التى يستخدمها القاضى هى أساس العمل بالمحكمة، ولا مساس بالقضاه وطرقهم القانونية فى الفصل فى الدعاوى ، فكل الغاية من المحاكم الإلكترونية هو استخدام وسائل إلكترونية بغية تسهيل سير الدعوى وحتى صدور الحكم."
د.رشا على الدين، المحاكم الإلكترونية ...إلى أين؟، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد٧٨، ديسمبر ٢٠٢١، ص٣٠.

الالكترونية(الجيل الأول) بنفس المحاكم التى تقوم بها المحاكم التقليدية غير انها تنعقد إلكترونيا ويتم تبادل المذكرات وأدلة الاثبات فيها إلكترونيا.

وبهذه المثابة يعتبر هذا النوع من المحاكم نواه للتقدم لكافة الصور الأكثر حداثة للمحاكم الإلكترونية التى ينبغى ان تستوعب وتستفيد قدر الامكان من كافة وسائل التكنولوجيا المتوافرة، ويُجدر الإشارة فى هذا الصدد ان هذا النوع من المحاكم نفسه ينقسم إلى نوعين الأول حينما يكون أحد الأطراف فى الخصومة فقط هو الذى لا يتواجد فى المحكمة فى الوقت الذى يتواجد فيه باقى العناصر داخل المحكمة التقليدية، أما النوع الثانى وهو الذى تنعقد فيه الخصومة إلكترونيا دون وجود أى من الأطراف سواء القاضى أو الخصوم ومن يمثلهم فى المحكمة التقليدية

التكنولوجيا المستخدمة فى عقد الجلسات عن بعد، وإعمالها فى تفعيل منظومة للتقاضى الإلكترونى:

ان استخدام التكنولوجيا فى التقاضى عموما، وفى المسائل المدنية والتجارية ليس أمرا جديدا على المستوى الدولى، غير أنه يتم تناوله بحذر نظرا لاعتبارات تتصل بالتأثر بالمبادئ الثابتة فى القضاء المدنى –كمبدأ المواجهة وما يتفرع عنه – من جهة، ومن جهة آخرى فلم تصل فى معظم الأنظمة القضائية إلى حد عقد الجلسات بالكامل إلكترونيا عن بعد.

غير أن ما أحدث طفرة غير مسبوقة فى هذا الصدد هو جائحة كورونا وهى ما أوجبت على غالبية الدول فى العالم إلى الاستخدام الموسع لانعقاد الجلسات عن بعد، كبديل لتجنب توقف عمل القضاء بالكامل وبهدف الحفاظ على الصحة العامة، وفى هذا الإطار تم تفعيل عدد من الأليات الموجودة فعلا لكن بصورة أوسع، وبطريقة–إن جاز التعبير– فرضتها ظروف الحال.

تعتبر الوسائل التكنولوجية الرئيسية فى هذا الصدد، بصفة أساسية تكنولوجيا الدوائر التلفزيونية المغلقة –والتى تم الاستعاضة عنها مع التقدم بتطبيقات مثل الزووم، مايكروسوف تيمز وما شابه، إلى جانب إيداع المذكرات لدى المحكمة، والإعلان، وانتهاءً بتبادل المذكرات أو المرافعات المكتوبة بين الخصوم وبعضهم البعض من جانب، وبين الخصوم والقاضى من جانب آخر.

مع الأخذ فى الاعتبار ان هذه إعمال هذه التكنولوجيا تتطلب بنية تحتية تكنولوجيا تتمثل فى وسائل الاتصال، والأجهزة وما إلى ذلك، غير انه مع التطور ومع سهولة تداول مثل هذه التقنيات لم يعد الأمر يشكل تحديا –على الأقل بالنسبة لبعض دول العالم– فى الوصول إلى القضاء من خلال هذه التطبيقات.

أولا: الفيديو كونفرنس Audio– Visual Links:

فتم تقديمه فى الاجراءات القضائية عموما بوصفه وسيلة عملية من شأنها ان تزيد من تفعيل الحق فى اللجوء إلى القضاء وذلك لعدد من الاعتبارات:

من جهة أولى، من خلال ما توفره من سرعة، وتوفير للنفقات التقاضى، وراحة للمتقاضين من خلال تقريب جهات التقاضى (افتراضيا) Remote participation. ومن جهة ثانية فهو يسهل بعض الاجراءات مثل الحصول على ترجمة فى الاجراءات، أو رأى الخبير، وأخيرا أنه يعتبر بهذه المثابة أكثر ملائمة من المذكرات المكتوبة والمودعة لدى المحكمة بصورة مسبقة، الشهادة المسجلة مسبقة، أو المثبتة كتابة ومقرونة بتوقيع الشاهد ذلك ان هذه الأمثلة أو النماذج من شأنها ان تمنع القاضى من مراقبة الشهود أو الادعاءات بصورة حية تمكنه من الوقوف على انفعالات أصحابها وردود أفعالهم الأمر الذى يشكل دلالة بالنسبة للقاضى فى تكوين عقيدته.

وتطبيقا لذلك فإن بعض التطبيقات للمحاكمات عن بعد –على سبيل المثال لا الحصر– تدعم من الحق فى اللجوء إلى القضاء خاصة للفئات الأكثر احتياجا، كما انها توفر النفقات سواء للدولة أو المتقاضين، ففيما يتعلق بالفرض الأول فإن القانون الاسترالى[1]

[1] Criminal Procedure Act 1986 (New South Wales), 306ZB, 306ZC. 'Vulnerable person' is defined in s 306M to include 'a cognitively impaired person'.

يقرر انعقاد الجلسة عن بعد لسماع الشاهد أو المتقاضى الذى يعانى من إعاقة ذهنية أمام المحكمة، ذلك ان انتقاله إلى قاعة المحكمة قد يسبب له الضغط النفسى وبالتالى صدور سلوكيات عنيفة من قبله مما يجعل من اللجوء إلى العدالة تجربة سيئة[1].

أما فيما يتصل بالفرض الثانى فله تطبيقات فى الاجراءات الجنائية وهو ما يعمل به بعد الجائحة فى عدد من دول العالم–ومن ضمنها مصر– ان المتهم لا يحضر فى المحكمة بنفسه في جلسات التجديد ولكنه يمثل أمام القاضى عن بعد من خلال الشاشات– مما يوفر على المتهم الرحلات من محبسه إلى المحكمة ذهابا وإيابا لحضور الجلسة وهو اعتبار انسانى، ومن جهة آخرى يوفر على الدولة نفقات انتقالات المتهمين من وإلى محبسهم، أما فى التقاضى المدنى فإنه يوفر على الخصوم الانتقال إلى المحكمة لحضور الجلسات وكذلك فى القانون الإجرائى المقارن حينما تتوافر حالات توجب انتقال موظفى المحكمة لمكان ما فيمكن توفير الوقت –وهو من أهم تحديات اللجوء إلى القضاء– من خلال عقد كل هذه الاجراءات.

وعلى الرغم من هذه التطبيقات وما توفره من مزايا فيما يتصل بتدعيم وزيادة فاعلية الحق فى اللجوء إلى القضاء، غير انه يجدر الإشارة إلى انه فى الأوضاع العادية أو

[1] Michael Legg and Anthony Song, The Courts, the Remote Hearing and the Pandemic: From Action to Reflection, UNSW Law Journal,Vol.44/1, April 2021, p.131.

الاستثنائية (كجائحة كورونا) فإنه يترك للقاضى سلطة تقديرية فى تقدير ما إذا كانت هذه الاجراءات فعليا مفيدة أم من شأنها فى أحوال معينة ان تؤدى إلى انتفاء العدالة فى جانب أحد الخصوم وهو ما يمكن الوقوف عليه من خلال معايير عدة منها مصلحة العدالة، وموثوقية وتناسب الاجراءات الإلكترونية المعتمدة سواء فى تبادل المستندات أو فى انعقاد الجلسات عن بعد[١].

ثانيا: ما يتصل برفع الدعوى الكترونيا وتبادل المستندات:

إن الأساس التقنى لتبادل كافة المستندات إلكترونيا بدون دعامات ورقية يبدأ من تأسيس قاعدة بيانات تكون خاصة بكل محكمة والقضايا المنظورة فيها على حدة وبها إمكانية الاتصال أو المشاركة بين محاكم الجهاز القضائى قاطبة، فهى عبارة عن مجموعة من الملفات المرتبطة بعضها ببعض، يمكن إنشاء حسابات وكلمة مرور لكل قاض ومحام وإعطاء رقم سرى خاص لكل متقاضى بهدف تمكينه من تبادل المستندات فى إطار من الخصوصية والسرية، بالإضافة إلى إمكانية متابعة تواريخ الجلسات[٢].

---

[1] Michael Legg and Anthony Song, The Courts, the Remote Hearing and the Pandemic: From Action to Reflection, opt.cit., p.133.

[٢] جدير بالذكر انه تم بالفعل تفعيل تلك المنظومة فى مصر، اتاحت وزارة العدل المصرية للمحامى رفع الدعوى المدنية عن بعد من خلال بوابة مصر الرقمية وذلك على مرحلتين:
مرحلة الأولى: تبدأ من خلال تسجيل المحامي على منظومة إدارة ملفات القضايا المدنية.

وحتى تكتمل تلك المنظومة لابد من وجود نظم أو برامج للحماية المعلوماتية[١] للاستعانة بالوسائل إلكترونية فى اجراءات التقاضى – فإن هذه البرامج فى غاية الأهمية من أجل

فيما تتضمن المرحلة الثانية: قيامه بقيد الدعوى عن بعد، وفيها يتمكن المحامي من إقامة الدعوى المدنية عبر صفحة خدمات المحاكم ببوابة مصر الرقمية وفق الخطوات التالية:

١. اختيار اسم المحكمة، ونوع الجدول من القوائم المتاحة، وتسجيل اسم الدعوى، ثم تسجيل بيانات أطراف الدعوى، وموضوعها، وطلبات المدعين، والتوكيلات الصادرة له.
٢. تتولى المنظومة تكوين صحيفة الدعوى بناء على ما سجل من بيانات، وتضيف لها QR Codeيتضمن بيانات الصحيفة بغرض تأمينها.
٣. بعد معاينة المحامي للصحيفة يقوم بطباعتها، وتوقيعها بمداد مميز بلونه، ويقوم بمسحها ضوئيا، ويرسل صور الصحيفة والتوكيلات ومستندات الدعوى للمنظومة.
٤. يراجع الموظف المختص بالمحكمة ما أرسله المحامى، وبعد التأكد من استيفاء البيانات والمستندات يُرسل إشعار للمحامى بالمبالغ المستحقة عن إقامة الدعوى.
٥. يتلقى المحامى إشعارا بالمبالغ المستحقة، فيسددها إلكترونيا من خلال منظومة المدفوعات الحكومية.
٦. يتلقى الموظف إشعارا يفيد سداد الرسوم، فيتخذ اجراءات قيد الدعوى على منظومة إدارة ملفات القضايا التى تنشئ رقم الدعوى، وتاريخ القيد، ورقم الدائرة وتاريخ الجلسة.
٧. يرسل النظام تنبيها للمحامى بقيد الدعوى وبياناتها
٨. يلتزم المحامى بتسليم أصل صحيفة الدعوى إلى قلم الكتاب أو أمام المحكمة بجلسة نظر الموضوع.

[١]وذلك من خلال تشفير بيانات المحكمة ومعلوماتها الإلكترونية المتداولة عبر الشبكة فلا يمكن معرفة فحواها إلا بواسطة المستقبل والذى يتمكن من فك الشفرة، أيضا تحميل برامج لحماية الأجهزة وقواعد البيانات من الفيروسات Antivirus، تأمين سرية البيانات بما يكفل حمايتها ضد أى محاولة التغيير أو التعديل أو المسح أثناء تبادل المعلومات والوثائق أثناء تبادل سواء بين القاضى أوأعوانه أو الخصوم ويوجد فى هذا المجال العديد من وسائل وأنظمة التشفير والتى تتفاوت فى درجات السرية، وتضفى

فرض إطار من الحماية والتى تعد من الأهمية بمكان، فضلاعن كونها أداة لمباشرة النشاط القضائى، فإن أى اختراق لها من شأنه ان يهدد خصوصية المتقاضين فالقضايا المدنية بالذات تنطوى حتما على العديد من المعلومات الشخصية،فإن تلك البرامج تعد بمثابة تدابير وقائية تتخذ عن طريق اجراءات بوسائل إلكترونية تمنع عملية التعدى على بيانات المحكمة، كما ان برامج الحماية المعلوماتية تكفل الوصول وتتبع مرتكب الاعتداء، وفى حال فقدان الملفات أو تلفها لأى سبب من الأسباب فإن برامج الاستعادة back up تضمن استرجاعها، مما يبرز مميزات الدعامات الإلكترونية مقارنة بالورقية منها.

وهو ما من شأنه ان يضمن سلامة الاحتفاظ بالبيانات واجراءات التقاضى، واثباتها ويقلل من مخاطر فقدها خاصة فى ظل استخدام الوسائط الإلكترونية لتبادل المستندات، وكذلك استخدامها فى السداد الإلكترونى لرسوم الدعوى، وتكتمل هذه المنظومة من خلال تدريب العاملين والقضاه بغرض تعريفهم على برامج الحاسب وكيفية التعامل معه حتى يتمكنوا من التعامل مع الأجهزة التقنية للقيام بمهامهم، كما يجب الإستعانة بمختصين فى تكنولوجيا المعلومات بغرض إنشاء قاعدة للبيانات، المشاركة فى برامج التدريب.

السرية على المراسلات بين المحكمة والخصوم. راجع د.صفاء أوتانى، المرجع السابق، ص١٧٧.، أيضا د. د.خالد ممدوح ابراهيم ، التقاضى الالكترونى، دار الفكر الجامعى، ٢٠٠٧، ص٣٤٢.

الفرع الثانى

محاكم الجيل الثانى (المحاكم غير المتزامنة) Asynchronous Online Courts

تُعرف المحاكم الإلكترونية غير المتزامنة: بأنها هذا النوع من المحاكم الذى يوفر للقاضى وأعوانه، وللخصوم كذلك الفصل فى النزاع إلكترونيا دون حاجة للوجود الفعلى فى المحاكم التقليدية وذلك باستخدام ذات التكنولوجيا فى المحاكم الإلكترونية، إلا أنها تتميز بالإضافة إلى ذلك باعتماد بعض خصائص التكنولوجيا المعتمدة فى وسائل فض النزاع البديلة إلكترونياً [١] Online dispute Resolution من جهة، وان الاجراءات لن تتم تزامنيا

[١] يعبر عنها جانب آخر من الفقه بأنه الوسائل البديلة لفض المنازعات إلكترونيا online alternative dispute resolution (OADR) and Online dispute Resolution(ODR) وهذا المصطلح و مترادفان لأن الفقه حينما عرف قال بأنه انتقال الوسائل البدية لفض المنازعات إلى الحيز الافتراضى Online،

"ODR was created as an "online version" for alternative dispute resolution (ADR)".

والوسائل البديلة لفض المنازعات ابتداءً تتضمن أو تشمل الوساطة والتحكيم وكافة الوسائل الآخرى التى تتضمن تدخل طرف(شخص) ثالث من غير أطراف النزاع بهدف الوصول إلى حل النزاع بصورة أبسط إجرائيا وأكثر فاعلية موضوعيا، وذلك بمساعدة أو بدون مساعدة من المحكمة(القضاء). وتتضمن هذه الوسائل دائما طرف ثالث، قد يكون محكما أو وسيطا بحسب الأحوال.

ومع مرور الوقت انتقلت هذه الوسائل إلى الحيز الافتراضى، ولتقدم كوسيلة مناسبة للتعامل مع المنازعات قليلة القيمة بل واعتمدتها عدد من الشركات فى تجارب ناجحة مثل e-Bay, Alibaba, والتى صممت برامج إلكترونية للتعامل مع النزاعات قليلة القيمة.

Chen XI, Asynchronous Online Courts: The Future of Courts?, Oregon Review of International Law, Vol 24, 2023, p.٤٥.

كما هو الوضع فى المحاكم الإلكترونية الحالية من جهة آخرى، وإنما سيتم الاعتماد بصورة أساسية على رسائل البريد الإلكترونىe-mail، وتطبيقات المحادثة، وكذلك المرافعات المكتوبة، وبهذه المثابة فإنه رغم التخوفات التى تحيط بهذا النوع من المحاكم فيما يتصل بشرعيتها وذلك لمخالفتها مبادئ مثل شفوية المرافعة وحضورية الجلسات إلى **جانب إعمال تقنيات الذكاء الاصطناعى فى أحد مراحلها**، إلا ان جانب من الفقه[1] يؤكد وبقوة على دور هذه المحاكم فى تفعيل الحق فى اللجوء إلى القضاء ومواجه التحديات مثل النفقات، والوقت الذى يستغرقه الفصل فى القضية مما يؤهلها ان تشكل الجيل الثانى للمحاكم الإلكترونية الحالية.

وفى ذات الاتجاه المؤيد لتلك المحاكم –بالرغم من التحديات– يقرر انها تطور للمحاكم الإلكترونية وأنها تعد الجيل الثانى، فتطبيقها فى القضاء يعتبر بمثابة وسائل داعمة أو ممتدة للمحاكم Extended [2].

[1]Chen XI, Asynchronous Online Courts: The Future of Courts?, Oregon Review of International Law, Vol 24, 2023, p.50.

[2] Richard Susskind, On Line Courts and the future of justice, Oxford university press, 2019,p.118.

ويقدم هذا الاتجاه فكرة المحاكم الممتدة ضمن النموذج التالى للمحاكم غير التزامنية : بداية تجنب النزاع وذلك عن طريق تقدير جدية النزاع فهذه المرحلة توفر درجة من الإرشاد والتقييم الالكترونى للنزاع، وبالتالى إذا تبين ان النزاع يتضمن مصلحة غير قانونية أو غير ذلك فإنه سيقف عند هذا الحد وبالتالى لن يصل إلى المرحلة التالية ولا إلى مرحلة التقاضى، ويجدر الإشارة ان هذه المرحلة فى النظم الانجلوسكسونية تحقق فائدة كبرى – لان دول تلك النظم تعرف بصورة كبيرة المتقاضون بأنفسهم الذين

وتطبيقا لذلك فإنه من الممكن ان تشتمل المحاكم الإلكترونية على تقنيات لاتخاذ القرار automated تسهم فى حل المنازعات قليلة القيمة على الأقل كما أنه من شأنها ان تمكن المتقاضين من تقديم المذكرات والإدعاءات ومناقشتها بطريقة غير متزامنة من خلال الأنظمة المأتمتة، فتلك الوسيلة لحل النزاع لا توفر فقط الوقت للخصوم، وإنما تمكنهم كذلك من الرد على الادعاءات والطلبات متى أرادوا وأينما أرادوا طالما كان ذلك خلال المواعيد الإجرائية المحددة قانونا[1].ومن هذا المنطلق يجد هذا الاتجاه المحاكم غير المتزامنة وسيلة مناسبة ومعقولة للفصل فى المنازعات، وفى هذا الصدد فقد طبقت عدد من الدول هذا النوع من المحاكم مثل كندا، وبريطانيا وبطبيعة الحال سنغافورة وكذلك الصين.

يلجئوا إلى المحكمة لعرض النزع دون تمثيل من قبل محام– فهذه المرحلة من شأنهما ان تقدم لهم العون خصوصا أنهم يلجئوا للمحاكم وهم غير مستعدين لعدم خبرتهم قانونا.

فى المرحلة الثانية تتضمن فى ذات الوقت إدارة للنزاع ومحاولة التوفيق، ذلك انه يتم تقدير نسبة النجاح للقضية ومدى احتمالية ان يحكم القاضى لكلا منهم بطلباته ففى هذه المرحلة قد يختار المتقاضون عدم الاكمال فى الطريق القضائي للفصل فى النزاع وتصعيده وصولا إلى القاضى ولكن محاولة الوصول إلى حلول ودية أو التوفيق فيما بينهم.

أما المرحلة الأخيرة تأتى بعد ذلك وتتضمن عرض النزاع على القاضى إلكترونيا من خلال المذكرات المكتوبة ودون وجود جلسة علنية ولكن يقتصر الحضور (إلكترونيا) على الخصوم ومن يمثلهم.

ويعتبر فى هذا التنظيم ان المرحلة الأولى والثانية بمثابة محاكم ممتدة، والاجراءات فى هذه الحالة لا تعتبر مستقلة عن القضاء ولا تعتبر وسيلة بديلة لحل النزاع

[1]Chen XI, Asynchronous Online Courts: The Future of Courts?, Oregon Review of International Law, Vol 24, 2023, p.51.

ونعرض فيما يلى لتطبيقات تلك المحاكم فى هولندا وانجلترا.

أولا: المحاكم غير المتزامنة فى هولندا:

تم إعمال هذا النظام فى هولندا من خلال منصة تسمى Rechtwijzer وتعنى الطريق إلى العدالة ولها تطبيقان:

١. قضايا الطلاق[1]:

فيتعامل معها الزوجين فى مرحلة الانفصال، ويقوم الأطراف بدفع مبلغ ١٠٠ يورو من أجل الدخول إلى خدمات المنصة، ويقوم الأطراف بالإجابة على الأسئلة التى تطرحها المنصة مثل عمر كلا من الزوجين، تعليمهم، وظائفهم، دخلهم الشهرى، ومعلومات آخرى مثل فى حالة وجود أطفال هل ستكون الحضانة لأحد الزوجين أم ان الحضانة ستكون مشتركة، ثم تبدأ المنصة فى طرح عدد من الأسئلة على الطرفين للوقوف على تفضيلاتهم وأولوياتهم، بعد ذلك تقوم المنصة بإعمال الخوارزميات التى تقوم بتحديد نقاط الاتفاق بين الطرفين وبناء عليه تقوم بطرح حلول على الطرفين، إذا لم يقبل الزوجان (الطرفان) بالحلول المقترحة فإنهم يقوما بطلب وسيط من خلال المنصة مقابل دفع مبلغ ٣٦٠ يورو إضافة أو من الممكن ان يطلبوا اصدار قرار ملزم من قبل المحكمة.

[1] Michael Legg, The Future of Dispute Resolution: Online ADR and Online Courts, Australasian Dispute Resolution Journal, No.71, 2016, p.7.

وقد أوضح مكتب المساعدة القانونية فى هولندا ان الغرض من هذا التطبيق فيما يتعلق بمسائل الانفصال أو الطلاق عموما هو إتاحة الفرصة للطرفين أو الزوجين باعتبارهم مواطنين لحل مشاكلهم بأنفسهم، وإذا لزم الأمر فإنها تحيله إلى الخبراء، على انه يجدر الإشارة إلى ان ما يقترحه النظام من خلال المنصة وكل الاجراءات قبل اللجوء إلى المحكمة– فى حالة فشل هذا الطريق فى ايجاد حل – يعتبر غير ملزم قانونا[١].

٢. محكمة فض المنازعات المدنية (المنازعات صغيرة القيمة– منازعات الملكية المشتركة):

وذلك النظام أيضا فى هولندا فى British Columbia's Civil Resolution Tribunal حيث يمر النزاع بأربعة مراحل أساسية[٢]:

المرحلة الأولى: يتم عرض النزاع على **النظام الخبير Expert system** يستخدم تقنية بهدف استطلاع الحلول Solution Explorer والذى يقوم بوظيفته من خلال أسئلة تفاعلية يجيب عنها أطراف النزاع، بناء على نتيجتها يطرح عليهم المعلومات القانونية

[1] Carol Matlack, Robots are taking divorce lawyers' jobs, too., 30/6/2016, available at: https://www.bloomberg.com/news/articles/2016-06-30/robots-are-taking-divorce-lawyers-jobs-too

[2] Michael Legg, The Future of Dispute Resolution: Online ADR and Online Courts, Australasian Dispute Resolution Journal, No.71, 2016, p.6.

ذات الصلة، وكذلك الطرق والمصادر مثل الصيغ القانونية وذلك لمساعدة الأطراف فى حل النزاع فيما بينهم رضائيا.

المرحلة الثانية: إذا لم يتم حل النزاع رضائيا فإن النظام يوفر إمكانية الاستلام عبر الانترنت online intake process من خلالها يمكن إيداع صحيفة الدعوى وبدء الاجراءات بعد ذلك تباعا.

المرحلة الثالثة: حتى بعد بدء اجراءات الدعوى لازال هناك مجال لحل النزاع رضائيا ولكن فى هذه المرحلة يكون من خلال وسطاء يتم تعيينهم من مختلف جهات المقاطعة، وفى هذه المرحلة لتسهيل حل النزاع رضائيا يتم من خلال جلسات تعقد مع الوسيط وتتم إما من خلال الفيديوكونفرنس أو حضوريا (شخصيا)، فإذا تم حل النزاع فى هذه المرحلة اتفاقا فإنه يتحول ليصبح بمقتضى أمر صادر عن محكمة فض المنازعات المدنية.

المرحلة الرابعة: إذا لم يتم الوصول لاتفاق فى المرحلة السابقة، فإن النزاع يتحول إلى التقاضى، حيث يقوم عضو من المحكمة – محام له خبرة بموضوع النزاع– بسماع ادعاءات الخصوم والأدلة التى يقدمونها ويصدر بناء على ذلك حكم ملزم، وتنعقد الجلسات فى هذه المرحلة عموما إما بطريقة غير متزامنة من خلال المذكرات المكتوبة التى يتم إيداعها إلكترونية، أو بطريقة متزامنة من خلال الهاتف أو الفيديوكونفرنس، ويجدر الإشارة إلى ان للخصوم الحق فى الحصول على المساعدة القانونية فى أى مرحلة

من المراحل، وكذلك إذا وصل الأطراف إلى مرحلة انعقاد الجلسات، فيجب ان يطلبوا الإذن للاستعانة بمحام ليقوم بتمثيلهم.

ثانيا: المحاكم غير المتزامنة فى المملكة المتحدة:

تعتبر المملكة المتحدة من الدول الرائدة فى إنشاء المحاكم الإلكترونية غير المتزامنة، ففى عام ٢٠٠٢ أنشئت فى انجلترا وويلز محاكم إلكترونية تحت مسمى محكمة الأموال الإلكترونية Money Court Online(MCOL) وذلك لهدفين الأول: هو مساعدة المتقاضين بأنفسهم per se litigants على اللجوء إلى القضاء بأقل تكلفة ممكنة، والثانى: التعامل مع المنازعات التى تصل قيمتها إلى ١٠٠٠٠٠ يورو–فى ذلك الوقت– ويشير الفقه[1] إلى ان تلك المحكمة انشأت فى الأساس كمحكمة إلكترونية، ومع ذلك فإن هناك عدد من الاجراءات أمامها تتخذ بطريقة غير متزامنة.

١. الاجراءات أمام محكمة الأموال الإلكترونية: MCOL

قبل رفع الإدعاء أمام المحكمة ينبغى على الخصوم ان يقوموا ببعض الاجراءات التمهيدية إلكترونيا والتى لا تتضمن تدخل المحكمة، وإذا لم تفلح الطرق الودية لفض النزاع ورأى

[1] Chen XI, Asynchronous Online Courts: The Future of Courts?, Oregon Review of International Law, Vol 24, 2023, p.53.

الخصوم تصعيد الأمر وعرضه على المحكمة، فإن الخصوم يقوموا برفع الدعوى والرسوم القضائية ويستمروا فى اجراءات الدعوى أمام القضاء.

فى البداية يقوم النظام (الإلكترونى) بطلب تقديم الادعاءات من قبل المدعى عليه والتى ينبغى ان يقوم المدعى بالرد عليها خلال مدة محددة، هذه الإجراءات تتم بصورة غير متزامنة، وفى وقت قصير فإرسال الإدعاء أو الرد عليها لا يستغرق أكثر من ٣٠ دقيقة، وينظم القانون الإجرائى ثمان طرق للمدعى عليه للرد على الادعاء كل طريق يؤدى إلى تطبيق اجراءات مختلفة هذه الاجراءات تختلف فيما بينها لكن البعض منها يستلزم فى مرحلة ما الذهاب شخصيا للمحكمة للمثول أمام القاضى، لكن أثنين من هذه الطرق تتيح الفرصة لحل النزاع دون الذهاب إلى المحكمة إطلاقا، الأولى: عندما يعترف المدعى عليه بصورة مطلقة بأن المال بحوزته، الثانية: عندما لا يقوم المدعى عليه بالرد على ادعاءات الخصم الآخر فى الوقت المحدد لذلك قانونا.

بداية من ٢٠١٨ أطلقت المحكمة خدمة جديدة Online civil money claims(OCMC) وذلك بغرض ان تفصل فى قضايا الأموال التى لا تتجاوز قيمتها 10000يورو بطريقة أكثر فاعلية، وهذه الخدمة تساعد الخصوم على حل النزاع دون تدخل طرف ثالث، وفى نفس الوقت توفر خدمات وساطة مجانا إذا استدعى الأمر ذلك،

العديد من الاجراءات مبسطة، حتى يمكن فهمها والتعامل معها من قبل الكافة دون خبرة أو خلفية قانونية.

تجدر الإشارة أنه بالرغم من المحكمة تتيح القيام بالاجراءات بطريقة غير متزامنة – جزئيا– إلا انه فى حالات معينة يستبعد ذلك تماما، فمثلا من الغير المسموح به استخدام تطبيق What`s app فى الاجراءات، كما ان التقسيمات المتعددة للإجابات المحتملة الخاصة بالمدعى عليه، من شأنها ان تجعل المتقاضين يعزفون عن اللجوء إلى المحكمة للفصل فى النزاع إلكترونيا.

٢. نموذج المحكمة الإلكترونية لفض المنازعات قليلة القيمة Online Solution Court

وهى إحدى مشاريع تطوير القطاع القانونى فى انجلترا وويلز، ووتم إنشاء هذه المحكمة بغرض الفصل فى المنازعات قليلة القيمة التى لا تتجاوز قيمنها ٢٥٠٠٠ يورو، وتعتمد المحكمة فى إجراءاتها على ثلاث مراحل أهم ما يميزها أنها يمكن القيام بجانب منها بطريقة غير متزامنة إلكترونيا.

المرحلة الأولى: وهى ما تعتبر مأتمتة automated[1] تفاعلية بالكامل ويتم فى هذه المرحلة رفع الأدعاءات والأدلة على موقع المحكمة online portal ، الموقع سيقوم بارشاد المتقاضى من خلال تحليل لادعاءاته وذلك ليصدر له فى النهاية صحيفة دعوى قابلة للفهم من قبل المحكمة والخصم الآخر، وهى تعتبر بمثابة نموذج مبسط لصحيفة افتتاح الدعوى.

المرحلة الثانية: مرحلة التوفيق وإدارة الدعوى: بعدما تم تقديم الادعاءات وأدلة الاثبات فى المرحلة السابقة، وبعد ذلك يقوم النظام ببحث ما إذا كان هناك إمكانية للفصل فى النزاع دون اللجوء إلى المحكمة، والمرحلة الثانية تهدف كذلك إلى إحاطة الخصوم علما بإمكانية فض النزاع بالطرق البديلة دون اللجوء إلى المحكمة.

[1] لفظ الأتمتة هو لفظ معرب من مصطلح إنجليزي " Automation " ويقصد به إستبدال الأشخاص بالآلات لأداء المهمات أَتْمَتَ « ، وقد ورد مصطلح)أتمتة(أيضًا في معجم المورد العربي بالصيغتين: الفعليّة والاسميّة الشيء أو الجهاز، وبالصيغة الفعلية العمل يؤتمت أتمتة : أي جعله أوتوماتيكيًا أي: آليًا أو ذاتيَّ الحركة.ويرجع أول إستخدام لمصطلح " Automation " إلى العالم هاردر D.S Harder عام ١٩٢٦، وكان يعني بهذا المصطلح إدماج مراحل الإنتاج بسلسة متصلة على نحو آلي وبدون تدخل الإنسان ، ولا يقتصر إستخدام الأتمتة في مجال الإنتاج والصناعة فقط، بل إنه إمتداد إلى مجالات فض المنازعات إلكترونيا.
راجع القاضى/ أحمد ناصر عباس، القرارات الإدارية المؤتمتة والسلطة التقديرية لجهة الادارة، بحث منشور ضمن أعمال مؤتمر التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعى، المنعقد فى كلية الحقوق –جامعة عين شمس، نوفمبر ٢٠٢٣، ص١١٣٠.

المرحلة الثالثة: الفصل فى النزاع من قبل القاضى: ولا ينبغى ان تتم هذه المرحلة تقليديا فيمكن للمحكمة ان تتواصل مع الخصوم إلكترونيا من خلال الاتصال أو الإيميل، وحتى إذا كان هناك ضرورة لعقد جلسات حضورية فى المحكمة فإنها لن تكون للفصل فى النزاع، وإنما لتحقيق مسألة بعينها تتعلق بالنزاع للوقوف عليها.

المطلب الثانى

إعمال تقنيات الذكاء الاصطناعى فى العدالة

يعتبر الذكاء الاصطناعى مرحلة متطورة للغاية فى العدالة عموما وفى عملية صنع القرار Judicial Decision Making بصفة خاصة، ففى هذه المرحلة ننتقل من مرحلة إلكترونية التقاضى Digitalization، إلى مرحلة جديدة أبرز ملامحها الاستعاضة عن المحامى وتوفر إمكانية حل النزاع دون طرحه على القاضى ودون أى تدخل منه، وفى المستقبل قد يتخذ صورة أكثر تطورا هو ان يكون القرار الصادر عن القاضى نفسه تم باستخدام الذكاء الاصطناعى Automated decision .

الفرع الأول

ماهية الذكاء الاصطناعى

ونتناول ماهية الذكاء الاصطناعى بالدراسة من خلال بيان مفهومه من ناحية وتقنياته من ناحية آخرى.

أولا:مفهوم التقنيات الذكية/ الذكاء الاصناعى:

يشير الفقه[١] إلى عدم وجود تعريف محدد متفق عليه بالنسبة للذكاء الاصطناعى غير أنه فى محاولة لتعريفه يمكن القول أنه:" قدرة الألة على محاكاة العقل البشرى وطريقة عمله، مثل قدرته على التفكير، والاكتشاف والاستفادة من التجارب السابقة."، كما يعرفه جانب آخر[٢] بوصفه: السماح للألة بالتصرف بطريقة ذكية والمعيار فى ذلك هو ما إذا كان الانسان سيتصرف بنفس الطريقة، غير أنه ذات الاتجاه أشار إلى صعوبة الوقوف على فكرة"الذكاء" مقارنة بالبشر، لأنه يختلف من شخص لآخر كما انه مع التطور التكنولوجى يمكن للآلات ان تقوم بالعديد من المهام المعقدة التى قد يعجز عنها البشر

[١] د. مروة زين العابدين سعد، د.محمد الجندى، المشكلات القانونية للذكاء الاصطناعى التوليدى (Chat GPT)، مجلة القانون والتكنولوجيا،المجلد ٣، العدد ١ ، أبريل ٢٠٢٣ ، ص٢٩٢.

[2] Jerry Kaplan, Artificial Intelligence: What Everyone Needs to Know, Oxford: Oxford University Press 2016, p3.

فى العموم[١]. وللبحث عن تحديد مبدأى لمصطلح الذكاء الاصطناعى فأن فى الأساس أول من قدم هذا المصطلح كان عالم الرياضيات John McCarthy وشاركه فى ذلك ثلاثة علماء آخرين عام ١٩٥٦ وذلك بمناسبة بحث قدمه فى مؤتمر صيفى فى Darthmouth والذى شارك فيه عدد من العلماء الذين لهم اسهامات حقيقية فى هذا المجال وكان بحثJohn McCarthy وزملائه يدور حول "الافتراض المبدئى ان كل جانب من جوانب التعلم، وأى مظهر من مظاهر الذكاء – من حيث المبدأ وتحديدا– يمكن صناعة الألة لتحاكيه، وهى مبادرة أو محاولة لمعرفة كيف يمكن للألة ان تستخدم اللغة انطلاقا من المبادئ وبصورة مجردة لحل المشكلات التى تقتصر إمكانية حلها – فى ذلك الوقت –على البشر، وكيفية قيام هذه الألات بتطوير نفسها بنفسها[٢].

ثانيا: تقنيات الذكاء الاصطناعى:

أضافت هذه المحاولة بعدا آخر لصناعة الحاسب(الألات) وهو الذكاء بمعنى القدرة على التكيف أو التعلم(وبالتالى اتخاذ قرارات) من خلال التجربة والبيانات، وأسفرت هذه الأبحاث عن تطوير نوع من الخوارزميات قادرة على التعليم لتدريب أنظمة الحاسب على التعلم وهو ما يُعبر عنه حاليا بمصطلح Machine learning ، وهذا النوع من

[1] Opt.cit., p.3 -12.
[2] Jerry Kaplan, Artificial Intelligence: What Everyone Needs to Know, Oxford: Oxford University Press 2016, p.13.

الخوارزميات تحديدا هو المحرك الأساسي للذكاء الاصطناعى وتطوره بالاضافة إلى تقنيات البيانات الضخمة Big Data والتى يندرج ضمنها التنقيب فى المعلومات، فالخوارزميات أصبحت قادرة على معالجة الأرقام بمهارة، بالإضافة إلى تحديث أدائها بشكل متكرر بناء على ما توافر لديها من بيانات/تجارب سابقة، ولذا نجد البعض[١] يعبر ببساطة –فى إطار البحث عن تعريف للذكاء الاصطناعى– بوصفه بأنه عبارة عن بيانات مضاف إليه خوارزميات data plus algorithms، **ويقصد بالخوارزميات**[٢]: الأداة الرئيسية المستخدمة في الذكاء الاصطناعي، وبالمعنى الدقيق للكلمة هي تعنى: "وصف لتسلسل محدود لا لبس فيه من الخطوات (أو التعليمات) مما يسمح بالحصول على نتيجة من العناصر المقدمة كمدخلات"، ويتميز التاريخ الحديث للذكاء الاصطناعي بتطور التعلم الآلي: حيث يتم بعد ذلك تصميم الخوارزميات "بحيث يتطور سلوكها بمرور الوقت، بناءً على البيانات المقدمة لها.

[1]Robert A. Manning, Emerging technologies: New Challenges to global stability, Scowcroft Center for strategy and security, Atlantic Council, May 2020, p.5.

[2] CNIL, Comment permettre à l'homme de garder la main ? Les enjeux éthiques des algorithmes et de l'intelligence artificielle, Synthèse du débat public, 2017, p. 15.

وفى ذات الاتجاه توجد عدد من التقسيمات[1] للذكاء الاصطناعى لعل مما أشار إليه الاتجاه السابق تقسيم الذكاء الاصطناعى إلى انترنت Internet AI وهو الذى يتتبع ما تفعله من خلال الانترنت، Business AI وهو ما يسمح للشركات باستخدام بياناتها بشكل أفضل، Perception AIوهو الذى يرى العالم من حوله، Autonomous AI أى المستقل أو الذاتى وهو الذكاء الاصطناعى الذى يتعامل معنا فى العالم الحقيقى.

ويعتبر **التعريف الأقرب لإعمال الذكاء الاصطناعى فى العمل القضائى،** والعدالة بصفة عامة[2]:" مجموعة من التقنيات التي تتيح التطور أو التحسين في الدقة، سرعة أو حجم أداء الآلة عبر قواعد (البيانات) المعقدة أو الكبيرة، بهدف استبدال الأداء البشري أو تحسينه في مهام محددة متنوعة مثل صنع القرار making decision والتعرف على الأنماط pattern recognition والتنبؤ.prediction"

بهذه المثابة فإن الذكاء الاصطناعى القائم على تقنية التعلم الألى Mahine Learning لا يقتصر على التعلم الألى المبرمج مثل قيام الروبوتات بأعمال بشرية متكررة، ومهام فردية مثل التعرف على الوجه أو الصوت، أو ترجمة اللغة (الصورة

[1] Martin Wolf, "China Battles the US in the Artificial Intelligence Arms Race," Financial Times, April 6, 2019, available at: https://www.ft.com/content/2f295a9e-5f96-11e9-b285- 3acd5d43599e.
[2] Hin-Yan Liu, The power structure of artificial intelligence, Law, Innovation and Technology Journal, Vol 10, issue 2, 2018, p.197-229.

الأولى: التعلم الآلي الخاضع للإشراف، حيث تحدد الآلة القواعد بناءً على الحالات التي تم التحقق من صحتها من قبل البشر) ، لكنه يذهب أبعد من ذلك من خلال برامج المساعدة الشخصية مثل تطبيق Alexa من Amazon، وتطبيق Google Home، فالذكاء الاصطناعى أصبح بالفعل جزء من الحياة اليومية للانسان ويزيد عدد المجالات التى يحل فيها محل البشر (الصورة الثانية: وهى التعلم الآلي غير الخاضع للرقابة، والذي من خلاله تطور الخوارزمية تصنيفها الخاص من البيانات الأولية ثم تتطور نحو "أي حالة نهائية عند تقديم نمط أو عنصر لها.)[١]

إلى جانب إمكانية الوصول إلى الخوارزميات بدون عوائق بسبب الشفافية التى يعتنقها علماء الذكاء الاصطناعى، فشركات كبرى مثل جوجل تنشر خوارزميتها مما يسهم فى سرعة انتشار الذكاء الاصطناعى[٢]، وتعتبر –كما سلف البيان– تقنية التعلم الذاتى هى جوهر الذكاء الاصطناعى.

يقوم الذكاء الاصطناعى بهذه الامكانات الهائلة بالإسهام فى تحسين العدالة من خلال تطبيقاته التى من شأنها ان تزيد من السرعة والدقة فى سير العدالة، وسواء من جانب

[1]Mathilde Jehle, L'office du juge à l'épreuve de la justice dite prédictive, Mémoire de recherche, Master de Justice et droit du procès, 2022, p.12.
[2] Robert A. Manning, Emerging technologies: New Challenges to global stability, Scowcroft Center for strategy and security, Atlantic Council, May 2020, p.6.

الخصوم ومن يمثلهم أو من جانب القاضى وأعوانه، على ان هناك التفرقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني وبين قيام الذكاء بإصدار الحكم القضائى بطريق مباشر أو غير مباشر .

من جهة أولى، فيما يتعلق بتطبيقات الذكاء الاصطناعى فى القضاء، فإن هذه التطبيقات تعتمد على استخدام التقنيات الذكية لتحليل البيانات القانونية وتسريع العمليات القضائية، وتقديم دعم فعال للقضاة والمحامين. تشمل هذه التطبيقات تحليل البيانات القانونية، وتقديم المشورة القانونية، والتنبؤ بنتائج القضايا، وإدارة القضايا بكفاءة عالية، ولهذا ففى دراسة هذه التطبيقات يقرر الفقه[1] –وبحق– أن المقصود بها أليات الذكاء الاصطناعى التى ثبت فاعليتها عمليا "proven technology"، وليس المجال فى هذه النقطة لدراسة التطبيق الأكثر تطورا للذكاء الاصطناعى وهو التقنيات الخاصة بإتخاذ القرار.

من جهة ثانية، فإن قيام الذكاء بإصدار الحكم القضائى أمر مغاير تماما للمفهوم السابق، ذلك ان في هذا النوع من التطبيقات، يتم استخدام التقنيات الذكية بشكل مباشر لاتخاذ القرارات القضائية بدون تدخل بشري. يشمل ذلك استخدام الروبوتات والأنظمة

[1] Dory Reiling, Courts and Artificial Intelligence, International Journal for Court Administration, Issue 11, Vol.2, 2020, p.3.
Available at: SSRN: https://ssrn.com/abstract=3736411

الذكية لاستقبال الحجج والأدلة واتخاذ القرارات القضائية بناءً على المعلومات المتاحة، وهو ما يشكل حقيقة مصطلح "تأثير الذكاء الاصطناعى على العمل القضائى بالمعنى الفنى".

ومع ذلك فإنه من اللازم التفرقة بين المفهومين، لاختلاف آثار كلا منها من جانب، وأيضا إلى الوقت الحاضر –على الأقل فى مصر– لم نصل إلى مرحلة القاضى الروبوت، فهل تطبيقات الذكاء الاصطناعى تمهيدا لمرحلة جديدة من التكنولوجيا هى القاضى الروبوت بحيث لا يكون هناك –فرضيا– أى تدخل بشرى فى اصدار الحكم.

الفرع الثانى

تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى القضاء المدنى

فى ظل التقدم التكنولوجى اللامتناهى الذى يشهده المجال القانوني –كما هو الحال فى غيره من المجالات– من شأن العديد من التحولات الجذرية ان تحدث نتيجة تطبيقات الذكاء الاصطناعي، يتجلى تأثير هذه التطبيقات في تحسين كفاءة العمل القانوني وتقديم دعم فعال للقضاة والمحامين.

نتناول ذلك بالدراسة من خلال بيان مفهوم "تطبيقات"الذكاء الاصطناعى فى القضاء المدنى من جهة، ثم بيان المهام التى يسهم الذكاء الاصطناعى فى القيام بها.

أولا: مفهوم "تطبيقات"الذكاء الاصطناعى فى القضاء المدنى:

إذا كانت العدالة تتمثل فى الفصل فى المنازعات بطريقة عادلة تضمن إعطاء كل ذى حق حقه، وان يتم ذلك فى مدة معقولة، وكذلك بدون نفقات طائلة سواء على عاتق المتقاضين، وعلى عاتق الدولة، فإنه يجدر الإشارة إلى ان تلك العملية فى ذاتها (القضية المدنية) عبارة عن معلومات[1]، وبهذه المثابة فإن عمل القضاه والمحاكم يتمثل فى معالجة البيانات، فالخصوم فى مرحلة رفع الدعوى وإيداع مذاكرات الدفاع– ولو إلكترونيا– هى معلومات، وتطور نطاق الخصومة أثناء سيرها من حيث الموضوع من خلال الطلبات أو الدفوع بالإضافة إلى أدلة الاثبات هى أيضا معلومات، والنتيجة أى الحكم الصادر عن القاضى فاصلا فى النزاع هو كذلك معلومات.

ومبدئيا يمكن إعمال الذكاء الاصطناعى بقوة فى المنازعات الروتينة –إن جاز التعبير– وفى القضايا قليلة القيمة ذلك ان كافة القضايا لا تحتاج إلى معالجة دقيقة أو معقدة للبيانات أو المعلومات الخاصة بها من قبل المحكمة– فحتى فى الاجراءات التقليدية– فإن الأحكام الولائية، والأحكام بعد قبول الدعوى، يتم اصدارها بصورة –روتينية– إن جاز التعبير بمعنى ان القاضى لا يحتاج فيها إلى –بمصطلحات الذكاء الصناعى –

[1] Dory Reiling, Technology for Justice: How Information technology can support judicial reform?, Leiden University Press, 2010, p.110, Retrieved from: https://hdl.handle.net/1887/21365

معالجة معقدة للبيانات أو ان يمر بخطوات تحتاج إلى تمحيص شديد، فبعض هذه المسائل يمكن الفصل فيها حتى بدون عقد جلسات(الاجراءات غير التواجهية مثل اصدار الأوامر على عرائض)، فيرى جانب من الفقه[1] ان بالنظر إلى هذه الحقيقة فليست كل القضايا بحاجة إلى نفس المستوى من التحليل والفحص وتبعا لذلك فإن إعمال تقنيات الذكاء الاصطناعى يختلف من قضية إلى آخرى، فالقضايا ليست جميعا على ذات المستوى من التعقيد.

وتطبيقا لما تقدم فإنه فى الفصل فى القضايا المدنية يعتمد على عاملين أساسيين:

الأول: درجة تعقيد المعلومات التى تتصل بقضية معينة–الوقائع والقانون..إلخ– الثانى: درجة توقع النتيجة التى يصل إليها القاضى فى الحكم ويقصد بذلك انه فى العديد من الطلبات أو القضايا المعروضة على القضاء قد تكون النتيجة متوقعة بصورة كبيرة مثلا فى قضايا النفقة، بصورة مؤكدة ستحكم المحكمة بالنفقة للصغير لكن المبلغ هو ما من شأنه ان يختلف.

[1] Dory Reiling, Courts and Artificial Intelligence, International Journal for Court Administration, Issue 11, Vol.2, 2020, p.3.
Available at: SSRN: https://ssrn.com/abstract=3736411

ويرى الفقه [1] انه فى حالة القضايا غير المعقدة أو البسيطة(كالمنازعات قليلة القيمة) والتى يكون الحكم فيها متوقعا بنسبة كبيرة، هى القضايا الأنسب ليتم تطبيق الذكاء الاصطناعى فيما وذلك من خلال نظام مميكن بالكامل Automated يعمل على أساس من تحليل البيانات ويقدم الحل للخصوم من خلال تجارب سابقة(الأحكام السابقة للمحاكم فى نفس المسائل، مطبقا تطبيق أجهزة الخبرة Machine Learning، فهنا يكون النموذج المتصور هو ان الخصوم يقوموا برفع الدعوى إلكترونيا من خلال منصة المحكمة، وان النظام يقود الخصوم فى طريق محدد من خلال مجموعة من الأسئلة، وفى النهاية يحدد لهم الحكم الصادر والذى يعد سندا تنفيذيا وذلك دون حجة لأن يقوم الخصوم بإدخال البيانات يدويا مرة آخرى، وإمكانية تبنى الذكاء الاصطناعى فى هذا الصدد تقوم على أساس من ان الحكم فى هذا النوع من القضايا يكون بنسبة كبيرة مؤكدا the outcome is largely or entirely certain، وفى واقع الأمر فإن هذا هو النموذج المتكرر كذلك فى قضايا الأسرة والقضايا العمالية وهو ما تم التعامل معه جزئيا فى نظام المحاكم غير المتزامنة.

[1] Dory Reiling, Courts and Artificial Intelligence, International Journal for Court Administration, Issue 11, Vol.2, 2020, p.3.

ثانيا: المهام التى يدعم فيها الذكاء الاصطناعى العدالة:

يمكن دراستها من خلال النقاط الأتية:

١. تحليل وتنظيم البيانات Organizing Information:

وهى المزية التى تعد بتطوير العمل فى ادارة المحاكم وتشغيلها فى إطار من الكفاءة والسرعة، فمن خلال هذه التكنولوجيا يقوم الذكاء الاصطناعى بتحديد الوقائع والمعلومات المهمة التى تتصل بالدعوى المعروضة على القضاء وذلك من خلال تحليل ملف القضية وكافة المذكرات والأوراق التى تم تقديمها تبعا له، وبالتالى توفر على القاضى الوقت فى فحص الملفات والأدلة الضخمة للوقوف على النقاط المنتجة فى الدعوى من جهة، ومن جهة آخرى فإنها تعمل على توفير الوقت وهو ما من شأنه ان ينعكس على الوقت اللازم للفصل فى القضايا مما يسهم فى حل مشكلة تكدس القضايا أمام المحاكم، كما تعمل على مساعدة الخصوم فى تحديد أدلة الاثبات وصولا إلى تقديمها فى المحكمة.

ونشأت الحاجة إلى وجود هذا النوع من التنظيم الإلكترونى للأدلة– وفقا لأحد الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف Queen bench division[1] فى المملكة المتحدة– نظرا لاتجاه أعداد متزايدة من الهيئات العامة والشركات الخاصة، بل والأفراد كذلك، إلى إنشاء

[1] Goodale v Ministry of Justice [2009] EWHC B41 (QB).

وثائقها وتبادلها وتخزينها والتواصل مع بعضها البعض بالكامل عبر الوسائل الإلكترونية. والمحصلة النهائية هي أنه يتم الآن إنشاء حجم هائل من المعلومات وتبادلها وتخزينها إلكترونيًا فقط. غالبًا ما تشكل الاتصالات عبر البريد الإلكتروني والمستندات المعالجة بالنصوص وجداول البيانات والأعداد المتزايدة من الأشكال الأخرى من المعلومات المخزنة إلكترونيًا المجموعة الكاملة للوثائق التي تحتفظ بها الشركات والأفراد الذين يشاركون في الدعاوى القضائية. لذا فإن حالات الإفصاح الورقي paper discovery أصبحت أقل انتشارًا على الرغم من أنها قد تظل حرجة في بعض الحالات. كما أن حالات الكشف عن المعلومات المخزنة إلكترونيًا أصبحت فى تزايد مستمر.

وما أعطى مجالا أكبر لاستخدام التقنيات الذكية فى هذا الصدد هو ان الأمر لا يقتصر على وجود عدد من البيانات مخزنة إلكترونيا، ولكن الكم الهائل الذى تشكله حتى في المؤسسات الصغيرة، كما هو الحال في البريد الإلكتروني، وذلك بسبب الكميات الهائلة من المستندات التي تم إنشاؤها) وحقيقة أنها يمكن أن توجد في العديد من الأشكال المختلفة والمواقع بحيث لا يمكن الوصول إليها بسهولة إلا بتكلفة كبيرة. فمن الشائع أن يكون لدى العديد من الأفراد أكثر من حساب بريد إلكتروني واحد – تجاري أو شخصي أو بريد ويب مثلYahoo وGmail وHotmail، عندما يكون البيانات المخزنة إلكترونيا متاحة، فإنه يمكن بسهولة ربط البيانات الوصفية (بيانات حول البيانات حرفيًا) تم تغييرها

عن غير قصد من خلال عملية الجمع نفسها، والتي يمكن أن يكون لها في بعض الظروف تأثير ضار على سلامة الأدلة في المستند[١].

- موقف القضاء الأمريكى من هذه الطريقة لفحص الملفات تقديمها كأدلة اثبات أمام المحكمة:

النظام القضائى الأمريكى ينظم ما يتعلق باجراءات اكتشاف الالكترونيات e-Discovery ، وهو يعتمد على نظام مميكن بالكامل وذلك بالبحث والحصول على المعلومات الإلكترونية المتعلقة بالقضايا المطروحة على القضاء، وينصب على مصادر البيانات والمعلومات الإلكترونية مثل الرسائل الإلكترونية، ووثائق الإلكترونية وغيرها من البيانات التى قد تكون مسجلة على الأجهزة الإلكترونية، ويستخدم الذكاء الاصطناعى ليبحث خلال كل تلك البيانات ويسترجعها ويحللها وصولا إلى المعلومات الهامة relevant حتى يتسنى للأطراف استعمالها كأدلة فى المحكمة.

ويشير الفقه[٢] إلى ان هذه الطريقة فى فحص الملفات/المستندات باستخدام الذكاء الاصطناعى مقبولة ويتم العمل بها على نطاق واسع من قبل المحاكم الأمريكية وذلك

[1] Pyrrho Investments Ltd v. MWB Property Ltd [2016] EWHC 256 (Ch). 2016, p.6.

[2]Lauri Donahue, A Primer on Using Artificial Intelligence in the Legal Profession, Commentary, 3 January 2018, Jolt Digest, available at: https://jolt.law.harvard.edu/digest/a-primer-on-using-artificial-intelligence-in-the-legal-profession

بداية من عام ٢٠١٢ حينما استخدم الخصوم فى أحد القضايا هذه الوسيلة لفحص المستندات تمهيدا لتقديم الأدلة وعبر القاضى[١] عن تأييده لأستخدام هذه الوسائل فى البحث من خلال عدد كبير من مستندات القضايا "كلما كان ذلك مناسبا"[٢] أى مع مراعاة الضوابط فى هذا الصدد وهى التقنية التى تعرف Predictive Coding للبحث فى البيانات المخزنة إلكترونيا Electronically Stored Information.

- موقف القضاء الإنجليزى:

ينظم قانون الاجراءات المدنية الانجليزى هذا الإجراء فى مرحلة ما قبل المحاكمة Pretrial وتتمثل الألية التى يقوم بها الذكاء الاصطناعى بهذه المهمة من خلال خوارزميات Machine learning والتى تكون قادرة من خلال (التدريب) على تحديد الخوارزميات الأفضل لاستخلاص العناصر الهامة أو المنتجة فى النزاع من ضمن كم

[1] Da Silva Moore v. Publicis Groupe, 868 F. Supp. 2d 137 - Dist. Court, SD New York 2012.
Available at:
https://scholar.google.co.il/scholar_case?case=16362372328337213730&q=Da+Silva+Moore+v.+Publicis+Groupe&hl=en&as_sdt=2006&as_vis=1

[2] "…if you want any more advice, for better or for worse on **the ESI plan** and whether predictive coding should be used, or anything else ... I will say right now, …**predictive coding should be used in the appropriate case….** . Keywords, certainly unless they are well done and tested, are not overly useful. Key words along with predictive coding and other methodology, can be very instructive…. . If you do predictive coding, you are going to have to give your seed set, including the seed documents marked as nonresponsive to the plaintiff's counsel so they can say, well, of course you are not getting any [relevant] documents, you're not appropriately training the computer."

هائل من المعلومات، على أنه يشترط ان يتفق الخصوم على إعمال هذه الألية ويكونوا على علم بالخوارزميات التى سيتم إعمالها فى اكتشاف الإلكترونيات، ويقوم القاضى بالاطلاع على هذا الاتفاق وإقراره.[1]

ويجدر الاشارة إلى عدم وجود نص صريح فى قانون الاجراءات المدنية الانجليزى ينظم كيفية البحث عن الأدلة من خلال إجراء discovery المتعارف عليه فى النظم الانجلوسكسونية غير ان سند القضاه فى قبول البحث من خلال التقنيات الذكية هو ما ورد فى اللائحة التنفيذية practice direction B [2] التى تقرر انه: "من المنطقى فى بعض الحالات ان يتم البحث باستخدام الكلمات المفتاحية أو غيرها من الوسائل المميكنة، وذلك إذا كانت المراجعة لكل مستند غير معقولة، وأضافت القواعد ضوابط آخرى فى

---

[1] أول مرة تم قبول استخدام الذكاء الاصطناعى للمساعدة فى فحص الملفات للوصول e– discovery لأدلة يمكن تقديمها للمحكمة فى المملكة المتحدة فى ٢٠١٦، وتعرف بأنها Technology assisted review of documents، وفى أحد القضايا أقر القاضى اتفاق الخصوم فيما يتعلق ببروتوكول إعمال الذكاء الاصطناعى فى الاثبات، لكنه تبقى إشكالية عدم معرفة كيفية تغذية نواه البرنامج المستخدم بالمعلومات وهو ما يتنافى مع الشفافية، لذا فإن أحد القضاه أشار إلى ان هذا الدليل يمكن قبوله أمام محاكم غير ان استخدامه لن يكون إلزاميا."

"… that the judges of the Technology and Construction Court support an eDisclosure Protocol, produced by practitioners and available on the website of the Technology and Construction Solicitors' Association. This does contemplate the use of predictive coding software in appropriate cases. **But it is only a protocol and has no normative force**."

Pyrrho Investments Ltd v. MWB Property Ltd [2016] EWHC 256 (Ch). 2016

[2] Practice Direction B: "25. It may be reasonable to search for Electronic Documents by means of Keyword Searches or **other automated methods of searching** if a full review of each and every document would be unreasonable"

الفقرة ٢٦ فقررت ان: فمجرد إعمال البحث من خلال الطرق السالفة لا يكون كافيا بذاته ذلك أنه قد يؤدى إلى: إما عدم الوصول –من خلال البحث المميكن– إلى بعض المستندات أو المعلومات الهامة التى يجب الكشف عنها وتقديمها إلى المحكمة كأدلة اثبات، أو العكس من ذلك أن يؤدى البحث إلى تحديد عدد كبير من المستندات والمعلومات التى قد لا تكون جميعها بذات الأهمية للعرض على المحكمة مما من شأنه ان يؤدى إلى زيادة وقت ونفقات التقاضى بالنسبة للطرف الذى قام بإعمال تقنيات البحث الذكية . لذا فينبغى على الخصوم إلى جانب التقنيات الذكية إعمال وسائل آخرى مثل استكمال عمليات البحث السابقة بتقنيات إضافية مثل المراجعة الفردية لمستندات معينة أو فئات من المستندات (على سبيل المثال، المستندات المهمة الصادرة عن الرؤساء – فى قضايا الشركات مثلا) واتخاذ كافة التدابير الأخرى التي قد تكون مطلوبة من أجل تبرير الاختيار دليل بعينه لتقديمه أمام المحكمة.

أما فيما يتصل بالقوة الثبوتية لهذا الدليل، فإنى أرى ان الأمر يتعلق بمشروعية الدليل، فالإشكالية هنا تثور بسبب الوسيلة التى تم التحصل على الدليل بواسطتها وهى الذكاء الاصطناعى، وعدم وجود نص –فى المملكة المتحدة– ينص على قبول الدليل الذى تم الحصول عليه من خلال التقنيات الذكية بصورة ملزمة، وإنما اعتبر الأساس القانونى لقبول هذا الدليل من قبل المحكمة هو النص الذى يقرر إمكانية اللجوء إلى الوسائل

المميكنة automated لفحص الملفات واستخراج أدلة الاثبات المنتجة فى الدعوى relevant من جهة، ومن جهة آخر اعتبارات حسن سير العدالة التى يفرضها مبدأ Overriding objective فى النظام الإنجليزى، والذى يلزم القاضى فى حال ممارسة أى سلطة تقديرية أعطاها له القانون أو فى حالة تفسيره لنص قانونى ان يٌعمل اعتبارات حسن سير العدالة والتى تتمثل –من بين اعتبارات آخرى– فى الفصل فى القضية بطريقة عادلة وبتكلفة معقولة وهو ما يتضمن إعمال مبدأ التناسب بين الاجراءات وأهميتها فى قضية ما من ناحية، والتكلفة والوقت الذى تستغرقه من ناحية آخرى. وسبب عدم الاعتراف –فى المملكة المتحدة وعدد آخر من الدول– بالأدلة التى تم التوصل إليها بهذه الوسيلة هو ان الخوارزميات التى تم استعمالها تم توفيرها من مصادر آخرى غير قضائية فمن غير المعروف كيف تعمل أو ما البيانات التى تم تغذية هذه التقنيات بها والتى تقوم بمعالجة البيانات وصولا إلى تنظيمها بناء عليها.

٢. المشورة Advice:

ما المقصود بالمشورة أو الاستشارة القانونية فى هذا الصدد، هل معناه الاستغناء التام عن المحاماة وان يلجأ الأفراد إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعى للحصول على الاجابات التى يسعوا إليها؟، أم المقصود هو تقديم المشورة للمحامين أنفسهم؟، فى واقع الأمر المشورة قد تعنى الأمرين معاً.

فى الفرض الأول، يلجأ الخصوم فى مرحلة ما قبل اللجوء إلى المحكمة ورفع الدعوى القضائية إلى التطبيقات الذكية التى تعطيهم المشورة القانونية، وهو ما من شأنه ان يسهم فى تقليل المنازعات المطروحة على القضاء، ولعل التطبيق الأبرز لها هى المحاكم غير التزامنية للتعامل مع قضايا الطلاق ونفقة الصغير والحضانة، فمن خلال نظام مميكن بالكامل automated، ومن خلال الأسئلة التى يجيب عنها الأطراف يمكن التوصل إلى تسوية دون اللجوء للقاضى ودون تدخل من المحامى أو القاضى، حتى فى حال عدم كفاية الحلول أو اللجوء إلى القضاء فى النهاية –فى أى نوع من أنواع القضايا التى تعتمد تلك الألية– فإن الذكاء الاصطناعى/النظام المميكن يسهم فى تحديد المسألة القانونية أو النزاع المعروض على القاضى، وبعض التطبيقات تسمح بصياغة صحيفة الدعوى.

أما فى الفرض الثانى، وهو ما يتصل بدور الذكاء الاصطناعى فى المحاماه، اعتُبرت مهنة المحاماة تقليديًا ممارسة تقتصر على الإنسان، حيث لم يكن لأتمتة الآلة أي دور مهم. ومع ذلك، فإن تطوير أدوات تكنولوجية جديدة قد أثبت بشكل متزايد أهمية التكنولوجيا وفائدتها لمقدمي الخدمات القانونية، ذلك إن المتطلبات القانونية والتنظيمية والتجارية التي يجب على المحامين مساعدة عملائهم على التنقل بسرعة بين البيانات بصورة متزايدة يومًا بعد يوم دفعت العديد من الممارسين، الذين يريدون أن يظلوا مواكبين

للتطورات التى تشهدها الأسواق والأعمال وانعكست على المجال القانونى بالتبعية، إلى اللجوء إلى الحلول التكنولوجية للحصول على المساعدة[١].

يُعمل المحامى الذكاء الاصطناعى لمساعدته –على سبيل المثال لا الحصر– فى المهام التالية:

- **مراجعة الملفات Document review :**

وذلك باستخدام تقنية predictive coding والتى تقوم بتحليل ومراجعة الملفات ذات الأهمية أو الصلة بموضوع الدعوى من بين عدد هائل من الملفات المخزنة إلكترونيا باستخدام كلمات مفتاحية مثال: البحث فى رسائل البريد الإلكترونى المرسل من أ إلى ب حول الموضوع (س)، إلى جانب هذه الطريقة فإنه يضاف إليها التنبؤ الترميزى predictive coding والذى ينبغى (أثناء برمجته) تزويد بالبيانات الأولية حتى يستطيع البحث وفقا للخطة الموضوع للدفاع مثلا، فإذا لم تظهر النتائج المرغوبة بدقة، فذلك يعنى انه لم يتم تدريب الخوارزميات الخاصة بهذه التقنية بصورة جيدة[٢].

[1] The Impact of Artificial Intelligence on the Legal Profession, Position Paper of The Law Society of Hong Kong, January 2024, p.4.
[2] Da Silva Moore v. Publicis Groupe, 868 F. Supp. 2d 137 - Dist. Court, SD New York 2012.

ويوفر البحث بهذه التقنيات الخاصة بالذكاء الاصطناعى عدد من المميزات: العثور على الملفات المناسبة من بين كم هائل من الملفات/المستندات، يستبعد من خلال تصفية النتائج عدد كبير من الملفات غير المنتجة فى القضية (بالنسبة لدفاع المحامى) بما يوفر الوقت الذى يمكن اهداره فى فحص هذه المستندات يدويا وفقا للطرق التقليدية، يظهر بيانات يمكن التأكد من صحتها إحصائيا، وأخيرا بطبيعة الحال فإنه أكثر دقة من البحث البشرى ويوفر السرعة والدقة والفاعلية فى تحليل الملفات أو ملف القضية.

وواقع الأمر ان هذه الوظيفة يمكن ان يستعين بها المحامى والمحاكم على السواء.

- **تحليل العقود :Analyzing Contracts**

فى مكاتب المحاماه تحتاج العقود إلى مراجعة على مستوى فردى خاص بكل عميل على حدة، وعلى مستوى جماعى بمعنى كل العقود التى شاركت فيها شركة ما لأغراض تتعلق بتحديد التزامات الشركة.

من جهة أولى، ففيما يتصل بتحليل العقود الخاصة بكل موكل على حدة، يقوم المحامون يوميا بصياغة العقود أو مراجعة عقود– تم إبرامها بالفعل– والتعليق عليها وبيان الملحوظات، ويبين للعميل من خلال الاستشارات القانونية ما إذا كان ينبغى عليه ان يوقع على العقد كما هو، أم ينبغى التفاوض للوصول إلى شروط أفضل فى القانون

الأمريكى [1] تتنوع هذه العقود ما بين اتفاقيات بسيطة إلى عقود معقدة، وبالطريقة التقليدية للبحث وتحليل العقود قد يؤدى تراكم العقود إلى تأخير المحامى فى مراجعتها مما قد يزعج موكليه أو يؤدى إلى إغفاله مسائل هامة خاصة مع ضغط العمل.

من جهة ثانية، تحتاج الشركات إلى تحليل جماعى للعقود التى قامت بالعمل عليها بمختلف الصور من وقت لآخر أو بالآحرى بصفة دورية، ذلك ان تحليل جميع العقود التي وقعتها الشركة من شأنه أن يحدد المخاطر، والالتزامات المالية المستقبلية، وتواريخ التجديد وانتهاء العقد وما إلى ذلك. فإن الأمر بالنسبة للشركات التي لديها مئات أو آلاف العقود، يمكن أن يكون بطيئًا ومكلفًا وكثيف العمالة ومكلفًا. كما انه من الممكن ان تؤجد نسبة من الأخطاء(على افتراض أن العقود لم يتم إدخالها بالفعل في نظام قوي لإدارة العقود). كما أنه أمر ممل بالنسبة للمحامين (أو غيرهم) المكلفين بالقيام بذلك.

ففى الحالتين بالاستعانة ببرامج الذكاء الاصطناعى التى صممت لهذا الغرض بعد إمداد البرنامج أو التطبيق بالمعلومات المناسبة يمكنه القيام بهذه المهام التى تستغرق بالطرق التقليدية عدد هائل من الساعات لتتم من خلال التقنيات الذكية فى ثوانى، وذلك من خلال تحميل العقد فيقوم تطبيق الذكاء الاصطناعى بمسحه ضوئيا ويقوم بتحديد ما إذا

[1] Lauri Donahue, A Primer on Using Artificial Intelligence in the Legal Profession, Commentary, 3 January 2018, Jolt Digest, available at: https://jolt.law.harvard.edu/digest/a-primer-on-using-artificial-intelligence-in-the-legal-profession

العقد يمكن التوقيع عليه إذا استوفى المعايير المحددة سلفا والتى تم تزويد التطبيق بها، وفى حالة القيام بتعديلات على العقد فإنه بنفس الألية يتم مراجعته من قبل التطبيق ليبين الشروط الموجودة والناقصة وما إذا تم التعديل عليها بطريقة سليمة أم لا بالتطبيق للخوارزميات التى تم برمجتها والخاصة بالتطبيق.

وتأييدا لما سبق يقرر البعض[1] ان تطبيق الذكاء الاصطناعي تعد بمثابة حارس افتراضيvirtual concierge لاستيعاب معلومات الموكلين وإعداد المستندات والاتفاقيات القانونية بالإضافة إلى ذلك، يوفر للمحامون المتخصصون في مسائل التفاوض على العقود مقارنة سريعة وشاملة للعقود عندما تكون هناك خلاف على النماذج بين الأطراف المتعاقدة بشأن شروط العقد التي ينبغي استخدامها. على ان الخاصية أو المهمة الآخرى التى يمكن ان يقوم بها نظام/تطبيق الذكاء الاصطناعي هى اقتراح إجراءات احتياطية مناسبة أو أحكام عقد بديلة من أرشيف العقود التي تم التفاوض عليها من قبل الطرف المتعاقد للمساعدة في تجنب مشاكل قانونية قد حدثت من قبل فى عقود آخرى.

[1] Dennis Garcia, Preparing for Artificial Intelligence in the Legal Profession, Practical Guidance Journal, LexisNexis,8 June 2018, Available at: https://www.lexisnexis.com/community/insights/legal/practical-guidance-journal/b/pa/posts/preparing-for-artificial-intelligence-in-the-legal-profession

٣. التنبؤ :Prediction

يعتبر التنبؤ أحد تطبيقات الذكاء الاصطناعى التى تهدف إلى المساعدة فى رفع كفاءة العدالة (سواء على مستوى المحاكم أو المحاماه، وهى التقنية التى يعبر عنها فى القانون الانجليزى والأمريكى بمصطلح "العدالة التنبؤية" Predictive Justice ومبدأيا يمكن القول –كما هو واضح من المصطلح– ان الذكاء الاصطناعى من خلال تطبيقاته apps أو أنظمته المميكنة يمكن ان يتنبأ بالحكم الصادر عن المحكمة، وهو الأمر الذى يستند عليه تعريف العدالة التنبؤية بوصفها نظام قضائي يتنبأ بقراراته المستقبلية، بناء على قراراته السابقة أى (الأحكام)[١].

- **ألية الذكاء الاصطناعى فى التنبؤ أو توقع الحكم الصادر– نموذج المحكمة العليا فى الولايات المتحدة والمحكمة الأوروبية لحقوق الانسان:**

إن التقنيات الذكية تقوم بالتنبؤ من خلال ثلاثة مراحل: الأولى:تعتمد على تكنولوجيا الخوارزميات وما تمدها به من معلومات، الثانية:تقوم الخوارزميات بتعليم نفسها وتطويرها من خلال تقنية التعلم الألى[2] Machine learning، فتلك الخوارزميات لا تتوقف عن

[1]Mathilde Jehle, L’office du juge à l’épreuve de la justice dite prédictive, Op.Cit., p.16.

[2] Aziz Z. Huq, "Artificial Intelligence and the Rule of Law", Public Law and Legal Theory Working Paper Series, No. 764, 2021, p.2.

التعلم حتى ولو بغرض زيادة دقتها الإحصائية فقط، المرحلة الثالثة: يقوم التطبيق أو النظام الذى يعتمد على الذكاء الاصطناعى بمقارنة القضية محل الفحص–التنبؤ /التوقع– ومقارنتها بكافة الحالات السابقة مع مختلف العوامل المحيطة قدر الإمكان فى حدود ما تم تزويد الخورزميات به من بيانات مثل –فى الولايات المتحدة مثلا– الأحكام السابقة للمحاكم العليا، سلوك قضاه المحكمة فيما يتصل بالتصويت على قرار معين وذلك من واقع سلوكهم فى قضايا سابقة– أو مثلا النظام الذى يتنبأ بأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان [1]والذى يعتمد على لغة الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان من

يعرف هذا الاتجاه تقنية التعلم الألى Machine Learning بوصفها النموذج الأساسى المتداول فى النظام القانونى بأن هذه التقنية تتكون من خوارزميات تقوم بشكل عام بحل "مشكلة التعلم ... المتمثلة في تحسين بعض مقاييس الأداء عند تنفيذ بعض المهام من خلال نوع ما من الخبرة التدريبية." وبالتالي "تلك التقنية تتعلم القواعد من البيانات"

تشبه هذه المهمة الوظيفة التي تؤديها أدوات مألوفة مثل المربعات الصغرى العادية والانحدار اللوجستي. تشتق هذه معادلة من البيانات الموجودة التي تصف العلاقة بين المعلمات المختلفة. ويمكن بعد ذلك تطبيق هذه المعادلة خارج العينة الأصلية، إن تجميع البيانات لعمل ما، هي في الواقع تنبؤات. بشكل عام، تنفذ أدوات تعلم الآلة ML مشكلة التنبؤ هذه لإنتاج نتائج ذات انحياز أقل وتباين أقل من أدوات الانحدار المألوفة. ومع ذلك، فإن تعقيد نموذج التعلم الآلي لا يؤدي إلى تحقيق الجودة بشكل موثوق. بتطبيق ذلك على القضايا، أى ان البيانات تكون الأحكام السابقة التى تم الفصل فيها، ومبادئ القانون ونصوصه، ويتم تزويد الخوارزميات بهذه البيانات، ومن خلال تقنية التعلم الألى، تقوم الخوارزميات بالتعرف على النموذج القانونى لحل قضية معينة بعد مقارنتها بالقضية الحالية، وتصل إلى نتيجة والقضية الجديدة تمثل "البيانات خراج العينة الأصلية"، و"العينة الأصلية" هى الأحكام والبيانات التى تم تزويد الخوارزميات بها.

[1]Nikolaos Aletras, Dimitrios Tsarapatsanis, Daniel Preotiuc-Pietro, Vasileios Lampos, Predicting judicial decisions of the European Court of Human

خلال تقنية معالجة اللغة Natural Language Processingمن جهة ، وتقنية التعلم الألى من جهة آخرى لمعرفة /للتنبؤ بما ستحكم به المحكمة ولمعرفة أيضا ما إذا تم انتهاك أحد الحقوق المقررة فى الاتفاقية، وتتعامل تلك التقنية –وصولا للنتيجة المتوقعة– من خلال معلومات من الأحكام السابقة، غير ان العديد من البيانات لم يتم تزويد النظام بها، لأنها غير متاحة مثل القضايا التى نشأت بسبب عدم القبول cases resulting from inadmissible requests، والنتيجة ان التوقعات صحيحة بنسبة ٧٩٪، كما يشير الخبراء ان وقائع القضية كما عرضتها المحكمة هى أقوى مؤشر على الحكم الذى سيصدر فيها، على انه مع ذلك يعتبروا الذكاء الاصطناعى مفيد فيما يتصل –بالتنبؤ ان جاز التعبير– لأنه يتعرف على الأنماط المتكررة لمستندات المقدمة للمحكمة وبالتالى من شأنه ان يرشد أو يساعد القاضى–توفيرا للوقت الذى يستهلك فى البحث– فى الوصول إلى الاتجاه الذى يتخذه الحكم وفقا لما هو معروض على المحكمة.

- **التنبؤ بالعود recidivism فى القضايا الجنائية (نموذج الولايات المتحدة نموذجا):**

Rights: a Natural Language Processing perspective, PeerJ Computer Science, 24 October 2016.
Available at: https://doi.org/10.7717/peerj-cs.93

يعتبر هذا التطبيق للذكاء الاصطناعى الأكثر وضوحا، والأكثر إيضاحا للإشكاليات الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعى فى العدالة بصورة مساعدة، حيث يتم استخدام هذه تطبيق COMPAS[1] ، وهي إدارة ملفات المجرمين الإصلاحية للعقوبات البديلة، في العمل والتطبيق من قبل القضاة الجنائيين الأمريكيين في بعض الولايات عند تقييم خطر العودة إلى الإجرام للمتهمين أو الأشخاص المدانين في القرارات المتعلقة بالاحتجاز السابق للمحاكمة أو إصدار الحكم أو الإفراج المبكر، ان القضاه الذين يعتمدوا هذا التطبيق –على أساس من أنه أكثر فاعلية فى تحديد قابلية المجرم للعودة إلى الجريمة– يصدروا قرارات بالحجز أكثر من غيرهم من القضاه الذين لا يعتمدوا على هذا التطبيق، والمحصلة هى ان الولايات المتحدة تحتجز عددًا أكبر بكثير من الأشخاص مقارنة بأي دولة أخرى، فنتائج تطبيق (كومباس) تبالغ بشكل منهجي في تقدير معدلات العودة إلى الإجرام بين المتهمين الأمريكيين من أصل أفريقي مقارنة بغيرهم من الأمريكيين[٢].

فهدف التنبؤ أو التوقع من خلال التطبيق هو معرفة ما إذا كان المتهمين لا يشكلون خطرًا وبالتالي ما إذا كان هناك داعي للاحتجاز أم لا، ومع ذلك فإن استخدام كومباس أبرز إلى السطح إشكالية انحياز أنظمة الذكاء الاصطناعى من جهة، وإشكالية آخرى

[1]Angele Christin, Alex Rosenblat, Danah Boyd, Courts and Predictive Algorithms, Data &Civil Rights: A New Era of Policing and Justice, 27 October 2015, p.3.

[2] Dory Reiling, Courts and Artificial Intelligence, International Journal for Court Administration, Issue 11, Vol.2, 2020, p.5.

حول حياد القاضى وخصوصا حرية القاضى الجنائى تحديدا فى تكوين عقيدته، وبعبارة آخرى فى حالة تضاربت الآراء بين تطبيق كومباس ورأى القاضى، مثلا الأول يرى ان المجرم لابد من استمرار احتجازه، بينما يرى الثانى(القاضى البشرى) ان المجرم من غير المحتمل عودته للاجرام وبالتالى يستحق الافراج، رأى من سيؤخذ به؟ وإن كانت الإجابة القاضى؟، فما تأثير الذكاء الاصطناعى على حياد القاضى (بمفهومه الفنى)؟

ويعد –فى رأيى– هذا التطبيق من تطبيقات إعمال الذكاء الاصطناعى فى القضاء هو الأقرب لفكرة حلول الألة محل القاضى (العنصر البشرى).

- **هل مصطلح العدالة التنبؤية مصطلح منضبط؟**

وبالرغم من ذلك فإن مصطلح العدالة التنبؤية لم يلق قبولا واسعا من الفقه فأشار جانب[1] إلى انه قرارات المحكمة لا يمكن الجزم بها بصورة حاسمة، ولا من خلال تقنيات الذكية التى يوفرها الذكاء الاصطناعى، فمن جهة القضية أمام المحكمة فى أى مرحلة من مراحلها قد تزداد درجة تعقيدها من خلال المعلومات المتزايدة التى يتم تقيدمها إلى المحكمة وما تستتبعه من اثبات وتحقيق من قبل القاضى، ومن جهة آخرى فإن البيانات التى يتم تزويد الخوازميات أو التطبيق بها قد لا تكون شاملة بحيث توفر صورة محددة

[1] Dory Reiling, Courts and Artificial Intelligence, International Journal for Court Administration, Issue 11, Vol.2, 2020, p.4.

بدقة عن القرار الصادر. وتأسيسا على ذلك يقرر هذا الاتجاه ان العدالة التنبؤية "كمصطلح" لا يعبر عن العدالة ولا التنبؤ، غاية ما هناك انها ان مصطلح"التوقع" هو أكثر دقة مثل الأرصاد الجوية لأن الحكم الصادر واجراءات القضية غير مؤكدة مثل الطقس فالتنبؤ–إن جاز التعبير– لا يعتبر حقيقة ثابتة لكن يمكن القول انه وسيلة لتقليل المخاطر أو التوقعات حول حكم معين على وشك الصدور.

وفى ذات الاتجاه يقرر اتجاه آخر[1] –وبحق– ان مصطلح "العدالة التنبؤية" يعد مضللا إلى حد خطير، لأن مثل هذه النظم يمكنها التنبؤ، ولكنها لا تعتبر أحكام قضائية ذلك أنها ليست عمل العدالة نفسها، بالمعنى المفهوم للمؤسسة القضائية؛ فهو ينتج عن استخدام خوارزميات من المفترض أن تحسب، من مجموعة كبيرة من البيانات التي شكلتها قرارات سبق أن اتخذها قضاة في نزاع مماثل، الحكم الصادر على الأرجح عن القاضي الذي نظر في النزاع الحالى المطروح على المحكمة. وتتطلب هذه التنبؤات، كحد أدنى، تقديم مبررات تستند إلى تقييم الواقع والقانون وفقا للمنطق القضائى السليم. فنظم الذكاء الاصطناعي تجعل العلاقات الإحصائية والتنبؤات الخاصة بها مجرد نتيجة لتلك العلاقات (بين الأحكام السابقة والقضايا التى يتم تحميلها لفحصها وصولا للتنبؤ

[1] Francesco Contini, Artificial Intelligence: A New Trojan Horse for Undue Influence on Judiciaries?, Article published on United Nations`s office on Drugs and Crime internet site, available at: https://www.unodc.org/dohadeclaration/en/news/2019/06/artificial-intelligence_-a-new-trojan-horse-for-undue-influence-on-judiciaries.html

بالحكم الذى سيصدر فيها). ومن ثم، لن يكون من المناسب التحدث عن العدالة التنبؤية الفعلية إلا حين تقدم النظم الذكية تبريرات(تسبيب للحكم الذى تنبأت به) من حيث الوقائع والقوانين.

وإجمالا يمكن القول، إن إعمال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعى يمكن ان يأخذ صورة من اثنين: الأولى: ان تنتقل عملية اصدار الحكم القضائى بالكامل إلى الذكاء الاصطناعى، ويقوم الأخير بالاعتماد على تقنياته باصدار حكم قضائى ملزم للخصوم، الثانية: استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعى فى إنشاء نظام داعم /مساعد للقاضى وتقوم التقنيات الذكية بعرض حل النزاع على القاضى والأخير قد يؤيده أو يرفضه، إلا ان سلطة اصدار القرار فى النهاية تكون للقاضى البشرى.

المبحث الأول

التحديات التى يواجهها النظام القانونى فى ظل إعمال تطبيقات الذكاء الاصطناعى

إن أى نظام قانونى فى العالم وبغض النظر عن طبيعته–نظام لاتينى أم أنجلوسكسونى– يهدف إلى تحقيق الفاعلية فى أداء القضاء، وهو الهدف الأساسى من وراء إعمال أليات الذكاء الاصطناعى فى العدالة.

لكن التساؤل الذى يطرح ذاته، وهو فى واقع الأمر–من وجهة نظرى– هدف أى دراسة تبحث تأثير التقنيات الذكية على أداء العدالة – هل فعلا من شأن الذكاء الاصطناعى ان يحقق هذه الأهداف وبالدقة والفاعلية التى يُعول عليها كافة المتحمسين والمؤيدين لتطبيق تلك الأنظمة؟، وفيما يتصل بهذه النقطة تحديدا ينبغى الإشارة ان دراسة الذكاء الاصطناعى وأبعاده فى العمل القضائى خصوصا وأداء العدالة عموما لا يعنى التأييد أو الموافقة على تطبيق تلك النظم، غاية ما هناك ان الاجراءات بانتقالها إلى الحيز الافتراضى سوف تتغير طبيعتها سواء فى تكوينها–ما يطلق عليه ان جاز التعبير– تصميم الإجراء نفسه، وكيفية تحقيق الغاية من الإجراء[١]، وهو ما يعكس فكرة ان التقدم

[1]Ethan Katsh, Colin Rule, What We Know and Need to Know about Online Dispute Resolution, South Carolina Law Review, Vol. 67, Issue. 2, Article

يفرض نفسه سواء أيدته القواعد التقليدية والضمانات الإجرائية للمتقاضين أم لا، والدليل على ذلك التحول الرقمى فى أداء الهيئات القضائية الذى أضحى واقعا نعيشه.

أيضا فى الإجابة عن هذا التساؤل ينبغى الأخذ فى الاعتبار ان الإشكالية التى يواجهها النظام القانونى بصفة عامة، والتى تتمثل فى العلاقة بين ثلاثة عناصرهم: الأهداف التى يتغياها النظام القانونى، والوسائل المقترحة لتحقيق هذه الأهداف، والعنصرالأخير –وهو مناط الإشكالية الرئيسى(الشرعية)– أى مدى شرعية تلك الوسائل التى يتم إعمالها لتحقيق الأهداف.

وبإنزال النموذج السابق على "إعمال التقنيات الذكية لتحقيق العدالة بصورة أكثر كفاءة" –بالمفهوم الأكثر عمومية للكفاءة أى ما يشمل كافة جوانب العدالة من اجراءات ومبادئ القضاء المدنى وصولا إلى استقلال القضاء– وبالتالى بحث الشرعية من خلال المقاربة بين هذه الأليات(أليات الذكاء الاصطناعى) والمبادئ القضائية التى تعد أساسا للشرعية وصولا لأثار تلك الوسائل على العمل القضائى من جانب، والضمانات الإجرائية

10, winter 2016, p.331.
https://scholarcommons.sc.edu/sclr/vol67/iss2/10?utm_source=scholarcommons.sc.edu%2Fsclr%2Fvol67%2Fiss2%2F10&utm_medium=PDF&utm_campaign=PDFCoverPages
“Once a process moves online, its very nature begins to change”

للمتقاضين من جانب آخر، تظهر بوضوح التحديات القانونية التى تتلازم مع إعمال التقنيات الذكية فى أداء العدالة.

المطلب الأول

تأثير الذكاء الاصطناعى على الحقوق والضمانات الإجرائية للمتقاضين

يعتبر الهدف الأساسى من إعمال تقنيات الذكاء الاصطناعى فى القضاء، هو تحقيق العدالة، وضمان حماية قضائية أفضل للمتقاضين من خلال الإيجابيات التى تحققها تقنيات الذكاء الاصطناعى فى القضاء المدنى، غير ان تلك الإيجابيات تتلازم بالضرورة مع عدد من التحديات القانونية فيما يتصل بالحقوق والضمانات الإجرائية للمتقاضين.

الفرع الأول

تعزيز الحقوق والضمانات الإجرائية للمتقاضين

يجد تعزيز الحقوق والضمانات الإجرائية للمتقاضين سبيلا من خلال زيادة الكفاءة فى أداء العدالة من جهة، والحق فى محاكمة عادلة من جهة آخرى.

أولا: الجوانب الإيجابية لإعمال تقنيات الذكاء الاصطناعى فى القضاء المدنى:

وهو ما يمكن تحديده وتفصيله وفقا للمعيار الذى أقرته المفوضة الأوروبية[1] التى تقيم النظام القانونى للدول الأعضاء من خلال ثلاثة عناصر:

١. الفاعلية Efficiency: وتقييم هذا العنصر يقوم على عدد من المؤشرات مثل الوقت الذى تستغرقه القضايا أمام المحكمة حتى يتم الفصل فيها، وكذلك مدى تكدس القضايا أمام المحاكم من خلال مقارنة عدد القضايا المرفوعة أمام المحاكم التى لم يتم النظر فيها بعد، والقضايا المرفوعة والتى يتم نظرها بالفعل أمام المحكمة.

[1]European Commission. 2021. The 2021 EU Justice Scoreboard. Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Central Bank, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions COM (2021) https://ec.europa.eu/info/sites/default/files/eu_justice_scoreboard_2021.pdf

٢. الجودة:Quality: وهى ما تتصل بالمعايير الخاصة بالحق فى اللجوء إلى القضاء مثل تكاليف التقاضى، المساعدة القانونية لغير القادرين، التدريب، الميزانية المخصصة للعدالة، الميكنة، والموارد البشرية.

٣. الاستقلال :Independence : وهو ما يتصل بمدى شعور المواطنين باستقلال العدالة والثقة فى الأحكام الصادرة عن القضاء، وأيضا استقلال القضاه وضماناتهم، والضمانات القانونية القرارت الصادرة عن مكتب النائب العام.

فكل النظم تهدف إلى عدالة ناجزة وبالتالى تسعى إلى تحقيق سرعة الفصل فى القضايا، كما تهدف إلى نظام قضائى مستقل ومحايد فنيا وتنظيميا، وتهدف أيضا إلى ضمان وصول الكافة إلى القضاء للحصول على الحماية القضائية وذلك حتى فى ظل عدم إلمام كافة المواطن بحقوقهم أو معرفتهم بالوسائل القانونية لاقتضائها– وهو الأمر الذى يتحقق بصفة أساسية فى الفئات الأكثر ضعفا أو احتياجا–، ومن هنا كانت التكنولوجيا– إلكترونية اجراءات التقاضى فى المقام الأول ثم الانتقال بعدها إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعى التى كانت فى البداية من خلال الأتمتة ثم تقنيات اتخاذ القرار بعد ذلك– فى نظر الكثيرين بمثابة طرق واعدة تمثل الحل لكل مشاكل التقاضى من جهة، بل وتحسين آداء العدالة وتحقيق أهدافها من جهة آخرى، فمثلا عندما يكون الحكم القضائى

صادر عن تلك الأليات المتطورة فإن ذلك من شأنه ان يحقق الحياد والاستقلال بعيدا عن الطبيعة البشرية.

غير إن إعمال تقنيات الذكاء الاصطناعى فى القضاء للوصول لهذا الهدف يأتى ملازما لعدد من التحديات للضمامات الإجرائية للمتقاضين.

ثانيا: تعزيز الضمانات الحقوق الإجرائية للمتقاضين من خلال الحق فى المحاكم العادلة وبصفة خاصة اعتبارات الأمن القانونى وحسن سير العدالة:

تعتبر الضمانات الإجرائية للمتقاضين متفرعة عن مبدأ أكثر عمومية وهو الحق فى المحاكمة العادلة، وان تلك الضمانات بطبيعة الحال لا تقع تحت حصر، ويعتبر الحق فى المحاكمة العادلة هو الضمانة لاحترام وتفعيل الحقوق والحريات الأساسية، وهو أحد بذاته –أى الحق فى المحاكمة العادلة– هو ضمان للديموقراطية وسيادة القانون، وعلى المستوى الأوروبى فقد تأسس للحق فى المحاكمة العدلة بمقتضى المادة السادسة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان، غير ان تلك المادة لا تتضمن فقط التزام الدول بالامتناع عن ما من شأنه ان يعيق الحقوق والحريات وخصوصا ما يتصل منها بالحق فى اللجوء إلى القضاء، ولكن أيضا تفرض التزام إيجابى ينبغى بموجبه على الدول اتخاذ

المبادرة وضمان حسن سير العدالة فى الدولة[١]، وهو ما من شأنه ان يضيف –فى رأى– بعدا آخر للعمل القضائى وهو التزام القاضى بحسن سير العدالة(بصورة صريحة ورسمية).

الحق فى اللجوء إلى القضاء يكتسب فاعلية من خلال الحق فى المحاكمة العادلة وما يتفرع عنه من ضمانات يمكن الوقوف عليها من النصوص الصريحة التى تقرر مثل هذه الضمانات، أو من خلال القياس والتفسير غير الحرفى للنصوص التى تتضمن الالتزام حسن سير العدالة وما إلى ذلك، وفى هذا الصدد تقرر المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان فى حكم[٢] لها ان: ان جوهر الحق فى اللجوء إلى القضاء يتم الانتقاص منه، عندما تتوقف النصوص عن تحقيق أهداف الأمن القانونى واعتبارات حسن سير العدالة، بحيث تصبح النصوص بطريقة ما عائق يمنع المتقاضين من عرض نزاعهم للفصل فيه من قبل المحكمة المختصة.

والشاهد مما سبق، وتأسيسا عليه انه عند إعمال أليات الذكاء الاصطناعى فى منظومة العدالة، وفى إطار من حماية الحق فى المحاكمة العادلة، فإنه ينبغى التأكيد على عنصرين غاية فى الأهمية: العنصرالأول: الأمن القانونى، والعنصر الثانى: حسن إدارة

[1]Christos Rozakis, The right to a fair trial in civil cases, Judicial Studies Institute Journal, Vol.4, Issue 2, p.96.

[2] ECHR, Zubac v. Croatia, 40160/12, 5 April 2018, available at: https://hudoc.echr.coe.int/fre#{%22itemid%22:[%22001-181821%22]}

العدالة، وهى الاعتبارات التى ينبغى على أى دولة ديموقراطية حمايتها تحت أى ظرف، ويدخل فى مفهوم –الظرف– التطور وإعمال التقنيات الذكية فى أداء العدالة.

وتفصيل ما سبق فإن الأمن القانونى Legal Certainty يعد أحد عناصر سيادة القانون، والأمن القانونى بهذه المثابة لا يتضمن العنصر الموضوعى فقط، ولكن أيضا العنصر الإجرائى فيما يشير إليه الفقه[١] بالأمن القانونى الإجرائى، والأخير لا يهدف إلى التأثير على الحكم الصادر من المحكمة ولكنه يتأسس على حق الخصوم فى معرفة مركزهم القانونى فى الاجراءات القضائية، ويهدف إلى جعل الخصم غير المخالف يشعر بالحماية عندما يقوم الخصم الآخر أو غيره بالاعتداء على حقوقه، ومن جهة آخرى فإن عدم مراعاة هذه الاعتبارات من شأنه ان يسهم فيما يشار إليه ب "كارثة سيادة القانون" والتى تشير إلى مدى ثقة المواطن فى أداء السلطات العامة فى الدولة ومن ضمنها السلطة القضائية.

ويعتبر الفقه[٢] ان أحد العناصر الضرورية والتى تعتبر شرطا مسبقا لتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعى فى القضاء المدنى هو ضمان الحق فى المحاكمة العادلة وكافة الضمانات

[1] Maria Dymitruk, The Right to a Fair Trial in automated civil proceedings, Op.cit., p.35.
"Procedural Legal Certainty"
[2] Maria Dymitruk, The Right to a Fair Trial in automated civil proceedings, Opt.cit,.p.36.

الإجرائية التى تتفرع عنه، فالخصوم أشخاص التقاضى فى إجراءات التقاضى التى تعتمد على الذكاء الاصطناعى بصورة كاملة أو جزئية مازالوا يتمتعوا بالحق فى الحماية الإجرائية لحقوقهم أمام القضاء.

الفرع الثانى

التحديات التى تواجها الحقوق والضمانات الإجرائية للمتقاضين

وانطلاقا من ذلك نتناول بالدراسة تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعى على جانب من الضمانات الإجرائية للمتقاضين.

أولا: الحق فى اللجوء إلى القضاء :Access to Court

يتمحور الحق فى اللجوء إلى القضاء بصفة أساسية حول ان يكون للأشخاص فى المجتمع فرصة عملية وحقيقية للمطالبة بالحماية القضائية حال الاعتداء على حقوقهم خصوصا فى ظل مبدأ عدم جواز ان يقتضى الشخص حقه بنفسه، وبالتالى فإن عدم وجود معلومات واضحة ومحدد بصفة عامة ، وخصوصا فيما يتصل بالمواعيد الإجرائية، أو الشروط والاجراءات اللازمة لتقديم طلب المساعدة القضائية، من شأنه ان يؤدى إلى الانتقاص من الحق فى اللجوء إلى القضاء، لأن الخصوم لن تكون لديهم معلومات كافية

أو صورة واضحة تمكنهم من تكوين رأى مستنير حول الموقف الذى يتخذونه فى طلبهم للحماية القضائية.

تسهم تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى زيادة فعالية الحق فى اللجوء إلى القضاء من خلال ما تتيحه من إمكانية ضمان وصول كافة المواطنين بسرعة وكفاءة إلى المعلومات التى تتصل باجراءات التقاضى، وبعض النظر عن إمكانياتهم المادية واحتراما لمبدأ المساواة أمام القانون، فمن خلال بعض التطبيقات الخاصة بالمحادثة Chatpods يوفر الذكاء الاصطناعى للمتقاضين معلومات دقيقة ومفهومة حول الاجراءات القضائية. فخوارزميات الذكاء الاصطناعى يتم امدادها بالبيانات الخاص بملفات القضايا، ومن خلالها فإنها توجه المواطنين إلى اجابات للأسئلة المتكررة، وإن كانت هناك استفسارات لا يمكنها تقديم الإجابة عنها فإنها تقوم بتوصيل المواطن إلى الموظف المختص ليوفر له الاجابات اللازمة، وفى فنلندا إنه فإن الادارة العامة تختبر برنامج للذكاء الاصطناعى خاص Aurora Assistant وهو يتعامل إلكترونيا مع المستخدمين ويقوم بالإجابة على استفساراتهم وإمداهم بالمعلومات اللازمة على مدار الأربعة وعشرون ساعة يوميا، وهو ما من شأنه ان يحل محل المكالمات الهاتفية، واللقاءات الشخصية، وهو ما من شأنه ان يدعم الحق فى اللجوء إلى القضاء عندما يتم امداد المواطنين بالمعلومات الدقيقة حول مسائلهم القانونية دون أى تأخير.

يشير الفقه[1] مع ذلك إلى ان مع الاعتراف بالدور الهام الذى يلعبه الذكاء الاصطناعى فى زيادة فاعلية الحق فى اللجوء إلى القضاء، وعدم تأخير الفصل فى القضايا، إلا ان العدالة التنبؤية من شأنها ان تؤدى إلى عرقلة مباشرة المتقاضين فى الحق فى التقاضى بصورة غير مباشرة، ذلك ان العدالة التنبؤية تعتمد على التنبؤ بالحكم الصادر فى الدعوى من خلال تحليل الأحكام القضائية السابقة، وبالتطبيق فإن الخوارزميات قد تتنبأ بحكم قضائى معين فى صالح أحد الخصوم الأمر الذى من شأنه ان يثبط عزيمة الخصوم فى اللجوء إلى القضاء – مع الأخذ فى الاعتبار ان نتيجة التنبؤ لا تكون دقيقة أو صحيحة فى كل الأحوال– الأمر الذى من شأنه ان يحرم المتقاضين من فرصة عملية وواضحة لفض منازعاتهم أمام القضاء

ثانيا: الحق فى الفصل فى القضية خلال مدة معقولة:

إن العدالة البطيئة تشبه إنكار العدالة، ويعتبر الفصل فى القضية خلال وقت معقول من أهم الضمانات الإجرائية للخصوم، غير أنها تتميز عن السير العادل للاجراءات ومراعاة حقوق الدفاع، فيمكن القول ان الاجراءات ينبغى ان تتم فى وقت سريع أو "معقول" وفى ذات الوقت ينبغى ان يتم ضمان جميع الحقوق الإجرائية للخصوم، ويعتبر جانب من

[1] Kalliopi Terzidou, The Use of Artificial Intelligence in the Judiciary and Its Compliance with the Right to a Fair Trial, Op.Cit., p.159.

الفقه[1] ان مبدأ الفصل فى القضية فى وقت معقول يتعلق بالحدود الخارجية للوقت الأنسب الذى يتم الفصل فيه فى النزاع دون إطالة مع عدم الانتقاص من الضمانات الإجرائية للمتقاضين فى ذات الوقت، وهذا المبدأ لا يعتبر منبت الصلة بالحق فى المحاكمة العادلة، غاية ما هناك انه يعتبر من المبادئ التى تبرز التوازن الذى ينبغى ان يتم إعماله بين الضمانات الإجرائية للخصوم من جانب، والفاعلية والاقتصاد فى الاجراءات من جانب آخر، بحيث لا يؤدى ضمان أحد المصلحتين إلى اهدار الآخرى.

وتتعدد الأسباب التى تؤدى إلى تأخير الفصل فى القضايا ما بين تكدس القضايا، وان القواعد الإجرائية فى بعض الدول تعتبر قديمة وغير معاصر، وان النظام القضائى فى دولة ما مازال يعتد على الأوراق، وتعامل الخصوم أنفسهم مع الوقت كما لو قاموا باجراءات من أجل المماطلة، أو حتى لم يوالى أحد الخصوم السير فى القضية على سبيل الاهمال، كل هذه الأسباب من شأنها ان تسهم فى إطالة أمد التقاضى، وتؤدى بعض الضمانات الإجرائية والتى تتصل بحقوق الدفاع إلى إطالة الوقت اللازم للفصل فى الدعوى، غير ان هذه الضمانات لا مجال للانتقاص منها ويتم التركيز لحل هذه الإشكالية على غيرها من العوامل[2].

[1] Ola Johan Settem, Applications of the fair hearing norm in ECHR Art.6/1to civil proceedings, Springer, 2016, p.65.
[2] Op.Cit., p.66.

وتتصدى تقنيات الذكاء الاصناعى لحل هذه الإشكالية، وذلك من خلال التيسير على القاضى المهمة الشاقة فى فحص ملفات القضايا، والوصول إلى المعلومات على نطاق واسع على نحو مغاير لا يستطيع القاضى البشرى الوصول إليه دون الاستعانة بأليات التقنيات الذكية .

كما يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي أن تكشف عن المحاكم التى لديها نسبة كبيرة من القضايا لم يتم الفصل فيها مقارنة بالقضايا التى ترفع أمام هذه المحكمة، مما يؤدى إلى تكدس القضايا وتأخير الفصل فيها، ويمكن لتلك التقنيات ان تحدد مدة هذه التأخيرات وأسبابها، بحيث يمكن للسلطات القضائية من وضع استراتيجية مصممة خصيصًا للتخفيف من آثارهذا التأخير على المتقاضين، ويمكن تحقيق ذلك بواسطة خوارزميات الذكاء الاصطناعي تقوم بمعالجة المعلومات المتعلقة بسجلات المحكمة وملفات القضايا والبيانات ذات الصلة التي تكشف عن متوسط الوقت الذي تستغرقه الإجراءات، منذ تقديم القضية إلى المحكمة حتى نشر الحكم.

غير ان تحسين الوقت المعقول للفصل فى القضية من خلال التقنيات الرقمية يمكن أن يصبح غير فعال إذا لم يتم تنفيذه بشكل منهجي واستراتيجي، فمن جهة تم إدخال أدوات التكنولوجيا والاتصال المحاكم فى عدد من الدول وبداية من ٢٠٠٥ ومع ذلك لم تسهم بالقدر المتصور فى تحسين الوقت اللازم للفصل فى القضايا، وقد يرجع ذلك إلى إما

بسبب الافتقار إلى البحث الشامل، أو ان بعض الدول لم تعتمد أدوات التكنولوجيا فى القضاء لعدم وجود توثيق للانتقال من الإدارة القضائية الورقية إلى الإدارة القضائية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[١]. ومن جهة آخرى ففى بعض البلاد الأوروبية يرجع السبب فى ظاهرة تكدس القضايا وتأخر الفصل فيها إلى زيادة التقاضي مع عدم وجود ما يصاحب ذلك من زيادة الموارد فى ظل وجود أعباء عمل مفرطة في المحكمة[٢]. ومع ذلك يظل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعى هو الحل الذى يمكن ان يؤدى إلى توفير الوقت شرط ان يتم ذلك بطريقة منظمة وممنهجة.

ثالثا: الحق فى اجراءات تواجهية:

يعتبر الحق فى المواجهة من أهم المبادئ التى تتصل بالاجراءات القضائية وهذا المبدأ لا يعتبر التزاما يقع على الخصوم فى مواجهة بعضهم البعض، لكنه أيضا التزام يقع على القاضى، يشير الفقه[٣] انه من الأدق استعمال مصطلح "مبدأ المواجهة" لأنه يشمل كل مراحل التقاضى وصولا إلى التنفيذ كما يشمل الخصوم والقاضى معا، وعلى عكس ما هو سائد من ترادف مبدأ المواجهة وحقوق الدفاع، إلا ان كلا من المبدأين مغاير

[1] Kalliopi Terzidou, The Use of Artificial Intelligence in the Judiciary and Its Compliance with the Right to a Fair Trial, Op.Cit., p.١٦٠

[2] Maria Dymitruk, The Right to a Fair Trial in automated civil proceedings, Op.cit., p.3٨.

[٣] د.أحمد عبد التواب، النظرية العامة للحق الإجرائى، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص٥١٨.

للآخر، فمبدأ المواجهة تعد مفترضا ضروريا لممارسة حقوق الدفاع، فيعتبر بهذه المثابة:" الحق فى العلم بما لدى الخصم الآخر من وسائل دفاع وغيرها وبما يثيره القاضى من تلقاء نفسه من وسائل القانون، وان يكون هذا العلم فى وقت نافع يسمح للخصم الآخر بتنظيم دفاعه فى الرد فتتحقق الحرية الفعلية فى المناقشة."[١]

وبالتالى يتفرع عن مبدأ المواجهة حق كل خصم فى إعلام الخصم الآخر بعناصر الدعوى من جهة، وحق الخصوم فى ان ينقلوا إلى علم القاضى كل ما يرونه ضروريا أو مفيد لإنجاح طلباتهم ومن شأنه ان يغير وجه الرأى فى الدعوى من جهة آخرى، وإجمالا هو العلم بكافة عناصر القضية (الموضوعية والقانونية) واجراءاتها، ونطاق القضية من حيث الأشخاص والمحل والسبب وكل ذلك فى وقت مناسب حتى يتمكن كل خصم بحسب الأحوال من تحضير دفاعه، أو الوقوف على الموقف الذى سوف يتخذه بالنسبة للاجراءات[٢].

[١] د.عزمى عبد الفتاح، واجب القاضى فى تحقيق مبدأ المواجهة باعتباره أهم تطبيق لحق الدفاع، مجلة المحامى الكويتية، أعداد يوليو وأغسطس وسبتمبر ١٩٨٧، ص١٠٠.

[٢] د.سيد أحمد محمود، التقاضى بقضية وبدون قضية، بدون دار نشر، ٢٠٠٩، ص ٢٠٣.

وتأكيدا على مفهوم مبدأ المواجهة فيما يتصل بالقاضى، يقرر الفقه[١]ان مفهوم مبدأ المواجهة بالمعنى الحديث لا تقف عند المواجهة بين أشخاص الخصومة وما يقدمونه من أدلة، بل انها تستلزم العلم بكل اجراءات وعناصر الخصومة، وبالتبعية فمن الواجب على المحكمة عقب تقديم الخصم لأى ملف فى الدعوى ان تمكن الخصم الآخر من الاطلاع عليه وتتيح له تقديم وسائل دفاعه المتعلقة بهذا الملف أو المستند، وان يتم ذلك فى وقت مفيد، وهو المفهوم الذى شايعته محكمة النقض المصرية[٢]:"حق الدفاع مقتضاه احترام مبدأ المواجهة بتمكين الخصوم بالإلمام بما يبدى ضدهم من دفاع، عدم اقتصاره على منع الخصم من إبداء دفاع فى غيبة الخصم الآخر، قيامه على عدم وجوب بناء الحكم على وقائع أو مستندات لم تعط الفرصة للخصوم فى مناقشتها."، وهذا المبدأ مقرر صراحة فى المادة السادسة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان، كما هو مقرر فى عدد كبير من القوانين الوطنية –ومن ضمنها قانون المرافعات المصرى وإن لم يكن صراحة– ولهذا فإن عدم شفافية معايير التى تم اصدار الحكم بناءً عليها –حتى خارج إطار التقنيات الذكية– هو أمر غير مقبول، وفى هذا الصدد يشير الفقه[٣] إلى ان

---

[١] د.أحمد عبد التواب، النظرية العامة للحق الإجرائى، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص٥١٩.

[٢] نقض مدنى، جلسة ٢٠٠٥/٢/٣، طعن رقم ٦٩٧٦، س ٧٢ق.

[3] Caroline Gans-Combe, Automated Justice: Issues, Benefits and Risks in the Use of Artificial Intelligence and Its Algorithms in Access to Justice and Law Enforcement, p.181.

المفوضية الأوروبية فى حظرها للوصول لعدد من الملفات والاجراءات الداخلية تأسيسا على وجود "مساحة خاصة خفية للتفكير"space to think وهو مصطلح تبدو الحدود القانونية له مبهمة، وان هذه الفكرة اعترضت عليها صراحة المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان فى أكثر من حكم لها، فقررت فى حكم له ان قرارات الاتحاد الأوروبى لا يمكن ان تكون نافذة فى مواجهة المواطنين تأسيسا على عناصر لا يمكن الوصول إليها[1].

لأن الأمر بهذه المثابة يخالف أحد المبادئ الأساسية للقانون، وذلك من خلال اصدار حكم قضائى تأسيسا على مستندات ووقائع لم يتمكن الخصوم أو أحدهم من العلم بها، وبالتالى لم يتمكنوا من اتخاذ موقف ما حيالها، فمبدأ المواجهة يضمن ان الحكم لن يصدر بدون ان يتم سماع الخصوم أو على الأقل تمكينهم من ذلك، وهو ما يفترض ان يتمتع الخصوم بالأمانة الإجرائية فيما بين بعضهم البعض، وفيما بينهم وبين المحكمة.

وبعتبر من أهم الإشكاليات التى يثيرها استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعى فى التقاضى هو احترام مبدأ المواجهة فى الاجراءات، ذلك ان الفرض ان القاضى البشرى عندما يكون عقيدته فى قضية معينة تأسيسا على عناصر موضوعية أو قانونية فإنه يطرح الأمر – تطبيقا لمبدأ المواجهة– على الخصوم ويمكنهم–إن شاؤوا– من مناقشة هذه العناصر،

[1] Maarten Hillebrandt, Stéphanie Novak, Integration without transparency’? Reliance on the space to think in the European Council and Council, Journal of European Integration, Vol.38, July 2016, p.527-540.

غير ان الأمر لن يتم بهذه الصورة فى ظل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعى فى عملية اتخاذ القرار، لأن تقنيات الذكاء الاصطناعى فى هذه الحالة "تسبق المناقشة ولا تتبعها"[1]، ففى مثال عندما يحدث حادث سير لأن السائق لم يراعى السرعة المقررة ولكنه فعل ذلك لأنه كان ينقل مريض فى حالة خطيرة إلى المشفى، فالقاضى البشرى يمكن ان يحد من مفهوم اعتبارات السلامة فى الطريق والسرعة المحددة مراعاة لظرف المريض الذى كان يتم نقله –بعد ان يوضح له ذلك الخصوم– أى انه قد يخفف من الجزاء وهو ما يعكس البعد الاجتماعى للعدالة، بينما فى حالة الاجراءات القضائية المميكنة فإن الذكاء الاصطناعة من خلال المعطيات (أ)خالف السرعة المقررة، تكون العقوبة (الغرامة مثلا) فيطبق الجزاء دون ان يحصل الخصوم على فرصة للكلام أو إبداء دفاعهم، بالإضافة إلى ذلك فإنه للطعن يلزم دفع مصروفاته مسبقا مما قد يحد من قدرة المواطنين الذين لا تتوافر لهم الامكانيات المادية من الطعن وبالتالى عدم القدرة على اتخاذ الاجراءات القانونية، وذلك لأن تقنيات الذكاء الاصطناعى التى تضطلع بعملية اتخاذ القرار وفى ذات الوقت تراعى البعد الاجتماعى للعدالة لم يتم اختراعها بعد، وتلك المسألة

[1] Caroline Gans-Combe, Automated Justice: Issues, Benefits and Risks in the Use of Artificial Intelligence and Its Algorithms in Access to Justice and Law Enforcement, p.182.

برمتها هى ما دفعت الفقه[١] ليعبر عن أحد تحديات إعمال هذه التقنيات فى العدالة هو أنها تميل دائما إلى التجريم أو عقد مسئولية أحد الخصوم عموما.

رابعا: الحق فى محاكمة محايدة:

يعتبر حياد القاضى أحد الأعمدة التى يقوم عليها الحق فى محاكمة عادلة، ويقصد بالحياد انتفاء المصلحة الشخصية للقاضى فى مباشرته للوظيفة القضائية والفصل فى المنازعات، على النحو الذى من شأنه ان يؤثر معه على تقديره بما يؤثر بالتبعية على التطبيق الموضوعى المتجرد لإرادة القانون، وعلى ذلك يمكن تقسيم العناصر التى يقوم عليها الحياد إلى عنصرين أساسين[٢]:

- عنصر نفسى: وهو ما يقوم على عدم الانحياز، فلا ينحاز القاضى لأحد الخصوم فى الدعوى، فلا يشعر تجاههم بأى مشاعر سواء تعاطف، كراهية، مودة ..إلخ، فيظل القاضى محايد لا يحكم بناء على أهوائه الشخصية.
- عنصر موضوعى : وهو ما يتضمن التزام القاضى بمبدأ المواجهة، ويقصد به ألا يبنى القاضى حكمه إلا على الوقائع والأدلة المطروحة فى الدعوى، فيجب ان يبين المصادر التى يستقى منها معلوماته بصدد الواقعة محل النزاع، كما لا

---

[1] Ibid, p183.

[٢] د.أحمد ماهر زغلول، أصول وقواعد المرافعات، دار النهضة العربية، ص ١٤٣ وما بعدها، أيضا د.هبة بدر، الحياد واشتغال القاضى بالعمل السياسى، ٢٠١٣، ص ١٣.

يجوز ان يكون عقيدته إلا من الأوراق والأدلة التى لها أًصل ثابت فى الدعوى وتم طرحها للبحث فى مواجهة الخصوم[١].

وتأسيسا على ما سبق فإن القاضى فى اصداره للأحكام القضائية وتكوين عقيدته فيها ابتداء يؤثر على موضوعية الأحكام الصادرة عنهم، وهو ما يظهر فى العقوبات التى يتم توقعها على المجرمين –فى الولايات المتحدة مثلا– تأثرا بجنسهم وعرقهم، تأثر القضاه بالتعاطف مع أحد الخصوم فى القضية لأسباب داخلية خاصة بالقضاه يؤثر حتما على الحكم الصادر، وهو ما تم النظر إليه باعتباره تهديدا لحياد القاضى، تكون تلك القناعات أو ما يطلق عليه التحيز المعرفى Cognitive bias لدى كل قاضى هو أمر لا يمكن للقضاه أنفسهم الوقوف عليه أو تصحيحه، مما استدعى تدخل السلطة القضائية لتدفع القضاه إلى اصدار أحكام غير متحيزة فى القضايا التى تعرض عليهم، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال أدوات الذكاء الاصطناعى المساعدة AI assisting tools، وذلك من خلال تدريب خوارزميات الذكاء الاصطناعى على اتخاذ القرار الموضوعى الذى يقوم على أساس من المساواة أمام القانون، وذلك من خلال استبعاد عناصر التحيز

[١] د.سحر عبد الستار، دور القاضى فى الاثبات، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ٢٠٠١، ص٢١ وما بعدها.

المحددة سلفا مثل: جنس مرتكب الجريمة أو غيرها من المعايير (المتحيزة) التى توثر على موضوعية الحكم الصادر[١].

وعلى ما يبدو عليه الحل سهلا وذلك من خلال إعمال تقنيات الذكاء الاصطناعى إلا ان الأمر ليس على هذا القدر من البساطة ذلك ان تلك التقنيات إذا تم تدريبها من خلال "مدخلات متحيزة" أو قائمة على التمييز وبالتالى من الممكن ان يقوم القضاه بتكرارها فى أحكامهم، والتأثير على الوضع الاقتصادى والاجتماعى للمتقاضين، وتتبدى صور التحيز التى أظهرتها خورزميات الذكاء الاصطناعى فى التطبيق فيما يلى[٢]:

- التحيز الموجود مسبقاً:عندما يجسد التحيزات المجتمعية القائمة.
- التحيز الفني: بسبب القيود الحسابية، بما في ذلك البيانات غير الكمية.
- التحيز الناشئ:عندما تقوم الخوارزميات بتضمين قيم تصبح زائدة عن الحاجة بحلول وقت استخدامها.

ويعتبر المثال الأبرز للتحيز الذى ينشأ من استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعى تطبيق COMPAS وهو تطبيق تعتمد عليه الولايات المتحدة فى تقدير خطر العود لارتكاب

[1] Kalliopi Terzidou, The Use of Artificial Intelligence in the Judiciary and Its Compliance with the Right to a Fair Trial, Journal of Judicial Administration, Vol.31, March 2022, p.161.
[2] Op.cit, p.161.

الجرائم بالنسبة المجرمين، ويشير جانب من الفقه[1] إلى انه حتى ولو تم استبعاد العرق أو الجنس باعتباره أحد المعايير التى تؤدى إلى التمييز، فإن التطبيق يتأثر بمعايير آخرى غيره من شأنها ان تؤدى إلى ذات النتيجة من حيث التحيز وعدم الحياد فى اتخاذ القرار، فهذا التطبيق اعتبر أحد مؤشراته أو معاييره لاتخاذ القرار الفقر، مما أدى إلى تحيز فى النتائج فظهرت معدلات العود–طبقا للتطبيق– أكثر بالنسبة للأمريكيين من أصل أفريقى (وترتفع فى شرائحهم معدلات الفقر) مقارنة بالأمريكيين القوقاز وذلك بالرغم من ارتكابهم لنفس الجريمة.

ينشأ هذا التحيز الذى يُعرف بظاهرة تحيز الخوارزميات نتيجة: من جهة أولى،تصميم التطبيق نفسه Application وهو ما يبدأ بإدخال عدد كبير من البيانات التى تكون مرجعية فى اتخاذ القرار بعد ذلك لأن هذه البيانات قد تشتمل على آراء (مثلا أحكام قضائية سابقة– تبنى هذه الأحكام وجهات نظرأو قضاء يتميز بالتحيز فى مسألة معينة) فإنه يتم تغذية التطبيق بهذه المعلومات مضافا إليها التحيز، ومن جهة ثانية، كيفية جمع وتحليل واستخدام البيانات التى دربت الخوارزمية وهو ما ظهر فى المثال السابق الخاص بتطبيقCOMPAS والذى تضمنت خورزمياته التحيزات العنصرية للقضاة ثم

[1] Kalliopi Terzidou, The Use of Artificial Intelligence in the Judiciary and Its Compliance with the Right to a Fair Trial, Journal of Judicial Administration, Vol.31, March 2022, p.162.

فى مرحلة تحليل ومعالجة البيانات فتمت معالجة غير نقدية للبيانات المجمعة. ومثال أخر لمشكلة معالجة البيانات حالة برنامج التنبؤ بالجرائم الذي يشير باستمرار إلى الجرائم ذات المستوى المنخفض لأنها كانت متكررة، ووجود هذا التحيز هو مؤشر على انه ينبغى ألا تحتوى الخوارزميات على قواعد معيارية (مسائل تم حلها من خلال السلطة التقديرية) لأن الأخيرة ستتحول إلى قاعدة موجودة فى الأكواد، فينبغى ان يتم الإعلان بصورة واضحة عن المعايير التى تم تغذية الخوارزميات بها، على ان يكون الدور الأساسي للخوارزميات هو تجميع البيانات بأكثر الطرق الممكنة كفاءة[١].

ومن هذا المنطلق، فإن الخبراء فى الولايات المتحدة قاموا باقتراح مشروع قانون يلزم شركات التقنية الكبرى باكتشاف وإزالة أى تحيزات متضمنة فى نماذج البرمجة الخاصة بها، وبمقتضى هذا القانون"قانون محاسبة الخورزميات" سيكون من اختصاص لجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية إلزام الشركات على دراسة ما إذا كان هناك أى تحيزات مثل الجنس أو العرق وغيرها مدعومة فى تقنياتها[٢]، وهو الاتجاه الذى عبر عنه الفقه الفرنسي[٣] بضرورة الإعلان عن معايير واضحة والتى تم برجمة الخورزميات تأسيسا عليها، أو

[1] Frédéric Rouvière, Dix problèmes épistémologiques sur la justice prédictive, Recueil Dalloz,25 Mars 2021, No.11, p.587.

[٢] مشار إليه لدى أحمد ناصر عباس، القرارات الإدارية المؤتمتة والسلطة التقديرية لجهة الادارة، المرجع السابق، ص١١٤١.

[3] Frédéric Rouvière, op.cit., p.587.

على الأقل تحديد ما قد تكون الخورزميات قادر على فعله وما لا يمكن لها الاضطلاع به، وهو ما يهدف إلى تحقيق قدر من الشفافية.

خامسا: الحق فى حكم قضائى مسبب:

يعتبر التسبيب أمر ملزما لمباشرة القاضى للعمل القضائى، وهو تعبير عن سلطته فى هذا الصدد وفى ذات الوقت يضمن التسبيب ان القاضى فى العمل الذى هو بصدده يعرض لمجموعة الأسباب القانونية والواقعية التى قادته إلى التقرير واتخاذ القرار واصدار الحكم على وجه معين ،وهو ما يعبر عن الجانب الشكلى للحكم القضائى من جهة، تعبر هذه الأسباب التى يسوقها القاضى عن العملية العقلية[١] التى أدت بالقاضى إلى نتيجة محددة، وبهذه المثابة يكون التسبيب إجراءً ودليلاً فى ذات الوقت، ويجب ان تكون الأسباب المنطقية التى يأتى بها القاضى مسوغا لحكمه مطابقة لارادة القانون من جهة آخرى.

التسبيب الذى يجريه القاضى[٢] ينبغى ان يشتمل على تبرير يبين به القاضى للكافة كيف اتخذ قراره على نحو معين، بما يضمن التحقق من ان القاضى قد اتقن وأحسن الاختيار

[١] د.نبيل اسماعيل عمر، سلطة القاضى التقديرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١١، ص ١٩٢وما بعدها.
[٢] د.عزمى عبد الفتاح، تسبيب الأحكام وأعمال القضاه فى المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٨، ص١٨.

الذى انتهى إليه من بين الاختيارات المختلفة التى كانت معروضة عليه قبل الوصول إلى الحكم أو القرار القضائى، فالتسبيب بهذه المثابة يجعل الحكم يحمل فى طياته الدليل والبرهان على ان القاضى لم يلجأ إلى إجراءات سرية، وذلك من خلال الإعلان الحقيقي لارادته من خلال التسبيب على نحو يتفق وصحيح القانون وهو ما ينتفى معه أى لبس أو غموض فى الحكم الصادر بل وخطوات اصداره وهو ما يحقق فى ذات الوقت الحماية الاجتماعية باعتبار التسبيب يستهدف المصلحة العامة[١] أيضا.

ويحقق التسبيب عددا من المهام التى تتصل بضمان حقوق الدفاع فى المقام الأول:

- التسبيب هو الوسيلة التى يمكن بها إعلام الرأى العام والخصوم والمحاكم الآخرى بالنتيجة التى انتهى إليها القاضى فى حكمه، وهو الوسيلة الوحيدة التى تضمن احترام حقوق الدفاع، وتسمح لمحكمة النقض برقابة مدى صحة تطبيق القانون، وبما ان المبدأ هو سرية المداولة، فلا سبيل للكشف عن عقيدة المحكمة إلا من خلال التسبيب[٢].

[١] د.وجدى راغب، النظرية العامة للعمل القضائى، منشأة المعارف، ١٩٧٤، ص٥١٢.

[٢] د.عزمى عبد الفتاح، تسبيب الأحكام وأعمال القضاه فى المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٨، ص١٧١.

- يعد التسبيب كذلك الوسيلة التى يتم التحقق من خلالها من تحقق مبدأ المواجهة[١]، فمن خلاله يمكن الوقوف على ما إذا كان القاضى قد استقى أسباب حكمه من الوقائع والطلبات الختامية التى أسس الخصوم طلباتهم بناء عليها، والتى تناقش فيها الخصوم وكانت محلا للبحث أمام القاضى، فإذا تبين من خلال التسبيب الذى يقدمه القاضى انه قد تناول عناصر لم ترد فى طلبات الخصوم، ولم تكن موضعا للبحث والنقاش أمام المحكمة كان ذلك قرينة ان القاضى لم يطبق مبدأ المواجهة مما يجعل حكمه مشوبا بالبطلان للاخلال بحقوق الدفاع.
- كما ان التسبيب من شأنه ان يشكل وسيلة يمارس من خلالها الرقابة العامة من قبل المواطنين على أداء العدالة لأن الأحكام فى النطق بها، ونشرها بعد ذلك علنية، وكذلك الرقابة التى تعملها المحاكم الأعلى درجة على الأحكام الصادرة من محاكم أدنى درجة.

وهو الأمر الذى أكدت عليه محكمة النقض المصرية فقررت[٢] ان:" حيث إن الغاية الأساسية من تسبيب الحكم وعلى ما جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ بتعديل نص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات هي الرقابة على عمل القاضي والتأكد من حسن استيعابه لوقائع النزاع ودفاع طرفيه والوقوف على أسباب قضاء المحكمة

[١] د.عزمى عبد الفتاح، واجب القاضى فى احترام مبدأ المواجهة، المرجع السابق، ص ١٠٥.
[٢] نقض مدنى، جلسة ٢٠٢٠/١/٢، طعن رقم ٤٦٩٩، س٦٥ق.

فيه وعلى ذلك فإن مراقبة تطبيق القانون وتقرير أو نفي المدعى به من الخطأ في تطبيقه لا تكون إلا من خلال النظر فيما أقام الحكم عليه قضاءه من أسباب واقعية كانت هذه الأسباب أو قانونية ، ولا يكفي في هذا الصدد مجرد النظر في منطوقه ، وكانت رقابة محكمة النقض على عمل محكمة الاستئناف والتأكد من أن قضاءها بني من جهة الوقائع على أدلة تنتجه، ومن جهة القانون على نصوص تنطبق على ما ثبت صدقه وتأكدت صحته من تلك الوقائع لا تتأتى إلا من خلال النظر في أسباب الحكم المطعون فيه وفيما اشتمل عليه ملف الدعوى من عرض لوقائع النزاع أو دفاع طرفيه، وما قدم من عناصر الإثبات فيها .."

والإشكالية التى تثيرها تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعى فى هذا الصدد، هو ان هذه التقنيات ومن ضمنها التعلم الألى Machine learning لا تمتلك القدرة على تفسير القرارات الصادرة عنها، فهذه التقنيات لا تتمتع بالشفافية، فهى غير واضحة كما انها معقدة لا يمكن معها تأسيس السبب الذى يبرر اتخاذ قرار ما على نحو معين، وبالتبعية فإن استحالة فهم الأسباب اتخاذ القرار تؤدى إلى التشكيك فى موثوقية القرار القضائى من جهة، كما انها تشكل انتهاكا للحق فى الحصول على حكم قضائى مسبب[1].

[1] Maria Dymitruk, The Right to a Fair Trial in automated civil proceedings, Op.cit., p.39.

وفى هذا الصدد يشير جانب من الفقه[1] إلى ان الذكاء الاصطناعى من شأنه ان يؤدى من إضعاف للمنطق القضائى، فالتسبيب وإن كان ضمانة شكلية وأنها لا تضمن الاحترام الحقيقي(للاستدلال الاستنتاجى) أى الخطوات المنطقية الواجب على القاضى إعمالها للوصول إلى الحكم، فيمكن ان يقوم القاضي "بإخفاء" قراره في شكل قياس منطقي، من خلال تطويع كل مرحلة من مراحل الاستدلال القانوني: إلى النتيجة التى يريد الوصول إليها، مثلا عن طريق اختيار عناصر واقعية معينة فقط وإغفال عناصر أخرى.

غير ان طرق الطعن فى الأحكام تشكل وسيلة للطعن فى المنطق القانوني الذي يبدو مخطئا. وبالفعل، سيتم إعادة الحكم في القضية برمتها بالاستئناف، ويكمن ان يكون حكم الاستئناف بدوره قابل للنقض. وبالتالي فإن القاضي "يخضع للسيطرة الهرمية على دوافعه". وبعلمه بإمكانة الرقابة على أحكامه يحترم القياس المنطقي بأفضل ما يمكن. ومن ثم فإنه سيمارس حتماً ضبط النفس، حيث سيتعين عليه أن يسأل نفسه ما إذا كان القانون المطبق على القضية يسمح حقاً باتخاذ مثل هذا القرار.

ولذلك فإن تسبيب الأحكام يعتبر ضمانة للتأكد من استناد الحكم إلى أسباب منطقية تسوغ النتائج التى وصل إليها الحكم عقلا. وغير ان فإن ظهور العدالة يبرز الحركة نحو تفكك القياس المنطقي، وهي حركة ربما لن يكون الدافع ضدها فعالا بعد الآن، لكن

[1] Mathilde Jehle, L’office du juge à l’épreuve de la justice dite prédictive, Op.Cit., p.42.

لم يسلم الجميع بذلك ولكن يطالبوا بوجود أليات تمكن من تسبيب القرارات الصادرة عن الذكاء الاصطناعى أو الأحكام التى يتنبأ بها.

المطلب الثانى

مدى تأثر العمل القضائى بتقنيات الذكاء الاصطناعى

فى دراسة تأثير الذكاء الاصطناعى على العمل القضائى، فإن جانب من الفقه[1] يقرر ان هناك نقاط مبدأية ينبغى البدء منها أو بالأحرى التسليم بها: وهى ان المحاكم فقط هى من لها الولاية للفصل فى المنازعات وذلك من خلال مباشرتها للسلطة القضائية، وفى أدائها لهذه المهمة فإنها: تفسر القوانين، تضمن مبدأ المساواة وكذلك مبدأ المواجهة، تصدر الأحكام التى تقرر القانون والتى تلزم كل من الخصوم والمجتمع بأكمله، وهو ما يعكس مقاومة العدالة لوجود الخورزميات فى أدائها غير أنه وجود الذكاء الاصطناعى فى العدالة لا يمكن تجنبه.

وفى إعمال التقنيات الذكية فى أداء العدالة، فإنه الهدف الأساسى هو تحقيق الفاعلية من خلال تقليل تكلفة التقاضى من جهة، وتقليل الوقت الذى يستغرقه الفصل فى القضايا

[1]Chef Justice Robert French, 'Perspectives on Court Annexed Alternative Dispute Resolution', Law Council of Australia – Multi–Door Symposium, Canberra, 27 July 2009. p.1-20. Available at: https://www.hcourt.gov.au/publications/speeches/current/speeches-by-chief-justice-french-ac

من جهة آخرى، وبالتالى فإنه ينبغى على المحاكم مواكبة التطور من ذلك التقدم التكنولوجى، لكن المحكمة فى استيعابها واستجابتها للتطور ينبغى ان "تظل محكمة" وهو ما ينبغى معه تحديد معنى المحكمة أى الفهم الواضح لخصائص العمل القضائى Characteristics of judicial function من ناحية، والتفرقة فى التنظيم الإجرائى – فى إطار من مبادئ القضاء المدنى– بين ما هو ضرورى وما هو غير ضرورى من ناحية آخرى.

مع التسليم لهذا الاتجاه إلا انه رأى مجمل ووصل فى النهاية إلى الاختيار حول الطريقة التى يتم بها تقبل أو إضفاء الشرعية على أليات إعمال التقنيات الذكية فى القضاء، إلا ان للوصول إلى نتيجة، وفى وضع إطار محدد للنظر فى محل التقنيات الذكية بالنسبة للعدالة وبصورة أكثر تحديدا عملية اتخاذ الحكم القضائى فإنه ينبغى ان يبدأ التحليل القانونى بالأخذ فى الاعتبار عدد من المقدمات، مرورا بالوقوف على طبيعة الوظيفة التى قد تقوم بها هذه الأليات فى الوظيفة القضائية، إنتهاءً إلى تحديد مدى التأثير وكيفية التعامل معه.

الفرع الأول

تحديد مفهوم العمل القضائى محل التأثر بأليات الذكاء الاصطناعى

بداية فإن التكنولوجيا بما لا يدع مجالا للشك ساهمت فى العديد من أوجه تحسين العدالة والنشاط القضائى، فاليوم كافة الملفات والمعلومات التى يفحصها القاضى –فى غالبية دول العالم– إلكترونية أى ان التعامل يتم مع بيانات مخزنة إلكترونيا وذلك عوضا عن الملفات الورقية، واتسع نطاق الاكترونية بعد ذلك مما أثر فى عمل القاضى وذلك من خلال إمكانية تخزين كافة الأحكام والسوابق القضائية على دعامات إلكترونية وغيرها من الوسائل الالكترونية لتكون بمثابة مكتبة تضم كتلة الأحكام القضائية وتعتبر بهذه المثابة حلقة الوصل بين القضاه فى أبحاثهم اللازمة للوصول إلى الحكم وبين كافة السوابق القضائية والنصوص التشريعية الموجودة فى هذا المجال، ومن ذلك قاعدة بيانات "أريان" فى فرنسا التى تختص بكافة ما يتصل بالمحاكم الادارية، إلى هذا الحد لم يكن للتكنولوجيا – بالرغم من التغيير الذى ساهمت فيه فى طريقة عمل القاضى – أى تأثير من شأنه ان يثير القلق حول طريقة عمل القاضى للفصل فى النزاع، لأنه إلى ذلك الوقت يتصل الأمر بالوصول إلى المعلومات والالكترونية بدلا من الورقيات، وكان يتم النظر إلى التقنيات أو التكنولويا فى هذه المرحلة بوصفها وسيلة للتيسير على القاضى فى أداء الوظيفة القضائية ولا تشكل تعديا على الأخيرة.

ومع ذلك يرى جانب من الفقه[١] ان النظرة السابقة للتكنولوجيا فى هذه المرحلة قاصرة لأنه من الغريب ان يكون هناك مثل هذا التطور الجذرى فى طريقة العمل ولا يكون له تأثير يذكر على العمل نفسه (العمل القضائى واضطلاع القاضى بالوظيفة القضائية)، ذلك ان الانتقال من الوصول إلى السوابق القضائية ومعرفتها عبر وسائط مختلفة (الكتب، الدوريات، وحتى قواعد البيانات الالكترونية فى البداية) إلى الاستغلال المباشر لمجموعة هائلة من المعلومات لا يمكن ان يكون بلا أى تأثير.

وهو الأمر الذى ظهر جليا من خلال التطور الخاص باستغلال البيانات عن طريق التعلم من قبل التقنيات الذكية، والتى تدعى إمكانية استغلال قواعد البيانات والأحكام القضائية السابقة وإعمالها من أجل التنبؤ بالحلول القانونية المحتملة فى المنازعات أو القضايا المتكررة، وبهذه المثابة فإن تقنيات الذكاء الاصطناعى بإمكانها استيعاب أى موقف قانونى والوصول أو اقتراح الحكم القضائى السليم وذلك بطريقة محايدة وبعيدة عن أى عناصر للتحيز قد تتوافر لدى القاضى البشرى، غير ان ذات الاتجاه[٢] يقرر انه من الهام التفرقة بين مستويات إعمال التكنولوجيا فى أداء العدالة وذلك لتجنب الخيبة فى الوعود المفرطة بأن التقنيات الذكية من شأنها ان تحقق مساواه حقيقية، فيدعو إلى

[1] Marc Clément, Droit, numérique et pratiques professionnelles : quelle influence sur la façon de juger ?, La semaine juridique, édition générale, supplément au no.44-45, 28 Octobre 2019, p.64.
[2] Marc Clement, Algorithmes au service du juge administratif : peut-on en rester maitre ? : AJDA 2017, p. 2453.

تقسيم مستويات إعمال التكنولوجيا إلى خمس مستويات، المستوى الأول ويقتصر على المساعدة فى استغلال قواعد البيانات، والمستوى الخامس وهو الحل القانونى (الحكم) المميكن solution juridique automatique والمستويات بين الأول والخامس تتضمن خدمات قانونية أو مساعدة للعدالة أكثر تقدما.

ففى المراحل المتقدمة مثل الوصول إلى أحكام مميكنة تصطدم مع حقيقة القانون[1]، ذلك ان النص القانونى مهما بلغ من كمال وإحكام الصياغة ومحاولة سد أى ثغرات قد تعرض فى الواقع لتطبيقه، إلا انه فى النهاية لا يستطيع –أى النص– تعقيد الوقائع التى ينطبق عليها، فالأمر لا يتصل بجودة أو عدم دقة النص وإنما الحاجة إلى تفسيرها وبالتبعية تكملتها، فهى طبيعة المسافة بين التمثيل الرمزى(النص)من جهة، والحقيقة أو الوقائع التى تستدعى العمل للتعامل معها من حيث تكييفها وتطبيقها وفقا للقانون وهو دائما أمر احتمالى أى لا يمكن الجزم بطورة قاطعة بالنتيجة التى يصل إليها الحكم القضائى وهو –فى رأيى– ما يشكل البُعد الاجتماعى أو الانسانى للعدالة.

ولتفصيل ذلك نتناول بعض معايير العمل القضائى التى تعكس دور القاضى فى صدد المنازعة تارة، وفى المراحل التى يمر بها وصولا إلى الحكم القضائى.

[1] Marc Clément, Droit, numérique et pratiques professionnelles : quelle influence sur la façon de juger ? La semaine juridique, édition générale, supplément au no.44-45, 28 Octobre 2019, p.64.

أولا: تحديد مفهوم منضبط للعمل القضائي:

تعتبر مسألة تحديد ماهية العمل القضائى وعناصره أمرا غاية فى الدقة، نظرا للنظريات العديدة التى حاولت الوقوف على معيار جامع مانع يضع مفهوما حاسما لما يعد عملا قضائيا، ويعبر الفقه عن ذلك بأن العمل القضائى مصطلح مرن أو مطاط ودائما فى تطور، وتظهر أهمية هذه المسألة أو هذا التحديد بين الفينة والآخرى، وبطبيعة الحال فإنه للأمر نتائج أو آثار تطبيقية هامة، لكن فى إطار علاقة القضاء بالذكاء الاصطناعى يتخذ الأمر محنى أكثر عملية، ذلك ان فى تحديد الأعمال التى يقوم بها القاضى والتى يمكن ان يُعهد بها للذكاء الاصطناعى يرتبط بما "يعد عملا قضائيا"، كما ان طريقة إعمال الذكاء الاصطناعى أو حتى وضع ضوابط ترتبط بإعماله هو أمر يرتبط أيضا بتحديد منضبط لما يعد عملا قضائيا، ونعرض للمعايير التى تحاول وضع ضوابط لما يعد عملا قضائيا، والمفهوم الذى يمكن الاستفادة منه وصلا لتوظيف والتعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعى فى العدالة.

ثانيا: المعايير المميزة للعمل القضائى:

تتعدد الأعمال التى يقوم بها القضاه، وتتميز بأنها لا تتوافر لها نفس الطبيعة أو الآثار، غير انه من اللازم إعمال التفرقة بين هذه الطوائف المختلفة من الأعمال لإعمال النظام

القانونى الخاص به، والأعمال التى يقوم بها القاضى بهذه المثابة لا تقتصر على الأعمال القضائية بل تضم إلى جانبها الأعمال الولائية والأعمال الإدارية[١].

على ان الأعمال القضائية البحتة تبقى هى الأساس لعمل القاضى، فينفرد بها القضاه استقلالا عن أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية، ومهما بدا جليا الفرق بين الأعمال التى يباشرها القاضى وغيرها من الأعمال التى قد يباشرها أعضاء السلطات الآخرى أو رجل الادارة، إلا ان قدرا من التداخل قد يتصور مما يصبح من اللازم معه البحث عن معيار محدد وهو الحاجة التى تعرض دائما مع التطورات المتلاحقة التى يتميز بها النظام القانومى المعاصر.

١. معيار النزاع أو المنازعة:

وهو المعيار الذى يقوم على أساس من ان العمل القضائى يتم مباشرته استجابة لوجود نزاع، بمعنى ان وظيفة القاضى الأساسية هى حسم النزاع أو المنازعات بحيث يعد النزاع هو سبب القضاء وأساسه، وتفرعا عن ذلك–فى التأسيس لهذا المعيار– يتم الوقوف على مسألتين أساسيتين الأولى هى مفهوم النزاع، ومن ناحية آخرى لا مبرر لتدخل القضاء مالم يوجد نزاع.

[١] د.أحمد مليجى، أعمال القضاه(الأعمال القضائية –الأعمال الولائية– الأعمال الإدارية)، دار الفكر العربى، بدون سنة نشر، ص٣.

تباينت آراء الفقهاء فى العرض لمفهوم المنازعة والفصل بينها وبين اجراءات الخصومة، فعرفها جنب بوصفها:" تتعلق بطبيعة العمل القضائى لأنها هى المركز الذى يعالجه هذا العمل، كما ترتبط بشكل هذا العمل، إذ تظهر وتنتظم فى صورة اجراءات مواجهة، وهو مسألة عرضية فى تنظيم الحياة القانونية تحل بمعرفة القضاء."[١]فى حين رأى جانب آخر[٢] ان النزاع هى التعارض بين الادعاءات المتقابلة للخصوم، وهى مادة الخصومة التى تفسر قيام اجراءات الخصومة على أساس من مبدأ المواجهة.

أى ان النزاع يعتبر ادعاءات مضمونها الاخلال بقاعدة أو الاعتداء على حق أو مصلحة للشخص، مضافا لها الاجراءات التواجهية[٣]،على اعتبار ان الأخيرة من المبادئ الأساسية فى التقاضى وجوب مواجهة الخصوم بعضهم البعض بادعاءتهم ودفاعهم، ووجود هذه الادعاءات يفيد ان القانون لم يحمى هذه المصالح بالتالى "يلزم تدخل الوظيفة القضائية لحل النزاع حلاً عادلاً أو وفقا للقانون."[٤]

[١] رأى الفقيه Hébraud مشار إليه لدى د.وجدى راغب، النظرية العامة للعمل القضائى، منشأة المعارف، ١٩٧٤، ص٤٤-٤٥.

[٢] مشار إليه لدى د.أحمد مليجى، أعمال القضاه، المرجع السابق، ص ١٥.

[٣] د.أحمد مسلم، أصول المرافعات، بدون دار نشر، ط ١٩٧١، ص٣٨١.

[٤] د.وجدى راغب، المرجع السابق، ص ٤٨.

على ان هذا المعيار لاقى نقدا من الفقه تأسيسا على عدد من الأسباب لعل أهمها ان القضاء المدنى قد يباشر وظيفته دون حاجة لوجود نزاع معين، رغم ان هذا ما يحدث فى العديد من الفروض مثل التنفيذ الجبرى فالتسليم بهذا المعيار يخرجه من الأعمال القضائية على أساس ان التنفيذ لا يفصل فى نزاع وإنما يرمى إلى اقتضاء حق لم يعد محل نزاع[١].

٢. معيار العناصر الهيكلية المكونة للعمل القضائى[٢]:

وهو معيار الفقيه ديجى Duguit والذى كان له أبلغ التأثير فى تمييز العمل القضائى، ويقوم هذا المعيار على النظر إلى العمل القضائى نظرة مادية بحتة، ويركز على هيكل العمل القضائى وبناؤه الذى يتأسس على ثلاثة عناصر:

- الادعاء :وهو مقدمة العمل القضائى، وسواء انطوى على نزاع أم لا، فالإدعاء يتمثل فى طرح مسألة قانونية على القضاء، لإيجاد حل لتلك المسألة، والتى قد تكون إدعاء بمخالفة القانون أو اعتداء على حق أو مركز قانونى معين، ويتدخل القاضى لفحص حقيقة هذا الإدعاء.

[١] د.محمد نور شحاتة، استقلال القضاء من وجهة النظر الدولية والعربية والإسلامية، دار النهضة العربية، بدون سنة نشر، ص٧١.

[٢] د.أحمد مليجى، المرجع السابق، ص٢٨، وما بعدها.

- التقرير: فى هذه المرحلة يبحث القاضى المسألة القانونية التى عرضت عليه، فيتحقق من وجود مخالفة من عدمه بما مفاده حل المسألة القانونية، ويتمتع هذا الحل أو الفصل فى المسألة بقوة الحقيقة القانونية، على انه ينبغى التمييز بين ما إذا كان هذا التقرير وسيلة أم غاية فى ذاته لتحقيق مفهوم العمل القضائى فإن كان التقرير مجرد وسيلة لا غاية فإن عمله لا يكون قضائيا[١].
- القرار:وهو النتيجة المنطقية والحتمية للحل الذى وضعه القاضى للمسألة القانونية، وهو يعد عمل ارادى يقوم به القاضى، على ان ارادته مقيدة بما انتهى إليه فى تقريره، فإذا كان العمل القضائى يتكون من الإدعاء والتقرير والقرار، فإن روح هذا العمل هو الوحدة المنطقية بين التقرير والقرار.

ويبدو هذا المعيار –فى رأيى– عرضا للمنهج المنطقى الذى يمر به القاضى فى الوصول لحكم ففى المرحلة الأولى يقوم القاضى من خلال الادعاءات بتحديد الوقائع التى تشكل حدود الدعوى، ثم تأتى المرحلة اللاحقة حيث يقوم القاضى بتكييف الوقائع والوقوف على صحة الادعاءات من عدمه، لتأتى المرحلة الأخير حيث يقوم القاضى بإنزال حكم القانون على الوقائع محل النزاع وهو ما يشكل إعلانا عن الحل القانونى.

[١] د.وجدى راغب، المرجع السابق، ص٢٩.

غير انه بالرغم مما يبدو عليه هذا المعيار من أنه معيار عملى، إلا انه يؤخذ[١] عليه انه تجاهل الناحية الشكلية وركز على الناحية الموضوعية للعمل، كما أُخذ على هذا المعيار اعتباره ان الادعاء يدخل فى تكوين العمل القضائى على النحو السالف بيانه، فى حين ان الادعاء سابق على وجود العمل القضائى[٢]، وأخيرا انه يعتبر التقرير هو جوهر العمل القضائى وأنه غاية لحل المسألة القانونية وليس وسيلة لتحقيق أى غاية آخرى، فى الوقت الذى يعتبر من الثابت فيه ان حل المسألة القانونية هو وسيلة للوصول إلى نتائج تتمثل فى حل منازعات المتقاضين[٣].

إلى جانب المعايير السالفة ناقش الفقه معيار الغاية، ومعيار الحلول كوسيلة لتمميز العمل القضائى عن العمل الادارى[٤].

---

[١] فى العرض التفصيلى لتقدير هذا المعيار راجع: د.محمد نور شحاتة، استقلال القضاء، المرجع السابق، ص٦٩.

[٢] د.وجدى راغب، النظرية العامة للعمل القضائى، المرجع السابق، ص ٣٦.

[٣] د.محمد نور شحاتة، المرجع السابق، ص٧٠.

[٤] د.محمد نور شحاتة، المرجع السابق، ص ٧٠ وما بعدها، د.أحمد مليجى، أعمال القضاه، المرجع السابق، ص ٤٣ ـ١٠٤.

ثالثا: المفاهيم التى يمكن التركيز عليها والمستمدة من معايير العمل القضائى وصولا لتحديد العمل القضائى محل إعمال التقنيات الذكية:

من المعايير السابقة التى اخترت دراستها من بين المعايير المتعددة لتمييز العمل القضائى وذاتيه، يمكن الوقوف على أهم ما يميز العمل القضائى عملا وما يعكس تأثير تقنيات الذكاء الاصناعى، والتى يمكن القول أنها تتمحور حول ثلاثة عناصر أساسية وهى التقدير القضائى والأسلوب القضائى أو (الضمانات الإجرائية التى تحيط بالعمل القضائى) بداية من استقلال القضاء إلى مبدأ المواجهة، وأخيرا الالتزامات التى يضطلع بها القاضى بالتزامن مع قيامه بالفصل فى الادعاء وبصفة عامة وهذه الالتزامات تجد أساسها فى حقوق الانسان وبصفة خاصة الحق فى اللجوء إلى القضاء، وهى الالتزامات التى يعبر عنها بتحقيق حسن سير العدالة، فى القانون الانجليزى Overriding objective والذى يتضمن مجموعة من المسائل التى تتصل بوقت الفصل فى الدعوى، التكلفة، الأدلة والسير المنتظم للاجراءات عموما والتى ينبغى ان يقوم القاضى بمراعاتها فى النظر فى الدعوى وهى تهدف إلى تحقيق المصالح الخاصة للمتقاضين، والأهداف العامة التى تتصل بحسن أداء العدالة وثقة المواطنين فى الأحكام الصادرة عن القضاء.

فكل ما سبق يعتبر تفصيلا للعمل القضائى أو بالآحرى العمل التفسيرى الذى تحاول تقنيات الذكاء الاصطناعى التعامل معه Legaltech، وذلك من خلال السوابق

القضائية، لكن من الواضح ان تلك التقنيات في أليات عملها لا يتعلق الأمر باستخلاص الحل من النصوص والوقائع بل يتعلق بمقارنة الموقف أو الوقائع الخاصة بالقضية الحالية بالقرارات السابقة لكى تصل فى النهاية إلى اعتماد الحلول التى اعتمدها القضاء، وأيا ما كانت ألية عمل هذه التقنيات فإن من شأن الذكاء الاصطناعى ان يؤثر على المفهوم التقليدى لسلطة القاضى، لأن بوصلة القاضى[1] هو القانون، والذكاء الاصطناعى من شأنه ان يغير من طبيعة القواعد القانونية وهو ما من شأنه ان يؤثر على القاضى وطبيعة وظيفته بالتبعية.

[1] Mathilde Jehle, L’office du juge à l’épreuve de la justice dite prédictive, Op.Cit., p.24.

الفرع الثانى

طرق إعمال الذكاء الاصطناعى فى العدالة وتأثيرها على مبدأ الاستقلال

وفى هذا الصدد يمكن الإشارة إلى اتجاهين غير متعارضين فنيا[1] فى إعمال تقنيات الذكاء الاصطناعى فى القضاء للتعامل مع البيانات، لكنها تؤدى إلى نتائج مختلفة.

أولا: الاتجاهات المقترحة فى طرق إعمال التقنيات الذكية فى منظومة العدالة:

١. الاتجاه الإحصائى Approche Statistique[2]

هو الاتجاه الذى يسمح بتحديد المناسب لقضية معينة تأسيسا على معيار مناسب وهو الأحكام القضائية الأقرب للقضية المعروضة على القضاء حاليا، فالخوارزميات الخاصة بتقنيات الذكاء الاصطناعى سوف تصل إلى الحل من خلال هذه الكيفية، وذلك من خلال تقنية التعلم العميق deep learning، ويبدو هذا النوع مفيدا أو يتم النظر إليه فى قضايا محدودة للغاية كالقضايا التى يهدف الحل القانونى فيها إلى تحديد سعر معين،

[1] Marc Clément, Droit, numérique et pratiques professionnelles : quelle influence sur la façon de juger?, La semaine juridique, édition générale, supplément au no.44-45, 28 Octobre 2019, p.٦٥

[2]Lemy D. Godefroy, Frédéric Lebaron, Jacques Lévy-Vehel, Comment le numérique transforme le droit et la justice vers de nouveaux usages et un bouleversement de la prise de décision, [Rapport de recherche] Mission de recherche Droit et Justice, 2019, p.11-12.

أو مخالفات المرور وتحديد مبلغ المخالفة، لأنه فى هذا السياق لا يتم البحث عن المنطق القانونى بقدر ما يهم تحديد "السعر" أو الحل النهائى للقضية بالنسبة لتلك التقنيات.

٢. الاتجاه دلالة الألفاظ أو التعبيرات Approche Sémantique :

وهى الاتجاه الذى يبدو أكثر ملائمة جانب منها أكثر من الاتجاه السابق –فى رأيى جانب من الفقه[١]– بالنسبة لتقنيات الذكاء الاصطناعى التى يتم إعمال فى اتخاذ القرار عموما، وهى تقوم على أساس من التعرف على تكوينات أو هياكل منطقية أو مجموعة من اللغويات المعينة، ومن خلالها يتم الوقوف على أو استنتاج عناصر الاستدلال القانونى. وبعبارة آخرى فتلك التقنيات تتعرف من خلال المصطلحات المستخدمة والخطوات المنطقية التى مر بها القضاه فى اصدارهم للأحكام –السابقة– وبناء عليها تحاكى هذا المنطق من أجل الوصول إلى الحكم القضائى أو التبنؤ به.

فيعتبر هذا الاتجاه أكثر فائدة فيما يتصل بتحليل الأحكام القضائية السابقة (السوابق القضائية)، فهو أداة ممتازة[٢] للتعامل مع كم هائل من الأحكام لبيان المبادئ التى قررتها هذا الأحكام من جهة، وتحديد العناصر ذات الصلة(فيما يتصل بالقوانين التى تم تطبيقها أو حتى تفسير طريقة تطبيقها فى هذه الأحكام..إلخ) من جهة آخرى، غير ان

[1] Marc Clément, Droit, numérique et pratiques professionnelles : quelle influence sur la façon de juger ?, Op.Cit., p.6٥.
[2] Lemy D. Godefroy, Frédéric Lebaron, Jacques Lévy-Vehel, Op.Cit, p.14 et suivi.

ذلك يعود ليصطدم مرة آخرى بحقيقة القانون– فى رأيى تأسيسا على رأى هذا الاتجاه) ذلك ان التعرف على الهيكل/الخطوات المنطقية أو الطريقة التى تم استنتاج الحكم أو الحل القضائى النهائى للقضية به هو فقط بداية التحليل القانونى، وبالتبعية فإن ما تفعله هذه التقنية هو تحليل للأحكام القضائية، لكن فى الحقيقة فإن نصوص القانون وأحكام القضاء لا تعتبر نصوص حرة، بل هى نصوص منظمة تتكون من (اعتبارات قانونية وواقعية، وإحالة على نصوص قانونية آخرى، واستشهادات بمبادئ قانونية أو قضائية وغيرها وهى ما أسهمت على مدار الأعوام فى بناء قواعد البيانات القانونية).

ثانيا: إعمال التقنيات الذكية وعلاقاتها بمباشرة القاضى للوظيفة القضائية:

وتأسيسا على ما تقدم، فإن الأمر له عدة أبعاد فيما يتصل بمباشرة القاضى للوظيفة القضائية فى الفصل فى المنازعات، وفى هذا الصدد يمكن ان نركز على ما توفره التقنيات الذكية من تسهيل للمهام التى يقوم بها القاضى بالذات ما يتصل بالوصول إلى المعلومات وتساعد على تجنب تناقض الأحكام وتساعد فى إحكام صياغة الحكم ذاته(فيما يتصل بمنطقية الأسباب) وهو ما من شأنه ان يقلل الوقت الذى يستغرقه الفصل فى القضايا، كل ذلك مع التأكيد على أن ذلك لا يعنى ان التقنيات الذكية أو الألة تحل محل القاضى–على الأقل حاليا–، القول بإمكانية ذلك الحلول بصفة تامة من

شأنه ان يجعلنا نعيد تقييم مفهوم العدالة والقاضى، غير انه فيما يتصل بدور القاضى ووظيفته فى وجود تقنيات الذكاء الاصطناعى ينبغ إقامة التوازن بين :

- إعمال تقنيات الذكاء الاصطناعى للمساعدة فى الوصول إلى الحكم، فهى تساعد فى نشاط القاضى من جهة.
- قدرة القضاه على الحفاظ على هيمنتهم على اجراءات اتخاذ القرار (اصدار الحكم).

فهذا التوازن ودراسة وسائل تحقيه يثير فى ذاته عدد من التحديات، ذلك ان بالفعل شكلت التكنولوجيا وتقنيات الذكاء الاصطناعى نقلة فى تيسير عمل القاضى فى البحث خلال قواعد البيانات والطلبات التى يقدمها الخصوم –خاصة فى ظل الزامهم بتقديم طلباتهم إلكترونيا فى غالبية الدول– ومهما كان هناك أوجه للتحسين يأمل فى استكمالها فى المستقبل، غير ان ما يجب إلقاء الضوء عليه هو كيفية تفاعل القضاه مع تقنيات الذكاء الاصطناعى، وهو أمر غير مستحدث فقد طرحه نظام COMPAS فى الولايات المتحدة، فإلى جانب بحث تأثيره على حياد القاضى، فإن البيانات والخوارزميات التى يستخدمها هذا التطبيق محل سر تجارى، وهو ما يجعل طريقة عمل هذا التطبيق "صندوق أسود"، وقد اعترض البعض على إعمال أحكام هذه التقنية من تقنيات الذكاء الاصطناعى

بدلا من القاضى، ولكن المحكمة العليا فى Wisconsinويسكونسن[1] تؤكد على ان التطبيق أوالبرنامج ليس إلا عنصر واحد فى عناصر استدلال القاضى للوصول إلى القرار، وينبغى على القاضى ان يظل مدركا لحدود هذه الألة.

لكن الأمر لن يتوقف عند تقرير ان الذكاء الاصطناعى أحد عناصر الاستدلال الخاصة بالقاضى ولا تتخذ القرار بدلا عنه، لكن كيف يتأكد المتقاضين من ذلك؟ وبعبارة آخرى ان القاضى لم يعتمد فى اتخاذه للقرار على الذكاء الاصطناعى كلية خاصة انه النقد الذى سيتعرض له القاضى سيكون أقل إذا ساير الاتجاه الاحصائى للخوارزميات فى النتيجة التى توصل إليها.

من هنا ان تطور تقنيات الذكاء الاصطناعى واستخدامها فى المساعدة اتخاذ القرار القضائى ينبغى ان يصاحبه تنظيم محكم قائم على اعتبارات منظمة. فالفرض مع وجود تلك التقنيات ان القاضى بعد ان كان هو المسئول الوحيد قانونا وعملا عن اتخاذ القرار بصدد نزاع معين معروض عليه، أصبحت (الخوارزميات) أو الأدوات الذكية الموجودة تحت تصرف القاضى قادرة وبسرعة على توقع واختبار عدد من الفرضيات–التى تتصل بالحكم بطبيعة الحال– وذلك من خلال معايير متعددة، فالأداة بهذه المثابة يمكنها ان

[1] Supreme Court of Wisconsin, STATE v. LOOMIS (2016), available at: https://caselaw.findlaw.com/court/wi-supreme-court/1742124.html

تتوقع نتيجة اختيار حل معين أو غيره من الحلول بل ويمكن ان تتوقع غموض الحل المقترح أو عدم قابليته لحسم النزاع بصورة حاسمة.

ففى وجود هذا القدر غير المحدود من امكانات البحث والتحليل والذى لا يتخذ وقت يذكر فإن الإشكالية الحقيقية ليست فى التقرير صراحة ما إذا كان القاضى هو الروبوت أو الذكاء الاصطناعى، أو ان الأخير سيحل محل القاضى، ولكن الإشكالية الحقيقية كما يعبر عنها جانب من الفقه الفرنسي[١] هى فى التفاعل بين القاضى كمستخدم للتقنيات الذكية وتلك التقنيات، وهو ما يثير بدوره عدد من الاشكاليات لعل أبرزها إشكالية الشفافية فيما يتصل بكيفية أداء الخوارزميات من جانب(ظاهرة الصندوق الأسود)، الشفافية الخاصة بالعدالة وكيفية اتخاذ القرار القضائى(الحكم).

وفى كل الأحوال ينبغى الإشارة إلى ان مع ما تشكله تلك التقنيات من إغراء بالفعل للوصول إلى المعلومات بهذا القدر الهائل والتعامل معها، وفى ظل الميل البشرى إلى الاعتماد على هذه التقنيات والثقة فيها عموما وهو ما يشير إليه الفقه[٢] من ان اهتمام المواطنين –وأكثر تحديدا فيما يتصل بالعدالة – هو اقتناء الأجهزة الذكية ولا يلقوا بالا

[1]Marc Clément, Droit, numérique et pratiques professionnelles :Quelle influence sur la façon de juger?, op.cit., p.٦٦.

[2] Diana Graski, The National Center for State Courts speaks with the Global Judicial Integrity Network about the benefits and challenges of artificial intelligence's emerging role in case management, including a discussion of international trends, Available at: https://www.youtube.com/watch?v=xnffdoIFMbw

لكيفية عملها وهو ما ينطبق على القاضى أيضا، ولكن فى النهاية إن كان الأمر قد يصدق على كافة الأمور الحياتية، إلا انه فيما يتصل بالعدالة، فإن العمل التحليلى للقاضى ليس من نفس الطبيعة ففى إحدى الحالات يكون القاضى متقبلا للنتيجة، فى أحيان آخرى غير متقبل لها، فى حالة ثالثة يكون لدى القاضى –أى توافر له– مزيد من المعلومات لكن يجب عليه بعد ذلك معالجتها ودمجها مع تحليلاتها الخاصة.

يمكن إستغلال الخوارزميات كعامل مساعد للقاضى فى أداء الوظيفة القضائية من خلال طريقتين مختلفتين تمام الاختلاف[1]:

١. الأولى: تطوير الأدوات (الذكاء الاصطناعى) التى تساعد القاضى فى أداء عمله، ولكن مع خطورة ان تأخذ هذه التقنيات من القاضى وظيفته وذلك فى مواجهة العدد اللامتناهى من القضايا فتكون التقنيات الذكية مع الوقت هى التى تقوم بالفصل فيها لاعتبارات السرعة وفى النهاية إماكنية اتخاذها للقرار ولو بخطوات متباينة على نحو ما سلف بيانه –(أى ما يتصل بالمنطق القضائى فى الوصول للحكم).

٢. الثانية: ان تعتبر الألات أو تقنات الذكاء الاصطناعى وسيلة لتأمين القضاء الصادر عن القاضى، وذلك من خلال مضاعفة احتماليات البحث، وتعميق

[1] Marc Clément, Droit, numérique et pratiques professionnelles : quelle influence sur la façon de juger?, op.cit., p.٦6.

التحليل القانونى والواقعى للنزاع مما من شأنه ان يسهل جانب من عمل القاضى (ما يتصل بالبحث)، ولكن يسهم فى تعقيد جانب آخر وهو التحليل وصولا لحل النزاع.

ويشير الفقه[1] ان فى الطريقة الثانية الأمر لن يكون حله فى توفير برامج تدريب للقضاه على الكلمات المفتاحية وكيفية البحث من خلال التقنيات الذكية لكن الأمر سيتحدد فى وجود بروتوكولات لاستخدام تلك التقنيات الذكية مما يمكن معه التأكد من فهم أبعادها، وبالتبعية اتقان استخدامها.

ثالثا: الإشكاليات التى يثيرها الذكاء الاصطناعى بمبدأى استقلال القضاء والقاضى:

للذكاء الاصطناعى أثرا واسعا فى منظومة العدالة فيما يتصل بعدد من المبادئ الأساسية ذات الصلة بالعمل القضائى:

١. استقلال القضاء:

يعتبر استقلال القضاء أحد أهم المبادئ التى يقوم عليها النظام القضائى فى دولة ما، وفى ذات الوقت يعد أحد ضمانات المحاكمة العادلة، بما مفاده حق الشخص فى ان يتم محاكمته (سواء مدنيا أو جنائيا أو إداريا) أمام قضاء مستقل، ذلك ان كل اعتداء على

[1] Marc Clément, Droit, numérique et pratiques professionnelles : quelle influence sur la façon de juger ?, op.cit., p.٦٦.

استقلال القضاء لابد ان يجد تمهيدا له فى الاعتداء على حقوق وحريات المواطنين[١]، وتقرر م ١٨٤ من الدستور المصرى الحالى هذا المبدأ فتنص على ان:" السلطة القضائية مستقلة تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفقا للقانون، ويبين القانون صلاحيتها، التدخل فى شئون العدالة والقضايا لا يسقط بالتقادم."

وتأسيسا على ذلك فإن أساس مبدأ استقلال القضاء هو الفصل بين السلطات إذ يقتضى هذا المبدأ ان تلتزم كل سلطة من السلطات الثلاثة فى الدولة الاختصاصات المسندة إليها وفقا للدستور دون الاعتداء على اختصاص غيرها من السلطات[٢]، وفى سبيل تحقيق ذلك ينبغى ضمان استقلال القضاء اداريا وفنيا عن السلطة التنفيذية، لأن الاستقلال الادارى عن السلطة التنفيذية هو فى ذاته له هدف أسمى وهو دعم الاستقلال الفنى للقضاء[٣]، فيقصد بالاستقلال الدارى فى هذا الصدد قيام السلطة القضائية بادراة نفسها فى إطار من الاستقلال النسبى عن السلطة التنفيذية، فى حين ان الاستقلال الفنى يعنى

[١] د.محمد نور شحاته، استقلال القضاء، المرجع السابق، ص ٨.

[٢] د.على عبد العال، القضاء الدستورى، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص٣٣.

[٣] د.طلعت محمد دويدار، تطور الحماية التشريعية لمبدأ حيدة القضاه، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٩، ص٢٣.

استئثار القاضى بنظر قضاياه والفصل فيها دون تدخل أو وصاية من جانب أية جهة أو سلطة آخرى على ان يتمم ذلك بصورة مطلقة[١].

٢. استقلال القاضى فى مواجهة السلطة التنفيذية أو الجهات الادارية التى تعمل تحت إشراف السلطة التنفيذية:

واستقلال القضاء بهذه المثابة يواجه تحديا عندما يتصل الأمر بإعمال التقنيات الذكية فى القضاء من جهتين:

فمن جهة أولى، يتم الانتقاص من هذا الاستقلال عندما يتم الاستعانة بمصادر خارجية – outsourcingوهى جهات خاصة ربحية– من قبل الحكومة (السلطة التنفيذية) لتصميم تطبيقات applications للذكاء الاصطناعى للمحاكم، فتلك التطبيقات تعتمد على خوارزميات اتخاذ القرار التى سوف تتأثر –من خلال المعلومات التى يتم إمدادها بها– بالجهات التى قامت بتصميمها وتلك الأخيرة لها أهداف اقتصادية وسياسية قد لا تتوافق بالضرورة أو فى أحسن الأحوال لا تراعى الاعتبارات التى تحيط بأداء العدالة، فى الحقيقة إن الاستعانة بمصادر خارجية (جهات خاصة) من الناحية العملية أكثر فائدة من التطوير الداخلي لأنظمة الذكاء الاصطناعي، حيث أن الشركات لديها بالفعل الموارد

[١] د.أحمد ماهر زغلول، أصول المرافعات، دار النهضة العربية، بدون سنة النشر، ص ٩١ وما بعدها.

والخبرة اللازمة لإنتاج حلول الذكاء الاصطناعي بكفاءة، إلى جانب التكلفة المرتفعة التى تلزم لتصميم تطبيقات الذكاء الاصطناعي بسبب الحاجة إلى كمية كبيرة من البيانات لتدريب الخوارزمية لإنتاج مخرجات دقيقة، وفقًا لقواعد حماية البيانات والسرية [1]من ناحية، ومن ناحية آخرى فإن تدخل السلطة التنفيذية فى اختيار الجهة الخاصة privateالمصممة للتطبيقات الذكية مهم، لخبرة السلطة التنفيذية فى عملية الاختيار لهذه الجهة التى سيعهد إليها بهذه المهمة.

وبالرغم من ذلك لازال فى الأمر مساسا باستقلال القضاء لأن من خلال هذه التكنولوجيا يتولى مطورو الخوارزميات واقعيا وظيفة الدولة – ممثلة فى السلطة القضائية–من خلال اتخاذ الاختيارات النهائية بشأن المعايير الفنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي للإدارة القضائية، خاصة عندما تساهم الأنظمة في عمليات صنع القرار المخصصة decision makingحصريًا لأعضاء السلطة القضائية.[2]

ومن جهة ثانية، تطبيق أليات الذكاء الاصطناعى من شأنها ان تؤدى إلى إخراج جانب من القضايا من سلطة القاضى لتضعها تحت تقدير عدد من الادارات القانونية –التى

[1]Giampiero Lupo, Regulating (Artificial) Intelligence in Justice: How Normative Frameworks Protect Citizens from the Risks Related to AI Use in the Judiciary, European Quarterly of Political Attitudes and Mentalities EQPAM, Volume 8, No.2, April 2019, p.75.

[2]Kalliopi Terzidou, The Use of Artificial Intelligence in the Judiciary and Its Compliance with the Right to a Fair Trial, Journal of Judicial Administration, Vol.31, March 2022, p.161.

تكون تحت وصاية السلطة التنفيذية– مما من شأنه –فى رأيى– ان يشكل اخلال باستقلال السلطة القضائية لأنه وبصورة غير مباشرة يتم إخراج بعض القضايا من اختصاصها، ويتم العهد بها إلى جهة آخرى قد تكون إدارية كل ذلك من أجل تحقيق الأتمتة Automated decision making، وهو ما أدى إلى نشأة الظاهرة التى أشار إليها الفقه[١] بوصفها "عدم التجريم القانونى" Legal depenalization وهى تعنى ان الفعل مازال غير مشروع غير ان النظام القانونى لن يعاقب عليه، وتنعكس تلك الظاهرة فى مظهرين أساسيين[٢]:

الأول: عندما يتم تخفيض الوصف القانونى لجريمة معينة فى النظام القانونى الجنائى، فتصبح مثلا الجناية جنحة، والجنحة مخالفة، أى ان التصرف مازال مجرم لكن يتم المساءلة عنه بصورة مخففة،الثانى: عندما يتم تغيير وصف الجريمة بما يؤدى إلى

[1]Hervé Croze, Justice prédictive : la factualisation du droit. La Semaine juridique. Édition générale, 2017, No. 5, p.101.
La « factualisation » du droit signifie que « tous les faits sont mis sur le même plan dès lors qu'ils déterminent la décision du juge : la règle de droit, la jurisprudence, le contexte, la personnalité du magistrat, le temps qu'il fait, l'heure de passage, les millions de décisions des banques de données, les conséquences de la décision […] et les données techniques de l'affaire.
راجع أيضا:
Mojtaba Jaafari, Depenalization of Business Law, The Judiciary Law Journal, Vol.80, issue 94, 2016, p.95-116.

[2]Caroline Gans-Combe, Automated Justice: Issues, Benefits and Risks in the Use of Artificial Intelligence and Its Algorithms in Access to Justice and Law Enforcement, In: Donal O'Mathúna, Ron Iphofen, editors, Ethics, Integrity and Policymaking. Research Ethics Forum, vol 9. Springer, p.183.

إخراجها من نطاق المسئولية الجنائية مثلا لتدخل فى مجال آخر مثل المسئولية المدنية، وهو مثلا ما يحدث فى مخالفات السيارات، أو قضايا الطلاق حينما يمكن الفصل فى بعض المسائل وقد لا تصل للعرض على القاضى من الأساس، أو ان تصبح بعض جرائم المرور من قبيل المخالفات، أو بعض المسائل التجارية التى لا تعرض على القضاء وأصبح الفصل فيما يتم من خلال دائرة بديلة للمحكمة أو من خلال سلطة ادارية مثل سلطة المنافسة the Competition Authority– القسم المالى فى فرنسا.

وهذا الأمر من شأنه ان يؤدى إلى تغيير فى منظومة التقاضى وليس السبب المباشر هو إعمال التقنيات الذكية، ولكن السبب هو تغيير فى ولاية القاضى لأن بعض المسائل سوف تصبح –وإن لم يكن صراحة– من اختصاص السلطة التنفيذية من خلال التقنيات التى توفرها الأخيرة، فلا يكون التقاضى بعد ذلك– بالنسبة لهذه المسائل– ان القاضى يقدر وجود المخالفة للقانون وبعد ذلك التطبيق، ولكن يصبح دور القاضى مراجعة القرارت الصادرة عن جهة الادارة(التقنيات)، وهو ما الأمر بمثابة اختلاف بين رأى أو تفسير طرفين للقانون والعلاقة بينهم غير متوازنة، وعلى حد تعبير الفقه[1] تعبير عن ذلك فإن الفصل فى القضايا لن يصبح من خلال ثلاثية (القانون – القاضى– المواطن)، ولكن

[1]Caroline Gans-Combe, Automated Justice: Issues, Benefits and Risks in the Use of Artificial Intelligence and Its Algorithms in Access to Justice and Law Enforcement, op.cit., p.183.

سيصبح من خلال(الادارة –القانون– المواطن) والنتيجة من خلال الثلاث الأخيرة سيتقم تقديرها من قبل القاضى، فالقانون بهذه المثابة سيتم تحديده من قبل السلطة التنفيذية، والأخيرة أو بمعنى أدق الذكاء الاصطناعى سيتعامل مع القانون بوصفه واقعة، فالقانون معلومة يجب أخذها بعين الاعتبار ولا شيء غير ذلك. يصبح كل قانون حقيقة، وعلى العكس من ذلك، تصبح أي حقيقة، سواء كانت مشروعة أم لا، قاعدة[١].

وسيكون دور القاضى هو تقدير ما إذا كان تفسير السلطة التنفيذية للقانون مناسبا، فالسؤال الذى سيطرح على جهة الادارة لن يكون ما إذا كان هناك مخالفة وبالتالى يتم توقيع العقوبة، ولكن هل العقوبة تتلاءم مع المخالفة؟، أى ان جهة الادارة أو السلطة التنفيذية تأخذ جانب من ولاية القضاء لأنها هى التى تشرف على تقنيات الذكاء الاصطناعى التى يتم إعمالها لاتخاذ القرار.

ومع ذلك يقرر جانب من الفقه[٢] ان هذا الأثر لن يجد له مجالا إلا فى حالة الأعمال القضائية التى يتم القيام بها بعد إخضاعها لتحليل العدالة التنبؤية من خلال القاضى نفسه.

---

[1]Antoine Garapon, Les enjeux de la Justice prédictive, La Semaine Juridique, édition généralé, no.1/2, 9 Janvier 2017, p.52.

[2] Bruno Mathis, La Justice prédictive est compliquée mais pas dangereuse, 6 février 2018, disponible sur : https://www.village-justice.com/articles/justice-predictive-est-compliquee-mais-pas-

٣. تأثير الذكاء الاصطناعى على الاستقلال الفنى للقاضى:

ويمكن بالإضافة إلى ذلك –فى إطار الدراسة– إضافة عنصر يتعلق بالاستقلال الفنى للقاضى بما معناه: انه لا يفى أداء الوظيفة القضائية the conduct of Judicial activity بالمعنى الفنى بوصف الوظيفة الأساسية للقاضى الفصل فى القضايا التى تعرض عليه وبالنسبة لقضاه المحاكم الأعلى فإن مفهوم الوظيفة الأساسية بالنسبة لهم اصدار الأحكام التى من شأنها ان تشكل –فى أحوال معينة– سابقة قضائية، فيجب ان يتمتع القاضى داخل النظام القضائى بقدر من الاستقلالية فى مواجهة زملائه، أو أى قاضى يشغل منصب أعلى كرئيس المحكمة، أو أى ضغط من شأنه ان يمارس عليه من داخل النظام القضائى ذاته[١].

فالقضاه مستقلون فى اصدارهم للأحكام لا يخضعوا إلى أى تأثير من أى سلطة آخرى أو من زملائهم أو من أى جهة أعلى فى ذات السلطة القضائية، فالقاضى يحدد القاعدة القانونية واجبة التطبيق على النزاع ويشرع فى تطبيقها ولا يتراجع عن ذلك سواء لوجود قناعة شخصية لديه تأثرت بضغط الرأى العام، أو أى ضغط من زملائه أو غيرهم من

dangereuse,27118.html#:~:text=Le%20risque%20de%20performativit%C3%A9%20ne,aussi%20sur%20les%20d%C3%A9cisions%20humaines.

[1] Joost Sillen, The concept of 'internal judicial independence' in the case law of the European Court of Human Rights, European Constitutional Law Review, No.15, 2019, p.106.

القضاه فى درجة أعلى، ولكن القاضى يصدر حكمه بمنتهى الحسم وفقا لعقيدته فى النزاع، وينتظر بعد ذلك ما مصير الحكم الذى أصدره سواء من محاكم الطعن الأعلى درجة أم من المشرع.

غير ان تأثر القاضى فى حكمه بالذكاء الاصطناعى يأخذ شكلا مختلفا عن الصور السابقة إلا انه –فى رأيى– لازال يشكل مساسا باستقلال القاضى الفنى، ويتمثل ذلك فى ميل المتعاملين عموما ومن ضمنهم القضاه مع الذكاء الاصطناعى فى الثقة فى النتائج التى يشير إليها تقنياته، ولكن الأمر له بعد آخر، فمن جهة فإنه من ضمن عدد من النظريات التى تحاول التأسيس لوجود اجراءات عادلة وبالتالى تدعيم ثقة المواطنين فى القضاء، تشير إلى ان هذا الهدف يقوم على ثلاثة عناصر أساسية: ١. حياد صانع القرار (القاضى)، ٢.مصداقية القرار المُتخذ، ٣.وأنه يمكن استنتاج النتيجة التى وصل إليها القرار من خلال الاجراءات التى يمر بها صانع القرار (القاضى)[١]،و من جهة آخرى ما أشارت إليه الدراسات[٢] من ان القضاه فى الموضوعات المعقدة قد يلجؤا فى البحث بغرض الوصول إلى حكم إلى عناصر غير قانونية Extralegal (مثل الذكاء

[1] Susanne Beier, Constanze Eib, Verena Oehmann, Peter Fiedler, Klaus Fiedler, Influence of judges' behaviors on perceived procedural justice, Journal of Applied Social Psychology, No.44, 2014, p. 47.

[2] Dovilė Barysė, Roee Sarel, Algorithms in the court: does it matter which part of the judicial decision-making is automated?, Artificial Intelligence and Law, Vol.32, 2024,Springer, p.120.

الاصطناعى) ، ولا يقصد فى هذا الصدد التقنيات التى يستخدمها القضاه فى عملهم والتى نوفرها لهم المحكمة، بل على العكس من ذلك قد يصدر الحكم ولا يعلم المتقاضين ما إذا كان القاضى قد استخدم الذكاء الاصطناعى فى الوصول إلى الحكم أم لا، وما هو مصدر الخوارزميات التى اعتمد عليها القاضى فى حكمه، وهو ما من شأنه ان يتصل باستقلال القاضى الفنى فى اتخاذ القرار، وذات الأمر أيضا فى الفرض الذى قد يصل فيه القاضى لقرار يتعارض مع ما وصل إليه لاذكاء الاصطناعى–ضمن منظومة العدالة نفسها– كما هو الووضع فى تطبيق COMPASفقد يرى التطبيق ان المتهم معين يمكن ان يرتكب العود، فى حين ان القاضى يرى العكس، غير ان الفرض الأول لا يثير فقط مسألة استقلال القاضى الفنى بل أيضا مسائل تتصل بالأخلاقيات، والتزام القاضى بحقيق مبدأ المواجهة فى الاجراءات، وتلك المسألة يمكن إيجاد حل لها –فيما يتصل باستخدام القاضى لتقنيات الذكاء الاصطناعى من ناحية، ومدى الزامية القرارات الصادرة عنها للقاضى) من خلال التنظيم الإجرائى المنضبط فى هذا الصدد، لأنه –فى رأيى– بهذا القدر لا تتعلق –مباشرة– بمسائل تقنية للذكاء الاصطناعى بقدر ما تتصل بتنظيم إعمالها، والتزامات القاضى فى هذا الصدد.

المبحث الثانى

التنظيم الإجرائى لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعى فى العدالة

بعد دراسة ماهية تقنيات الذكاء الاصطناعى وسبل إعمالها فى القضاء المدنى ما بين اعتبارها ألات داعمة أو مساعدة للقاضى فى اصدار الأحكام، أو ان يحل الذكاء الاصطناعى بصورة كاملة محل القاضى فى اتخاذ القرار، وانه فى كلا من الفرضين لن يتباين كثيرا الأثر سواء على مستوى قيام القاضى بالعمل القضائى بالفصل فى المنازعات من جهة، أو فيما يتصل بالضمانات الإجرائية للمتقاضين التى تتفرع عن الحق فى محاكمة عادلة من جهة آخرى.

يتبقى محاولة الوقوف على التنظيم الإجرائى لإعمال هذه الأليات فى القضاء المدنى، لأنه حتى ولم لم تكن مفعلة فى كل الدول حاليا، إلا انها فى سبيلها لذلك شأنها شأن إعتماد الإلكترونية فى اجراءات التقاضى من جهة، ومن جهة آخرى فإن تقنيات الذكاء الاصطناعى منتشرة إلى حد كبير لعل أبرزها تطبيقات الذكاء الاصطناعى التوليدى مثل ChatGPT فحتى لو لم يقنن المشرع الإجرائى صراحة تطبيقها وإعمالها بصورة رسمية فى عمليات اتخاذ القرار، ما الضمان ان هذه التقنيات لا يتم إعمالها فى اتتخاذ القرار– بصورة غير رسمية– للوصول إلى الحكم.

الأمر الذى يجعل من التنظيم الإجرائى لإعمال تلك التقنيات فى القضاء المدنى تحديا حقيقيا ليس فقط على مستوى القواعد الإجرائية ومدى تصديها للمخاطر التى قد تتسبب فيها تلك التقنيات، بل أيضا إن التحدى الحقيقى يكمن فى تحديد وسائل الرقابة التى يمكن ان تواكب هذا التطور، فى الوقت الذى يعتبر معه رقابة القاضى على القرار الصادر من هذه التقنيات حال إعمالها هو الضمان الأوحد فى المرحلة الحالية.

على ان نقطة البداية –فى رأيى – دائما لتبنى نهج معين فى التنظيم، هو التحديد المسبق المنضبط للمفاهيم والمبادئ والأهداف الحقيقية التى يغياها المشرع الإجرائى، أى الفلسفة الإجرائية الواضحة التى يتم النظر من خلالها لأى تطورات جديدة تطرأ على النظام القانونى، ذلك ان التنظيم يهدف إلى حماية مصالح محددة يوليها النظام القانونى الحماية تحت أى ظرف، وبالتالى ينبغى ان تكون تلك الأهداف وحمايتها (أى فلسفة المشرع تجاهها) أمر محدد، وإلا لن يعدو الأمر ان يكون –حتى تحت ظرف متقدم كالذكاء الاصطناعى– نقلا للاشكاليات أو التحديات التى يواجها النظام القانونى (على مستوى القاعدة أو التطبيق) من الواقع الحقيقى /التقليدى إلى الواقع الافتراضى.

لذا نتناول بالدراسة محاولة التنظيم الإجرائى لإعمال أليات الذكاء الاصطناعى فى القضاء المدنى من خلال دارسة الوقوف على الاضطراب القانونى الناشئ عن الذكاء الاصطناعى من جانب، ثم مبادئ التنظيم الإجرائى التى تعكس الفلسفة الإجرائية للمشرع

فى هذا الصدد وصولا إلى محاولات التنظيم الإجرائى لإعمال تقنيات الذكاء الاصطناعى من جانب آخر.

المطلب الأول

الاضطراب القانونى الناشئ عن تقنيات الذكاء الاصطناعى

من المهم تناول الاضراب القانونى باعتباره مبدأ قانونى معاصر يمكن من خلال عناصره يمكن الوقوف على طبيعة الإشكالية التى تسببها التكنولوجيا وبالأخص الذكاء الاصطناعى فى النظم القانونية من جانب، ومظاهر هذا الاضراب فى قانون المرافعات من جانب آخر.

مفهوم الاضراب القانونى الناشئ عن الذكاء الاصطناعى

إن انتشار التكنولوجيا فى الحياة اليومية بصفة عامة أدى إلى إحداث تغيرات ملحوظة فى الأنماط التى يتم من خلالها القيام ببعض المهام امتدادا إلى تغير العادات والسلوكيات الاجتماعية نتيجة لهذا التطور التكنولوجى وهو ما يعبر عنه بالاضطراب Disruption.

أولا: تعريف الاضراب القانونى:

ويُقصد به بصفة عامة تغير الأنماط والأليات فى المجتمع، وقد امتد هذا الأمر إلى القانون لما يُعبر عنه بأنه "اضطراب/التعطيل القانونى" Legal Disruption ويعنى[١]: التغييرات الجذرية أو الاضطرابات التي تحدث في النظم القانونية أو القوانين التي تحكم مجالًا معينًا من الأنشطة في السياق القانوني والتكنولوجي، يمكن أن يحدث الاضطراب القانوني عندما يؤدي التقدم التكنولوجي إلى تغييرات كبيرة في كيفية تنفيذ القوانين أو تنظيم الأنشطة والعلاقات القانونية.

ثانيا:صور الاضطراب القانونى:

يشير الفقه[٢] إلى تعدد صور الاضراب أو التعطيل القانونى ويمكن تقسيمها إلى أربعة صور:

١. الصورة الأولى:

ان تكون صور الاضراب أو تعطيل القانون من خلال تغيير أو تعديل بعض سمات النظام الاجتماعى السائد، مما يؤدى إلى إحداث حالة من عدم التوازن بين الحقوق

[1] BJ Ard, Making Sense of Legal Disruption, Wisconsin Law Review, 2022, p.42-63.
Available at: https://wlr.law.wisc.edu/making-sense-of-legal-disruption/
[2] BJ Ard, Op.Cit., p.43-44.

والمراكز القانونية من جهة، وبين السلطة أو سيادة القانون فى المجتمع من جهة آخرى على النحو الذى كان يضمنه القانون قبل التكنولوجيا أو غيرها من الظروف التى قد تؤدى أيضا إلى اضطراب القانون، ويركز رد الفعل فى هذا الوضع على محاولة إعادة التوازن إلى ما كان عليه، غير ان التغييرات أو التأثيرات الاجتماعية وحدها لا يمكن ان تعتبر معيارا أو مؤشرا على حدوث هذا الاضطراب القانونى.

٢. الصورة الثانية:

ان يكون مظهر الاضراب أو التعطيل القانونى هو وجود تحدى قانونى من شأنه ان يغير مفاهيم الفقه القانونى الموضوعى، وهو المفهوم الذى يطرح نفسه للوهلة الأولى عند محاولة فهم المصطلح، وهو أيضا أكثر ما يهتم به القانونيين سواء على مستوى العمل أو الفقه، غير ان هذه السبب لظاهرة التعطيل/الاضراب القانونى مبالغ فيه إلى حد كبير، ذلك ان التغيير عموما هو سمة النظم القانونية المتطورة، كما ان التطور لا ينشأ عنه فى كل الأحوال تحديا كبيرة يصل إلى درجة التعطيل/ أو الاضراب القانونى، إلى جانب انه يؤدى إلى التمييز بين المسائل الفقهية المطروحة فتنقسم إلى أسئلة أو إشكاليات قانونية بسيطة أى لا تؤدى إلى التعطيل القانونى، وإشكاليات آخرى أكثر صعوبة تؤدى إلى حدوث هذه الظاهرة[1]، وهو ما من شأن هذا التقسيم فى ذاته ان يصبح إشكالية لأنه

[1] BJ Ard, Making Sense of Legal Disruption, Op.Cit., p.45.

يطرح تساؤلا مفاده لماذا تكون هناك مسائل أو إشكاليات صعبة وآخرى ليست على ذات القدر من الصعوبة ولماذا استعصى إيجاد حل للأولى على خلاف الثانية.

٣. الصورة الثالثة:

وهى ما ترتكز على التحليل المؤسسى institutional analysis وذلك عندما ينشأ الاضراب القانونى بسبب ان التطور التكنولوجى –موضوع الدراسة–أدى إلى طرح إشكاليات لا يمكن حلها من خلال الاجراءات المعتادة سواء لتشريع القانون أو تطبيق القانون أو تطوير القانون، وبعبارة آخرى فإن ذلك ينشأ بصفة أساسية لغياب التوافق أو العلاقة بين الإشكاليات المطروحة من جهة، وقدرة /إمكانيات المؤسسات القانونية الموجودة على حلها من جهة آخرى، ويقصد بالامكانيات ما يتصل بأبعاد مثل السلطة، والاختصاص، والبعد الأكثر أهمية وهو الشرعية، وهو الذى يفسر فى رأى الفقه[1] صعوبة التعامل من قبل السلطات مع إشكاليات التى يطرحها وجود التكنولوجيا فى القانون، ذلك ان الأمر يتعدى حدود الاختلاف الفقهى، ويمكن إجمال ذلك فى ان تلك المؤسسات أو السلطات فى الدولة قد لا تكون قادرة على مواجهة تحديات التكنولوجيا لأسباب تتصل باختصاصها أو شرعية الأليات التى يمكن ان تُعملها فى سبيل حل هذه الإشكاليات.

[1] Rebecca Crootof & BJ Ard, Structuring TechLaw, Harvard Journal of Law & Technology Volume 34, Number 2 Spring 2021, p.350.

٤. الصورة الرابعة:

تتصل بالتعطيل المؤسسى وهو صورة أكثر عنفا من الصورة السابقة –يمكن اعتبارها نتيجة لها– ذلك انه مع استمرار وجود إشكاليات قانونية عملا وعدم إيجاد حلول لها، فبالتدريج سيؤدى ذلك إلى استبدال أو إعادة هيكلة المؤسسات[١] التى يتكون منها النظام القانونى(بالذات المحاكم)، لأن التكنولوجيا ستؤدى إلى كشف الثغرات أو التداخل فى أداء المؤسسات القانونية[٢]. ويرى الفقه[٣] وبحق– أن الصورة الثالثة والرابعة– لظاهرة التعطيل /الاضطراب القانونى هى التى من شأنها ان تنشأ عن إعمال التكنولوجيا فى القانون ومحاولة وضع إطار تنظيمى له.

---

[١] فى مثال آخر يشير الفقه للاضطراب/لبتعطيل القانونى الناشئ عن الخصخصة، فيقرر ان خصخصة الوظائف الحكومية يؤدى إلى إثارة الشكوك حول شرعية النظام، ومع ذلك فما أدى إلى اللجوء إلى الخصخصة فى الواقع يتم تحت ستار وهو ضعف إمكانيات الادارة وعيوبها مما جعل اللجوء إلى الخصخصة هو الحل، غير ان الأمر فى الواقع يكون بدفع من تيارات الاقتصاد السياسى،وبذات القدر قد تحدث كل التغييرات بسبب ضغط التطور التكنولوجى استقلالا عن غيره من الاعتبارات، فى هذه الظاهرة(التعطيل القانونى المؤسسى) وتأصيلها بصورة أكثر تعمقا راجع:
Julie E. Cohen, From Lex Informatica To The Control Revolution, Berkeley Technology Law Journal, Vol.36, 2021, p.1018-1050.
Available at: https://btlj.org/wp-content/uploads/2023/01/0005-36-3-Cohen_Web.pdf

[2] Margot Kaminski, Technological 'Disruption' of the Law's Imagined Scene: Some Lessons from Lex Informatica, Berkeley Technology Law Journal, Vol.36, 2021, p.884- 913.
available at https://scholar.law.colorado.edu/facultyarticles/1570.

[3] BJ Ard, Op.Cit., p.44.

مظاهر الاضطراب القانونى الناشئ عن تقنيات الذكاء الاصطناعى

يقرر جانب من الفقه[١] تعليقا على وجود التكنولوجيا بصفة عامة فى النظم القضائية تحديدا إن التطور الحادث لايعتبر أمرا جللا على النحو الذى يتم التعاطى به معه، فلا أحد ينفى ان التعامل مع الملفات / المستندات فى المحاكم، والتواصل بين ادارات المحاكم وبين الخصوم والمحاكم بحاجة إلى تحسين، وأن الانتقال من جبال الملفات الورقية إلى ان يتم كافة المعلومات أو الملفات إلكترونيا هو أمر مستحب، وقد تم إعماله بالفعل فى كافة مجالات العمل، حتى غير القانونى، غير ان ما يسترعى الانتباه ان التطوير فى منظومة العدالة لن يتوقف عند هذا الحد، ففى العديد من دول العالم يستمر التطوير ويدخل المرحلة التجريبية العديد من الاتجاهات مثل: الاجراءات التى يتم ميكنتها، وتشريع قواعد إجرائية جديدة، وتطوير منصة عامة لاستهلال الاجراءات القضائية، واعتماد المحاكم الالكترونية، والوسائل البديلة لفض المنازعات عبر الانترنت، الجلسات التى تنعقد عن بعد، وغيرها.

[1]Lord Justice Fulford Draper Lecture 2016 , University of Sussex ‘The Rise of the Cyber Judge’, https://www.youtube.com/watch?v=8QnDcaZzl2w accessed 30/3/2024.

لينتقل جانب آخر من الفقه[1]– معبرا عما سبق تناوله من كيفية التعامل مع الاضراب القانونى الناشئ عن الذكاء الاصطناعى –مقررا أنه من الأفضل –وذلك فى المملكة المتحدة– التعامل مع التطوير من خلال نهج "التطوير السريع" Agile development بمعنى ان يتم التطوير بشكل تدريجى ومتكرر على مستويات (كتل) مختلفة، مع التركيز على الفاعلية وسرعة الانجاز فيما يتم التطوير بصدده، لتكون الخطوة التالية هى جمع كافة هذه العناصر أو "الكتل" blocks التى تم تطويرها معاً، آملين ان تحقق عدالة حديثة متجانسة وسليمة، وهذا على العكس من طريقة آخرى تم تبنيها سابقا ولم تثبت أدنى فاعلية– لكن فى إطار المعاملات الحكومية– وهو الفرض الذى يتم فيه التطوير مباشرة وعلى نطاق واسع دفعة واحدة .Big Bang Approach

[1]Hazel Genn, Online Courts and the Future of Justice, 16 October 2017, Birkenhead Lecture 2017, University College London, p.5.

الفرع الأول

الاضراب القانونى والحق فى اللجوء إلى القضاء

للاضراب القانونى الناشئ عن تقنيات الذكاء الاصطناعى فى قانون المرافعات جوانب كثيرة للغاية، غير أنى من بين جوانب عدة، ندرس جانب من مظاهر الاضراب القانونى فيما يتصل بالحق فى اللجوء إلى القضاء.

المظهر الأول: طرح التكنولوجيا ووسائل فض النزاع عبر الانترنت ODR باعتبارها أحد إجراءات التقاضى الأساسية خاصة فى المحاكم غير المتزامنة، فهل لها الإمكانية لتقوم عليها منظومة العدالة والتقاضى؟وتحول دور القاضى إلى التوفيق –إن جاز التعبير.

يتصل هذا التغيير الذى يطرحه الذكاء الاصطناعى بالحق فى اللجوء إلى القضاء (البحث عن التوازن بين الفاعلية والضمانات الإجرائية):

إن هذه المظهر الأول للاضراب القانونى والذى تسبب فيه المحاكم غير المتزامنة اعتبارها باعتبارها أحد اجراءات الخصومة تتصل أوثق الصلة بالحق فى اللجوء إلى القضاء والذى ينبغى ان تضمن له الفاعلية ويلبى احتياجات المواطنين، توفيرا فى النهاية لحكم فى النزاع عادل تم مراعات كافة اعتبارات العدالة الموضوعية والإجرائية فى اصداره (مبدأ سيادة القانون)، ويشير المتحمسون إلى تطبيق الذكاء الاصطناعى فى التقاضى سواء

من خلال المحاكم غير المتزامنة أو من خلال الاستعاضة تماما عن القاضى بالتقنيات الذكية، إلى ان تلك التقنيات من شأنها ان تضمن الفاعلية للحق فى اللجوء إلى القضاء، ففى الوقت الذى تعترى اجراءات التقاضى التقليدية القصور من حيث طول أمد التقاضى، نفقات أو تكاليف التقاضى، عدم قدرة المتقاضين على موالاة اجراءات التقاضى بدون الاستعانة بمحامى (باعتبار علمه بالقانون) لأن للقانون لغة خاصة لا يفهمها فى غالب الأحوال إلا المحامون أو القضاه[1]، مما ينشأ عنه ان بعض الأشخاص لا يكون بإمكانهم الوصول إلى القضاء، وحتى إذا وصولوا إلى التقاضى فلا يباشروا الحق فى التقاضى بصورة فعالة بل من شأنهم ان يتخبطوا إذا لم تتوافر لهم المساعدة القانونية.

فى الوقت الذى تعد فيه المحاكم غير المتزامنة أو بصورة أعم الأجيال الجديدة من المحاكم بأمل ان يكون الحق فى اللجوء إلى القضاء أكثر فاعلية، بحيث يمكن لمن يتوافر لديه الاتصال بالانترنت ان يكون له وبذات القدر الإمكانية فى الوصول للقضاء Court resources ، لذا فهذا الاتجاه[2] يعتبر ان إنشاء هذه المحاكم يعد أمرا جوهريا لأنها سريعة، ومنخفضة التكاليف، ويمكن للكافة الوصول إليها بمنتهى السهولة، و يساعد الذكاء الاصطناعى والخوارزميات فى تحقيق هذه الأهداف وذلك فى المرحلة

[1]"Because The legal system has been designed by lawyers for Lawyers" Hazel Genn, Online Courts and the Future of Justice, 16 October 2017, Birkenhead Lecture 2017, University College London, p.6.

[2]Chen XI, Asynchronous Online Courts: The Future of Courts?, Oregon Review of International Law, Vol 24, 2023, p.91.

التمهيدية قبل بداية الاجراءات pre-mediation work، وفى الوقت الحالى -حتى مع إعمال تلك التقنيات- لازال القاضى هو -الوسيط أو المهيمن على هذه الوسيلة إن جاز التعبير- غير ان هذا الاتجاه يقترح انه فى المستقبل القريب سيحل الذكاء الاصطناعى محل القاضى، بل أيضا من شأن الذكاء الاصطناعى ان يحل محل كافة الوسطاء Mediators.

ويشير الفقه[1] إلى الميل فى الإجراءات الحالية التى تتضمن إعمال الذكاء الاصطناعى والخوارزميات هى ان تضمن الاجراءات دائما محاولة الوصول إلى اتفاق/ صلح بين الخصوم(بالمعنى العام وليس بالمعنى الاصطلاحى)، بمعنى انه بعد بداية مرحلة افتتاح الخصومة وجمع معلومات كافية عن النزاع والخصوم يتم طرح اقتراح للتسوية بين الخصوم.

وأحد المبادئ التى يصطدم بها هذا التغير فى الاجراءات الذى يتضمن إعمال التقنيات الذكية، هو ان الفارق بين العدالة والنظام القضائى Public justice system، والطرق-الخاصة- البديلة لفض المنازعات Private dispute resolution يصبح غير واضح، بالإضافة إلى ان الخصائص[2] التى تميز هذه المرحلة تختلف تماما مع

[1] Hazel Genn, Op.Cit., p.11.

[2] Orna Rabinovich-Einy, Ethan Katsh, The New New Courts, American University Law Review,Vol. 67, Issue.1 , Article 3, 2017, p.169.

المبادئ الثابتة للقضاء المدنى، ففى هذه الوسائل/أو هذه المرحلة: إن أيدلوجية فض المنازعة إلكترونيا عبر الانترنت–ولو تحت مظلة القضاء الوطنى– لا تركز على المبادئ القانونية فيما يتصل بالوقائع أو الحل القانونى للنزاع، ولكنها تهدف إلى حل المشكلة والوصول إلى تسوية يمكن ان يتقبلها الخصوم من جهة، وأيضا فإن المتقاضين وأيضا القضاه لا يعلموا شيئا عن الطرق أو الخطوات أو حتى النتيجة التى يتم الوصول بها لتلك التسوية من خلال تقنيات الذكية والخوارزميات مما يتعارض مع الشفافية ويصبح الأمر مبهما من جهة آخرى، وأخيرا ماذا يطلق قانونا على هذا الإجراء الذى يتخلل اجراءات الخصومة القضائية هل هو وساطة أم توفيق ..ماهو تكييفه ونظامه القانونى وما موقعه مع التباين بين مبادئ القضاء المدنى، والفلسفة أو المبادئ التى تسود الوسائل البديلة لحل المنازعات.

لكن إلى هذا الحد فإن تحليل المسألة والوقوف على المزايا التى من شأن" المحاكم الجديدة" أى التى تتضمن اجراءات غير متزامنة ركزت إلى الآن على الجوانب التى تتصل **بالفائدة الفردية التى يحققها الحق فى اللجوء للقضاء**، بجانبيه الموضوعى والإجرائى – والذى يؤدى إعمال الذكاء الاصطناعى بهذه الصورة إلى تغيير مفهومها، بل ومفهوم وظيفة القاضى كذلك، لكن ينبغى أخد الأمور التالية فى الاعتبار:

من ناحية أولى، للحق فى اللجوء إلى القضاء بُعد اجتماعى أيضا يستمد –فى رأيى– من عنصرين أساسيين: الأول هو الضمانات الإجرائية للخصومة بالمفهوم العام من جهة، الثانى: القاضى فى تنظيم مركزه ابتداءً وبكل الخطوات التى يتبعها فى الوصول إلى الحكم من جهة ثانية، وبهذه المثابة فالحق فى اللجوء إلى القضاء لا يعنى ببساطة الوصول السهل –ان جاز التعبير– للمحاكم من خلال الحاسب والخصوم فى المنزل، أو التكلفة المعقولة، أو الراحة فى عدم الانتقال من إلى المحكمة، لكنه –وفقا للمبادئ المستقرة فى القضاء المدنى[1] والتى تعتبر محل للاضراب القانونى– يعنى القدرة والتمكين من الدخول فى نقاش مع الخصوم والمحكمة، والمشاركة الفاعلة من خلال اجراءات عادلة، والحصول على حكم موضوعى عادل، وهى العلة أو المنطق وراء كل قاعدة إجرائية تنظم كل إجراء من إجراءات الخصومة من بدايتها إلى نهايتها (وهو ما يتصل بالعنصر الأول).

ومن ناحية ثانية، إن القاضى يُعتمد على أحكامه فى تحديد ماهية القانون "السوابق القضائية" فى دول النظام اللاتينى والأنجلوسكسونى على السواء، وبالأخص فى الفئة الثانية– ، ليس بوصفه تنظيم للسلوك الاجتماعى يحترم الكرامة الانسانية فقط، ولكن طريقة التطبيق ذاتها وعملا من شأنها ان تسهم فى تحديد مضمون القواعد القانونية،

[1]Ola Johan Settem, Applications of the fair hearing norm in ECHR Art.6/1to civil proceedings, Springer, 2016, p.100.

أيضا وفى ذات الاتجاه فإن التطبيق القضائى للقانون يعزز ويؤكد على ترسيخ مبادئ هامة تتصل بالسلوك الاجتماعى والاقتصادى، وهو ما من شأنه ان يبين كيفية الفصل فى المنازعات المستقبلية فى النظم الانجلوسكسونية، ويوضح اتجاهات القضاء فى النظم اللاتينية وإجمالا علاقة القضاء بالقانون وتأثيره على التشريع، وينعكس ذلك على شرعية النظام فالسبب الذى يجعل المواطنين يحترموا الأحكام الصادرة عن القضاء، قائم على الاحترام والثقة فى النظام القضائى.

ومن ناحية ثالثة، هناك أمر ينبغى ان يؤخذ فى الاعتبار لأهداف زيادة الفاعلية، وهو ان إذا كانت تقاليد ومبادئ النظام القضائى تختلف عن المبادئ التى تحكم الطرق البديلة لفض المنازعات كالوساطة وغيرها، فيجدر الانتباه إلى ان الخصمين أو الطرفين لم يأتوا جميعهم بمحض ارادتهم للمثول حتى أمام الوسيط أو المَحكم، أحدهم على الأقل أتى رغما عن ارادته، فلابد من وجود نظام المحاكمة الوطنية أو العدالة حتى تتدخل حينما تصبح هذه الطرق غير ممكنة أو لم تفلح فى حل النزاع[1].

[1] David Harvey, Online Court- Technology to Remodel Process, Powerpoint Presentation presented to the Courts Technology Conference 2-17 in Salt Lake City Utah on 13 September 2017, available at: https://theitcountreyjustice.wordpress.com/2017/09/29/ctc-2017-the-online-court/

وما بين التأييد المطلق لزيادة فاعلية الحق فى اللجوء إلى القضاء، وضمان وصول كافة الفئات –حتى الأكثر ضعفا– للعدالة، والإقرار بأن هذا النوع من الاجراءات له خصائص متباينة تماما عن تلك التى تسود القضاء العادى والمدنى تحديدا، فإنه يمكن القول ان الفوائد التى يحققها إدخال الطرق البديلة لفض المنازعات تنظيميا –وما يتصل بها من طرق عمل تعتمد على الذكاء الاصطناعى– ضمن الحق فى اللجوء إلى القضاء يتم النظر إليها بصفة أساسية من منظور الفاعلية efficiency، وذلك للافتراض السائد[1] بعدم إمكانية إحداث توازن منضبط بين الفاعلية والعدالة(التى تهدف إليها الاجراءات)، لأن لكلاً منها وسائل وأسس مختلفة عن الآخرى.

---

[1] Deborah L. Rhode, Access to Justice, Oxford University Press, 2004, p.86.
حيث تشير الكاتبة إلى انه بالرغم من المجهودات التى تسعى لتحقيق الحق فى اللجوء إلى القضاء بطريقة فعالة إلا انها فى كل الأحوال تأتى على حساب عدالة الاجراءات، فيما عبرت عنه بأنه efficiency-fairness trade offوتساءلت كيف يمكن لهذه المحاكم غير الرسمية ان توفر الحماية الإجرائية المناسبة وتمنع من استغلال وقهر الأطراف الأضعف فى التقاضى بدون ان يكونوا ممثلين أمامها– فى إشارة إلى أحد خصائص هذا الاجراء المقترح الذى يُمكن من الاستغناء عن التمثيل– ويشير الفقه إلى ان هذا مبدأ efficiency-fairness trade off يعتبر أمرا مفترضا عند البحث فيما يتصل بالوسائل البديلة لحل المنازعات، راجع:
Orna Rabinovich-Einy, Ethan Katsh, Op.Cit,. p. 181.
كما أشار إلى:
Julia Hörnle, Cross- boarder Internet Dispute Resolution, Cambridge University Press, 2009.

المظهر الثانى: وهو ما يمكن إيجازه فى التساؤل الأتى –وهو مالا يعتبر تساؤلا مستحدثا– هل القضاء سلطة أم خدمة؟، وتحت هذا العنوان ينبغى تحديد الأثار التى من شأنها ان تظهر على المدى البعيد لاعتبار العدالة خدمة وليست سلطة، وذلك من خلال: تحديد القيم والمبادئ الأساسية للنظام القضائى والتى ينبغى الحفاظ عليها وصولا إلى تعزيز ثقة المواطنين فى النظام القضائى باعتباره أحد عناصر الشرعية وبعبارة آخرى كيف يمكن تصور تحقق العدالة مستقبلا إذا لم يتم تحقيقها علانية .In public،إذا كانت الاتجاه مع الوقت للمحاكم الافتراضية بل وأيضا غير المتزامنة؟

يعتبر هذا التساؤل امتدادا للتحليل السابق، لكن بعيدا عن الجانب أو البعد الاجتماعى للعدالة الذى ينعكس عن الحق فى اللجوء إلى القضاء امتداد إلى كافة الاجراءات فى الخصومة، فإن الأمر يمكن بحثه من خلال زاوية آخرى، فى الوقت الحالى فإن فى تنظيم العدالة واجراءات التقاضى الاتجاه هو ان يتم التنظيم أو وضع مقترحات لتحسينه بناءً على "ما يحتاجه المواطنون" بحيث يأتى التنظيم تلبية لما يحتاجونه فعليا من النظام القانونى[١].

[1]Sannah Sage-Jacobson, Access to Justice for Older People in Australia, Ageing and the Law, Vol.33, 2015, p.142, 143.

١. هل ما يحتاجه المواطنون هو مبدأ أو أمر منضبط يمكن التأسيس عليه، خاصة حين يتصل التنظيم بأمر غاية فى الخطورة كما هو الحال فى إعمال الذكاء الاصطناعى فى القضاء؟

فى حال ما إذا كان الأشخاص فى المجتمع وبصفة خاصة الفئات الأكثر ضعفا ليست على دراية تامة بحقوقهم، هل يكون الأليات الحديثة كالذكاء الاصطناعى والمحاكم الإلكترونية هى الحل؟، وهل مفهوم هذه الاحتياجات يتحدد فى إطار من صعوبة أو سهولة الوصول إلى المحاكم، فى الواقع يقرر الفقه[1] ان احتياجات المتقاضين متباينة للغاية، فالشخص عندما تكون له قضية معروضة على القضاء، فما يحتاجه يتحدد على أساس طبيعة المشكلة (مدنى، أحوال شخصية..إلخ)، إلى جانب البحث عن كل ما يمكن خدمة قضيته، ومن ذلك دراسة الخصم الآخر وما من شأنه ان يساعده فى التغلب عليه.

وفى عدد من الدول مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ولأن الاجراءات من شأنها ان تتيح ذلك، فإن عدد قليل من المتقاضين هو من ينتهى بهم المطاف فى عرض قضيتهم على المحكمة، وغالبا المواطن فى هذا الحال تجده يشغل مركز الخصم المدعى عليه، بنسبة أكبر من كونه المدعى.

[1]Hazel Genn, Op.Cit., p.8.

وفى سبيل إدخال التقنيات الذكية إلى القضاء، فالفرصة مواتية لتحديد معالم نظام قانونى يستجيب لكافة الاحتياجات الخاصة بالمواطنين، غير ان هذا يعد أمر غاية فى الصعوبة، ذلك ان تجربة كل متقاضى مختلفة تماما عن غيره بما يتضمنه ذلك من احتياجاته وما ينتظره من القضاء، ذلك أن نظريات التبادل الاجتماعي والاعتماد المتبادل[١] تفترض أن الرضا عن النتائج يعتمد على "المعايير أو التوقعات الشخصية" بدلاً من المعيار الموضوعي.

ولا ينفى ذلك ان العدالة تعتبر حجر الزاوية في رغبة المواطنين في الامتثال لقرارات السلطات والقواعد التي تضعها المؤسسات[٢-٣]، غاية ما هناك أنه وإن كان من الممكن تحقيق العدالة الإجرائية في التقاضي، فإن واقع المحكمة المثقلة بالأعباء يمكن أن تجعل

[1]Tom R Tyler, Psychological perspectives on legitimacy and legitimation, Annual review of psychology, Vol. 57, 2006, P. 375.
[2]Tom R Tyler, Op.cit., p.382.
[3] Orna Rabinovich-Einy, Ethan Katsh, Op.Cit,. p.174.
يشير هذا الاتجاه إلى الاعتبارات التى يتحدد تأسيسا عليها مفهوم المواطنون للعدالة الإجرائية، والتى تجعلهم يتقبلوا الأحكام الصادرة عن القضاء ولو صدر الحكم فى مواجهتهم(أى فى غير صالحهم)، فيقرر ان نظرة المواطنون وثقتهم فى أداء القضاء تتحدد من خلال العناصر الأتية: ١.إذا كانت قد أتيحت لهم الفرصة لإبداء دفاعهم وتوضيح موقفهم، ٢. ما إذا كان القاضى قد أخذ في الاعتبار دفاعهم،٣. ما إذا كان القاضى عامل الخصوم على قدم المساواة،٤.مدى حياد القاضى
٤.ما إذا كان الطرف الثالث محايدًا.

الإجراءات المميكنة التى تعتمد على الذكاء الاصطناعى عملية أكثر فى ممارسة المواطنون حقهم فى اللجوء إلى القضاء.

بالتالى فإن أى تطور فى اجراءات التقاضى–على النحو المقترح– من شأنه ان يفيد فى الأساس[1]، الأشخاص الذين يتوافر لهم قدر معين من الوعى فى المجتمع، والشركات الصغيرة التى قد لا تستطيع تكبد نفقات الإستعانة بمحامى بالطبع تستفيد من نظام يمكن التعامل معه بسهولة ودون الاستعانة بمحامى، وأيضا الأشخاص الذين قدروا عدم جدوى الاستعانة بمحامى –قد يكون بسبب بساطة النزاع فى القيمة على الأقل– وان بإمكانهم موالاة الاجراءات حال ان كانت بسيطة بأنفسهم دون محامى.

٢. إشكالية القضايا المعقدة التى ينبغى ان تعرض على القاضى، والمتقاضون الذين لا قدرة لديهم للتفاعل منفردين مع نظام قضائى مميكن:

وهو من جهة أولى، ما يرد إلى فكرة الأمية التكنولوجية أو الاستبعاد الذى تعانى منه بعض الفئات التى تجهل التكنولوجيا تماما أو لا يمكنها التعامل معها. ففى هذا الفرض

[1]Hazel Genn et al., Paths to Justice: What people do and think about going to Law, Hart publishing-Oxford and Portland Oregon, 1999, p.27.

ويشير المؤلفون فى المقدمة إلى ان مصطلح"احتياجات المتقاضين"، وأيضا" المشاكل" هى أمور غاية فى الدقة لا يمكن الوقوف على تحديد منضبط لها ومع ذلك من الهام استمرار الدراسات فى هذا الصدد.

نسبة من المواطنين دائما ستكون فى حاجة إلى المساعدة لاستخدام التكنولوجيا، لذا فيبقى دائما اقتراح لعدم فرض التعامل المميكن أو الألى بالكامل وحصرا مع المحاكم، ويبقى المجال مفتوح للتعامل مع الاجراءات من خلال القنوات الأتية: المكالمات الهاتفية، المعاملات الورقية، أو المساعدة من خلال التعامل التقليدى وجها لوجه مع المتقاضين.

ومن هنا يقرر جانب من الفقه[1] ان لا ينبغى ان يقتصر التنظيم على قابلية هذه الأليات للاستخدام من قبل المواطنين والتفاعل معها، ولكن أيضا إلى جانب ذلك ينبغى مراعاة اعتبارات العدالة الإجرائية، والتأكد من فهم المتقاضين لخطوات التقاضى، والمضمون الموضوعى للحكم الصادر. ومن جهة ثانية، من سيحدد وما هو المعيار فى تحديد القضايا التى يَعهد بها كلية للذكاء الاصطناعى، والقضايا التى تستلزم جلسات حتى ولو عن بعد وما هى قواعد الاختصاص، وكيف ستتحدد وذلك فيما يتصل بالحديث عن القضايا الأكثر تعقيدا.

وإجمالا فمن شأن المحاكم الإلكترونية ان تشكل فرصة هامة لتحسين التقاضى لعدد من الفئات وإمكانية ضمان الوصول لعدد من الأفراد الذين يشعروا بأنه كان هناك عوائق فى وصولهم للعدالة، وكانت التكنولوجيا وحدها كفيلة للتغلب على هذه العوائق، ولكن فى النهاية الأمر يشكل اضراب قانونى ينبغى معه على النظم القانونية القيام بخيارات من

[1] Hazel Genn, Op.Cit., p.9.

شأنها ان تؤثر على مبادئ ثابتة، فإذا كان –وفقا للتحليل السابق– العدالة تعتبر سلطة وحتى فى أدائها لوظيفتها فهناك مبادئ وتقاليد قضائية لا يحيد عنها أحد ولا خيار للمواطنين فيها على افتراض ان الكافة لا يتوافر لديهم الوعى بأهميتها، لكن هذا المفهوم وهذه التقاليد بعينها قد تتبدل كلية فى ظل ما يفرضه الذكاء الاصطناعى من خيارات جميعها تختلف عما استقر من مبادئ حتى ولو لم يكن ذلك الأثر يمتد لكل المبادئ التى يقوم عليها القضاء المدنى.

الفرع الثانى

الاضراب القانونى والتنظيم الإجرائى للخصومة والقاضى

المظهر الثالث: والذى ينصب على رصد ودراسة التأثير الحالى والمتوقع مستقبلا على الممارسات المهنية، وعملية اصدار الأحكام، والآثار الموضوعية الناشئة عن تلك الأحكام، وذلك فى إطار من التحول إلى نظام المحاكم غير المتزامنة، والاجراءات المتشابهة أو المتكررة كمخالفات المرور أو قضايا الأسرة مثلا، التى يترك تقديرها للذكاء الاصطناعى لأنه كل تلك الوسائل مبررة عمليا لما تحققه من مزايا إلا أنها وبذات القدر لابد ان تنعكس بالتأثير على العناصر المبينة، **ذلك أنها تشكل تحولا جذريا فى اجراءات الخصومة وطبيعتها.**

تعد نقطة البداية الحقيقية فى التعامل مع تلك التغيرات من منظور مبادئ ثابتة أو قيم– إن جاز التعبير– للتنظيم الإجرائى هو ما عبر عنه الفقه[١] من ان: جلسات المحاكم ومرافعات الخصوم، تعتبر من جوانب القانون وليست اجراءات زائدة اختيارية، بل هى تشكل جزء لا يتجزأ من الطريقة التى يعمل بها القانون.

ويضيف جانب آخر[٢] فى ذات الاتجاه ان: الشكلية (السمات) الإجرائية لا تعتبر محض قيود أو حدود تعسفية، لكنها تتصل أوثق الاتصال بالجوهر الحقيقى لفكرة النظام القانونى، وهى ان القانون هو وسيلة تنظيم السلوك الاجتماعى للأشخاص غير انه قائم فى ذات الوقت على التعامل معهم باحترام.

كل هذه الأمور –فى الوقت الحاضر– تعتبر من المسلمات فى النظم القانونية ولا مجال للاختلاف عليها خاصة مع انتشار ثقافة حقوق الانسان والتزامات الدول دوليا بإنفاذها داخليا، غير ان واقع الأمر ان التطور المطروح عن طريق تقنيات الذكاء الاصطناعى من شأنه ان يعكس تغيرا كاملا فى النظام القانونى للخصومة القضائية، وسواء فى دول

[1] Jeremy Waldron, The Rule of Law and the Importance of Procedure, in James E Fleming (ed), Getting to the Rule of Law, NYU Press, 2011, p.15.
[2] Hazel Genn, Judging Civil Justice, Cambridge University Press, 2010, p.12-16.

النظام اللاتينى أو الأنجلوسكسونى، وبالتبعية من شأنه ان يؤثر على هذه المبادئ وتظهر ملامح هذا التطور من خلال:

أولا: تحول الخصومة من اجراءات تواجهية إلى نموذج لمشكلة ينبغى ان يتوافر لها حل.

فمبدأيا من الصعب معرفة إذا كان هذا التغير سيمتد ليطال النظام بأكمله، أم فقط الخصومات التى سيتم التعامل معها من خلال التقنيات الذكية بوظيفتها الخاصة باصدار القرار فقط، ومع ذلك فإن هناك من التغييرات ما ستشكل مبادئ عامة تنطبق على كافة القضايا مع مراعاة طبيعتها[1].

ان الخصومة التقليدية ترسم اجراءاتها الطريق للفصل فى القضايا المعروضة على المحكمة من خلال اجراءات شكلية تواجهية، ويعد هذا النموذج هو الطريق الوحيد الذى حدده القانون الإجرائى وينبغى ان يتبعه لزاما القاضى والخصوم.

لكن فى العديد من دول العالم ومع موجات التطور التى صاحبت الذكاء الاصطناعى، بدأت الاجراءات أمام المحكمة تتضمن فى تنظيمها اجراءات "الوسائل البديلة لفض

[1] Lord Justice Ryder, UCL panel on 'The Case for Online Courts', 16 February 2017, Referred to by: Hazel Genn, Online Courts and the Future of Justice, 16 October 2017, Birkenhead Lecture 2017, University College London, p.9.

المنازعات"[1] والتى بمقتضها عناصر أخرى تلعب دور الطرف الثالث المحايد الذى يحاول الوصول بالخصوم إلى حل النزاع تحت مظلة المحكمة On The Court Docket، وإذا لم تنجح هذه الوسيلة فى الوصول لتسوية بين الخصوم يرفع الأمر إلى القاضى.

وأمام القاضى أيضا تتخذ الاجراءات صورة مغايرة للنظام التقليدى، بل والنظام الحديث للمحاكم الإلكترونية الجيل الأول، ففى هذه الاجراءات جميع أشخاص الخصومة المدعى والمدعى عليه والقاضى وكافة أشخاص الخصومة يمكنهم تداول أوراق القضية والتعليق عليها عبر الإنترنت وصولا توضيح الادعاءات وتحقيقها، وهو ما لا يتطلب أن يتجمع الناس في نفس الوقت، أو المكان على الإطلاق .

وهذه الطريقة لسير الاجراءات والتى انتقلت إلى مجال الذكاء الاصطناعى فيما يُعرف بمحاكم الجيل الثانى، تم طرحها فى القضاء الأمريكى من خلال مؤتمر[2] انعقد عام ١٩٧٦، وكان الهدف منها هو مواجهة قصور النظام القضائى وتعزيز الحق فى اللجوء إلى القضاء من خلال مواجهة تكاليف التقاضى، التى تتلازم مع البطء فى الاجراءات، تكدس القضايا أمام المحاكم، فكان ادماج هذه الوسيلة فى اجراءات التقاضى فى الولايات

[1] Orna Rabinovich-Einy, Ethan Katsh, Op.Cit,. p.170.

[2] Levin, A L, Russell R. Wheeler, and Roscoe Pound. The Pound Conference: Perspectives on Justice in the Future: Proceedings of the National Conference on the Causes of Popular Dissatisfaction with the Administration of Justice. St. Paul, Minn: West Pub. Co, 1979.

المتحدة يهدف إلى فتح طرق جديدة للفصل فى القضايا فى إطار المحاكم والنظام القضائى الرسمى فيما تم العبير عنه بوصفه "The Institution Of Multi door Cout House"[1]، وهو الاتجاه الذى يؤيد وجود تعددية فى اجراءات المحاكم من خلال إتاحة اختيارات إجرائية مختلفة، يمكن من خلالها التغلب على التحديات أو أوجه القصور التى تعترى أداء العدالة.

وفى نفس الوقت الذى ظهرت فيه هذه "التعددية" فطن الفقه[٢] فى الحال إلى اختلافها موضوعيا وإجرائيا عن إجراءات التقاضى التقليدية التى تعتمد على الضمانات الإجرائية فى الأساس، وهو أمر منطقى لأن الاجراءات البديلة لفض المنازعات وتبنيها على هذه الشاكلة هو فى الحقيقة على أساس من اعتبارات الفاعلية، لأنه من شأنها ان تؤدى إلى تقليل التكلفة، كما انها أكثر بساطة فى اجراءاتها وأيضا تتسم بالسرعة.

غير انه ما يستعرى الاهتمام، وهو ما ينطبق بالذات القدر على نماذج الجديدة للمحاكم التى تتضمن فى اجراءاتها ذات الأليات أنه:

---

[1] Frank E. A. Sander, Varieties of Dispute Processing, in The Pound Conference, Op.cit., p.83.

[٢] فى العرض لهذه الاتجاهات راجع:
Orna Rabinovich-Einy, Ethan Katsh, Op.Cit,. p.171.

على المستوى الإجرائى، تعد هذه الاجراءات، مع الايجابيات التى تحققها، إلا انها لا تتضمن إعمال الضمانات التى تتصل بمبدأ المواجهة وما تهدف إليه فى الأساس هو حال النزاع Resolution over Adversarial proceedings، فهى تعد بتحقيقا توقعات المواطنين فى النزاع، وترسيخ شعورهم بالعدالة ولكن من خلال الطرق الودية لفض المنازعات والتى من شأنها ان تحافظ على العلاقات الودية بين الخصوم –على عكس اجراءات التقاضى– والمجتمع بالتبعية.

على المستوى الموضوعى، ان البحث عن حل النزاع ، يبدأ من مفهوم المصالح وليس الحقوق وهو ما من شأنه – فى رأيهم– ان يؤدى إلى حلول أكثر فاعلية وإبداعا عن تلك التى يتوصل إليها القضاء التقليدى.

فإجراءات البديلة لفض المنازعات بهذه المثابة لا تتقيد بالقواعد القانونية، وتعطى الأولوية لتفضيلات الأطراف (الخصوم)، ويلعب الخصوم دورا محوريا فى الوصول إلى اتفاق، ومن شأن هذه الاتفاقيات ان توفر حلول تتمتع بالاستقرار أكثر من أحكام القضاء، لأنه ليس لزاما ان يربح أحد الخصوم، ويخسر الآخر، ولكن يمكن الوصول إلى حل يرضى جميع الأطراف Win–Win situation.[1]

[1] Orna Rabinovich-Einy, Ethan Katsh, Op.Cit,. p.173.

مرة آخرى تلك الوسائل ترتكز على الفاعلية فى المقام الأول، لكنها من شأنها ان تطرح وبحق إشكاليات قانونية[1] لأنه بدخول هذه الاجراءت إلى الاجراءات المميكنة، وأصبح الذكاء الاصطناعى هو الطرف الثالث سواء الوسيط أم المحكم، فإن ذلك أدى إلى زيادة تهديد الضمانات الإجرائية لأنه لا نعلم كيف تصل الخوارزميات إلى قرار معين من جهة، ومن جهة آخرى أدت إلى ظاهرة ال depenalization أى انها تتعامل مع القانون –كما سلف البيان فى المبحث السابق– بوصفه واقعة أى ان مفهوم وقواعد القانون ذاتها من شأنها ان تتغير.

ثانيا: تطور فى دور القاضى فى الخصومة فى بعض الدول (المملكة المتحدة نموذجا):

الاجراءات القضائية التقليدية تهدف إلى ضمان تطبيق القانون بشكل عادل وموحد وبالتالي تعزيز الثقة في نظام العدالة، في إجراءات الخصومة، يحدد الأطراف نطاق المطالبات والدفوع، ويتحملون المسؤولية بشكل عام عن سير القضية وهو ما يعكس مبدأ هيمنة الخصوم على الخصومة، إلا ان النموذج الجديد سيؤدى إلى تغيير في طريقة مباشرة القاضى لسلطته، ففى دولة مثل المملكة المتحدة[2] فإن الوضع فرض على القضاه

[1] Jean R. Sternlight, ADR Is Here: Preliminary Reflections on Where It Fits in a System of Justice, Nevada Law Journal, Vol 3, Issue 2, Article 6, 2003, p.289-304.
Available at: https://scholars.law.unlv.edu/nlj/vol3/iss2/6

[2] Hazel Genn,Op.Cit., p.9.

اللجوء إلى طرح أسئلة أكثر مما كان عليه الحال من قبل أثناء سير الاجراءات ذلك ان الأطراف غير الممثلة أصبحت شائعة جدًا، وبالتالى ظهر ما يسمى"وظيفة التمكين" enabling function وأصبح القاضى يتدخل للحصول على المعلومات التي يحتاج إليها لتكوين عقيدته واتخاذ القرار، خصوصا في قضايا الأسرة، وهو مايعكس تأثر الاجراءات بالنظام التحقيقى inquisitorial أكثر من النظام الاتهامى[1] Adversarial.

بمقتضى هذه الطريقة التى فرضت الظروف على القضاه اتباعها، أدى إلى إلقاء مسؤولية أكبر على عاتق القاضي ومن شأن ذلك ان ينعكس على دور المحامى، ذلك أنه يغير طريقة تقديم الأدلة وكيفية الطعن فيها. فالواقع ان هذا الجيل الثالث –إن جاز التعبير– من المحاكم يقوم على اجراءات ديناميكية تعتمد على النص فقط وتفرض بهذه المثابة تحولًا كبيرًا في السلوك القضائي، وهو ما حدث بالفعل سابقا تحت تأثير من ظاهرة المتقاضين بأنفسهم Litigants in person، أى ان سلوك القاضى تغير سابقا عندما استدعت الظروف ذلك، غير ان في ظل الإجراءات الجديدة عبر الإنترنت، فإن حدود ما هو مسموح بالنسبة لدور القاضي في الخصومة أصبح غير واضح[2]، إن الاجراءات

[1] J.A.Jolowicz, Adversarial and Inquisitorial Models of Civil Procedure, The International and Comparative Law Quarterly, vol. 52, no. 2, 2003, pp. 281–295. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/3663110. Accessed 2 Apr. 2024.
يشير إلى انه ليس هناك نظام للاجراءات المدنية ينتمى لأى من النظامين بنسبة ١٠٠٪، ولكن يغلب على الاجراءات، والقاضى فى مباشرته لسلطته مظاهر أحد النظامين.

[2] Hazel Genn,Op.Cit., p.10.

القائمة على أساس من التقنيات الذكية قد تؤدي بالفعل إلى اتخاذ قرارات أكثر كفاءة وربما أكثر دقة فيما يتصل بالقضايا التى تتكرر فيها نموذج معين للوقائع والاجراءات التى تتخذ من قبل القضاء،غير أنه فى ذات الوقت يؤثر على دور القاضى وبالتبعية على استقلال القاضي ويزيد من نطاق التحيز.

ومناط التعبير عن الأمر بأن من شأن الوسيلة الجديدة التى يباشر بها القاضى الاجراءات ان تعكس التحيز وعدم الحياد، أمر أمر يتصل بمفهوم الحياد نفسه ودور القاضى فى الخصومة مقارنة بدور الخصوم، هل للقاضى دور إيجابى فمن شأن هذا الدور ان القاضى يمكنه من تلقاء نفسه وبدون طلب من الخصوم ان يأمر– على سبيل المثال– بإجراء من اجراءات الاثبات لمصلحة العدالة وإظهار الحقيقة، أو سلطة القاضى فى ان يأمر خصم بتقديم ورقة تحت يده، فكل هذه الاجراءات متعارف عليها فى مصر، ويباشرها القاضى، لكنه ظل التساؤل حول مدى توافر الحياد فى ظل مباشرة القاضى لتلك الاجراءات، لكنه وإن كان هذا النقاش لم ينعكس سواء بالإيجاب أو السلب، ومن الثابت ان القاضى وهو محايد يباشر هذه السلطات، فإن الأمر –فى رأيى– قد لا يتصل بالحياد من عدمه بقدر ما يتصل بالوظيفة الاجتماعية للقضية المدنية[1] وأنه وإن فصلت فى

[1] فى العرض لهذا المفهوم بصورة تفصيلية راجع:

Alan Uzelac, Goals of Civil Justice and Civil Procedure in Contemporary Judicial Systems, Springer, 2014.

مسائل تتعلق بالمصلحة الخاصة للخصوم، إلا انها فى جانب منها تتصل بالمصلحة العامة والأخيرة تبرر مباشرة القاضى للوظيفة القضائية على هذا النحو.

المطلب الثانى

مبادئ التنظيم الإجرائى

بعد بيان بعض جوانب الإضراب القانونى فى قانون المرافعات الناشئ عن إعمال التقنيات الذكية الخاصة بالذكاء الاصطناعى فى القضاء فإنه ينبغى دراسة محاولات التنظيم الإجرائى لإعمال أليات الذكاء الاصطناعى فى القضاء عموما وفى اجراءات التقاضى المدنى بصفة خاصة، غير ان هذا التنظيم ينبغى ان يبدأ من فلسفة ومبادئ راسخة– لدى كل نظام قانونى– يبصر من خلالها التنظيم.

وبعبارة آخرى، فإن تحديد فلسفة إجرائية معينة أو بالآحرى مفاهيم محددة للمبادئ الإجرائية والعدالة –فى سياق قانون المرافعات تحديدا– من شأنه التأسيس للاتجاه الذى يمكن السير فيه أو –إن جاز التعبير– مبادئ للتنظيم الإجرائى لإعمال تقنيات الذكاء الاصطناعى فى العدالة.

الفرع الأول

اعتماد النظام القانونى لفلسفة إجرائية محددة لإعمال الذكاء الاصطناعى فى العدالة

نتناول بالدراسة أهمية التنظيم وكيفيته، وننتهى بإجمال المسارات أو الطرق التى ينبغى على النظام القانونى إعتمادها فى سبيل التنظيم.

أولا: كيفية التعامل تنظيميا (تشريعيا وقضائيا) مع الاضطراب القانونى الناشئ عن الذكاء الاصطناعى والتكنولوجيا عموما:

يعد النموذج التشريعى والقضائى عموما فى العديد من دول العالم، فى تفاعله مع الإشكاليات الناشئة عن التكنولوجيا فى القانون، وحاليا –وهو ما يسترعى الانتباه– مع تقنيات الذكاء الاصطناعى، بمثابة رد فعل على التطورات والإشكاليات التى نشأت عن تلك التقنيات، بمعنى عدم وجود نهج معين للتعامل مع تلك التحديات وإنما يتم التعامل مع آثارها، فعلى سبيل المثال – كما يمثل له الفقه[1]– فى التعامل مع تقنية Deep Fake، والتى استخدمها عدد من الأشخاص ليحاكوا الصورة الحية للسياسين فى الولايات المتحدة وإشاعة تصريحات مضللة على لسانهم شخصيا– على النحو الذى تتيحه هذه

[1] Hin-Yan Liu, Matthijs Maas, John Danaher, Luisa Scarcella, Michaela Lexer, Leonard Van Rompaey, Artificial Intelligence and Legal Disruption: A New Model for Analysis, Law, Innovation and Technology, Vol.12, no. 2, 16 September 2020, p.5-7.

التقنية– فكان رد الفعل التشريعى هو بتعديل القوانين حماية للحق فى الحياة الخاصة، وحماية الحياة النيابية، الأمر الذى انتقده البعض[١] على اعتباره انه يمثل رد فعل للتعامل مع آثار تلك التقنيات، دون وجود تنظيم جذرى من شأنه ان يُوجد تنظيم حقيقى لإعمال تلك التقنيات فى المجالات المختلفة، وحتى فى ظل تشريع قانون خاص للمواجهة هذا الأمر Anti Deep Fake Law، فيصبح الأمر أننا بصدد تنظيم للفرعيات بدلا من وضع قاعدة عامة نبدأ منها، وننتهى إلى تنظيم من شأنه –بهذه المثابة – ان يتضمن تنظيم كافة الحقوق والاعتبارات التى تتفرع فى الأساس عن إعمال تلك التقنيات، ويجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى ان جانب من الفقه[٢]–فى وقت سابق نسبيا – قرر ان أى محاولات لوضع قاعدة عامة للتعامل مع التكنولوجيا قانونا هى مسألة حتما ستبوء بالفشل ولن تؤدى إلا إلى وجود قوانين معيبة ومليئة بالثغرات والأولى هو دراسة المبادئ العامة للقانون عموما ولكل فرع خصوصا، فى حين ان الفقه[3] فى الوقت الحالى يقرر عدم

---

[1] Brandie M. Nonecke, Opinion: California's Anti-Deepfake Law Is Far Too Feeble, 5 November 2019, available at: https://www.wired.com/story/opinion-californias-anti-deepfake-law-is-far-too-feeble/ accessed 26 March 2024.

[2] Frank H. Easterbrook, Cyberspace and the Law of the Horse, University of Chicago Legal Forum, 1996, p.207-208.

[3]Margot Kaminski, Technological 'Disruption' of the Law's Imagined Scene: Some Lessons from Lex Informatica, Berkeley Technology Law Journal, Op.Cit., p.884.

ويشير هذا الجانب ان المبادئ العامة التى وضعت وإن تغيرت إجرائيا فى تنظيمها مع السنوات، إلا انها لازالت صالحة من الناحية الموضوعية وخصوصا المبدأ الذى يقرر ان التكنولوجيا على قدر من التأثير ومن شأنها ان تكون فرعا مستقلا من فروع القانون.

صحة هذا الرأى بدليل المحاولات[1] –التى اعتبرها هذا الجانب ناجحة بسبب لتأثيرها فى وضع مجموعة من القواعد الأساسية فيما يتصل بالتعامل مع التقنيات وتنظيمها فى القانون بصفة عامة– مما لا يجعل من وجود المبادئ إشكالية فى ذاتها، غير ان الأمر فى واقع الحال – فى رأيى– يتمحور حول تبنى الاتجاه الذى يرى الأفضل فى التعامل مع التقنيات الذكية البدء من قاعدة عامة انتهاءً إلى الفرعيات وليس العكس، على ان تكون الخطوة الثانية عدم الاكتفاء بتلك المبادئ فيما يتصل بالتقنيات الذكية ولكن أيضا بما يتلائم مع المجال الذى تتفاعل معه وهو القضاء– فى إطار دارستنا– وهو الأخطر لأن الأمر لن يتعلق بحماية حقوق أدبية كالملكية الفكرية مثلا –وإن لزم ان يتضمنها التنظيم فى مرحلة ما– بل إن الأمر يتصل بمباشرة أحد السلطات فى الدولة لولايتها فى فض المنازعات، والقضاء بهذه المثابة يعد أحد عناصر سيادة الدولة.

ثانيا: أهمية وجود قاعدة عامة يبدأ منها التنظيم القانونى لإعمال تقنيات الذكاء:

[1] Joel R. Reidenberg, Lex Informatica: The Formulation of Information Policy Rules through Technology, Texas Law Review, Vol.79, No.3, February 1998, p.554-593.

ينبغى ان يتطور التنظيم الإجرائى –كما الموضوعى– فيما يتصل بالذكاء الاصناعى، ليبدأ من مصطلحات ومبادئ تتشكل منها فلسفة إجرائية واضحة، لينتقل التنظيم من مجرد رد فعل للتعامل مع تبعات التطور التكنولوجى إلى تنظيمها بطريقة فعالة، وتظهر هذه الحاجة للأسباب الأتية:

من جهة أولى، فإن اتباع منجهى تنظيمى (مجزأ) يقوم على التعامل مع الفرعيات – مثل ما نشأ عن الذكاء الاصطناعى من انتهاك الحق فى الخصوصية– من شأنه ان يؤدى إلى **عدم التوزيع المناسب للموارد**[1]، لأنه فى حال اتباع هذا المنهج ستوجه الموارد المالية أو البشرية للتعامل مع التقنية التكنولوجية التى أحدثت التغيير –فى الوقت الحالى– أى الضجة التى أثارتها، فيصبح التنظيم موجه إلى مسارات تم رسمها من قبل التقنية ذاتها، بدلا من توجيه الموارد –وهو الأولى– وفقا لشدة التحدى أو الطبيعة الخاصة للإشكاليات التى فرضتها هذه التقنيات على الأنظمة القانونية، وما يترتب على ذلك من ان التنظيم يعتبر بمثابة رد فعل على تبعات التكنولوجيا، مما يترك التنظيم الإجرائى والقانونى عموما مبعثرا وغير منظم، بالإضافة إلى ذلك فإن الطريقة أو السبيل الذى سوف تتطور به هذه التكنولوجيا وطريقة إعمالها فى النظام القانونى سيكون غير منظم

[1] Hin-Yan Liu, Matthijs Maas, John Danaher, Luisa Scarcella, Michaela Lexer, Leonard Van Rompaey, Artificial Intelligence and Legal Disruption, Op.Cit., p.6.

أو محدد، ويرتب على ذلك اختلاف فى الترتيب، فيكون السلوك وبعد ذلك التنظيم الأمر الذى يجعل – كما يعبر عنه الفقه– الاعتبارات القانونية والدستورية فى مرتبة لاحقة لتطور وإعمال هذه التقنيات، مما يقلل وبشدة من فاعلية التنظيم.

من جهة ثانية، بهذا النهج يتم معالجة الأعراض بدلا من الوقوف على السبب الحقيقى للإشكالية، وهو ما يؤدى إلى تشتيت الانتباه الذى كان ينبغى ان يكرس للتعامل مع جوهر المشكلة، ومما يسترعى الانتباه انه فى غالبية الأحوال لا يكون الإشكالية –بالنسبة للسلطة حال التنظيم –هى التعامل أو تنظيم الطبيعة الخاصة للذكاء الاصطناعى بقدر ما تهدف فى الواقع إلى الحفاظ على استقرار وتماسك النظام القانونى[1]، والحرص على عدم اختلال التوازن القائم بين المصالح فى كمجال معين نتيجة لإعمال تقنيات الذكاء الاصطناعى، وهو ما يترتب عليه ان كافة المحاولات أو الأفكار التنظيمية تتعامل مع الإشكاليات الواقعية الناشئة عن الذكاء الاصطناعى بدلا من التركيز بصورة أعم وأكثر شمولية على طبيعة الخاصة للتحديات التى فرضت نفسها، فكل التنظيمات الموجودة تتعامل بصورة خاصة مع المجال الذى تنطبق فيه التكنولوجيا –وهو أمر لا شك فى أهميته فى رأيى– إلا انها وبذات القدر لا تلقى الضوء إلا نادرا على التحديات الهيكلية والنظامية الناشئة عن هذه التقنيات الذكية.

[1] Roger Brownsword, Law Disrupted, Law Re-Imagined, Law Re-Invented, Technology and Regulation, Vol.1, 2019, p.10.

من جهة ثالثة، يشير الفقه[1] إلى انه بهذه المثابة لايوجد إطار تنظيمى محدد للتعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعى، وان القانون فى أفضل الأحوال يمكنه تحديد الأنماط المشتركة –بصفة رجعية– بين عدد من التقنيات، ويمثل لذلك بأنه هناك العديد من القواسم المشتركة للتنظيم بين تقنيات deep fakeمن جهة، والدعايا الحاسوبية من جهة آخرى من شأن الاعتبارات الفنية للتنظيم لكلاهما ان تتقاطع، وبعبارة آخرى كان يمكن تناولهما بالتنظيم معا فى ذات الوقت، وهو ما يسهم فى توضيح الإشكالية من خلال طرح التساؤل لماذا الافتقار إلى إطار تنظيمى فيما يتصل بتقنيات الذكاء الاصطناعى بالرغم من أنها لا تعتبر الموجة التكنولوجية الأولى التى تتعرض لها النظم القانونية؟، **هل الإشكالية فى الخصائص أو القدرات المتأصلة فى التكنولوجيا ذاتها أم ان الإشكالية تجد أساسها فى انتشار هذه التكنولوجيا فى المجتمع؟**

وأيا ما كانت الإجابة على هذه التساؤلات فإننا أمام مجموعة من الإشكاليات المتداخلة والمرتبطة ببعضها البعض والتى مع وجودها بهذه الطريقة يصعب وضع معايير لتصنيف التحديات التكنولوجية على أساس من: اتساع مجال تأثيرها، وشدة التأثير، ومدة التأثير على النظام القانونى والمجتمع، ويترتب على عدم إمكانية ذلك التحديد صعوبة تقدير ما

[1] Hin-Yan Liu, Matthijs Maas, John Danaher, Luisa Scarcella, Michaela Lexer, Leonard Van Rompaey, Artificial Intelligence and Legal Disruption, Op.Cit., p.7.

إذا كان التحدى أو الإشكالية التى تطرحها تقنية ما سطحية أم أنها بالفعل تتطرح إشكالية هيكلية، فتصبح الإجابة غير ممكنة وغامضة وفى النهاية يتم التغاضى عنها، فى الوقت الذى يشكل فيه تحديد أبعاد وتأثير إشكالية التى تثيرها التقنية إنعكاسا هاما على التنظيم، لأنه إذا كانت إشكالية ذات آثار سطحية فإنه سيتم التصدى لها دون الحاجة إلى إحداث تغيير أو خلل فى التنظيمات القانونية القائمة، أما إذا كانت على العكس من ذلك فإن القانون قد لايكون قادرا على التعامل معها بالأدوات التى تتوافر له فى وقت معين، مما من شأنه ان يلفت النظر ان تلك الإشكالية التى نشأت بسبب الذكاء الاصطناعى وإعماله فى النظام القانونى شكلت اضرابا قانونيا قد ينشأ عنه –بالضرورة مستقبلا– ترسيخ الإشكالية تنظيميا، بما يعنى ان القانون لن يكون قادرا على التعامل معها برمتها the law by itself would be incapable of addressing the entire problem.

من جهة رابعة، إن التركيز على الإشكاليات الناشئة عن التكنولوجيا فى مجال بعينه، وبالتركيز على حماية للحقوق التى تهددها هذه التقنيات دون الالتفات إلى أصل الإشكالية له أثر سلبى على التنظيم من جهة أولى ما يتصل بتحديد الأولويات التى يأخذها المشرع فى الاعتبار، ومن جهة ثانية، ما يتصل بالتركيز بصورة أساسية على المسائل العملية أو قريبة المدى. ومثال ذلك الأسئلة التى تعرض بصفة منتظمة فى النقاش القانونى فقها أو عملا حول الذكاء الاصطناعى، كمسائل المسؤولية الناشئة عن امتلاك الذكاء

الاصطناعي للسلطة التقديرية التي من شأنها ان تكسر علاقة السببية التي يتم الاعتماد عليها تقليديًا لإثبات الخطأ والتعويض[١].

هذه التساؤلات تعد المجال الخصب الذى يصطدم فيه القانون بالذكاء الاصطناعى، ويشير الفقه إلى ما يعتبر تحديات فرعية، أو مسائل تأخذ المرتبة الثانية فى اهتمام المشرع، على ان هذه المسائل يمكنها –فى ذاتها– ان تغير التنظيم القانونى بأكمله، غير أنه فى الواقع يتم تنحيتها لتشكل جوانب أخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعى.

وأخيرا، إن هذا المنهج المجزأ– أو التعامل مع الإشكالية العملية الناشئة عن تقنية أو تكنولوجيا معينة نظريا تفترض حالة ركود stasis فى الواقع على مستوى التكنولوجى، والقانونى، والمجتمعى كذلك، لكن فى الواقع هذا الأمر –افتراض الركود– هو أمر بعيد كل البعد عن الصحة، وذلك بسبب[٢]:

- التطور المستمر فى التكنولوجيا:

التكنولوجيا تتطور بسرعة رهيبة ولا أدل على ذلك فى الاجراءات المدنية من طرح الالكترونية فى أداء العدالة للنتقل من الورقيات إلى الدعمات الإلكترونية مع إمكانية

[1] Hin-Yan Liu, Matthijs Maas, John Danaher, Luisa Scarcella, Michaela Lexer, Leonard Van Rompaey, Artificial Intelligence and Legal Disruption, Op.Cit., p.8.
[2] Ibid.

إتمام بعض الاجراءات إلكترونيا عن بعد بضوابط معينة، وهذه الاجراءات مثل: إيداع المطالبة القضائية والإعلان، وإمكانية انعقاد الجلسات عن بعد جزئيا بمعنى ان كل أطراف الخصومة حاضرون فى القاعدة وأحد الخصوم أو حتى الشاهد لسبب أو لأخر لم يتمكن من الحضور شخصيا فتم الاستعاضة عن حضوره بتقنية الفيديوكونفرس وكانت تلك التكنولوجيا فى نهاية التسعينات وبداية الألفينات ثم بعد ذلك تم طرح فكرة المحاكم غير المتزامنة واللجوء إلى الوسائل البديلة لفض المنازعات إلكترونيا، انتهاء حاليا إلى آخر تطور وهو طرح الذكاء الاصطناعى كوسيلة مساعدة للقاضى تمهيدا بعد ذلك ليحل محل القاضى بصورة كاملة فى اصدار القرار أو الحكم القضائى وكل هذا التطور – مع تفاوت تطبيقه من دولة لأخرى غير ان وصوله لكل الدول وأنظمتها القانونية هى مسألة وقت فى رأيى– ظهر واستمر فى خلال ١٠ إلى ٢٠ عام ، والشاهد ان خلال فترة زمنية يسيرة –فى مجالات آخرى قد يستغرق التطور بين أول وآخر صورة ٥ سنوات كما فى التطور القانونى لتنظيم deep fake–.

- تطور النظام القانونى نفسه لمواكبة التكنولوجيا:

فاستجابة لهذه التطورات، يتطور النظام القانونى فأقر الإلكترونية فى اجراءات التقاضى خاصة فى أعقاب جائحة كوفيد ١٩ فى كل النظم القانونية فى كافة دول العالم، كما أقر

إمكانية الإستعانة بوسائل الاثبات الإلكترونى، وحاليا بصدد التنظيم القانونى–دوليا على الأقل– لتنظيم إعمال تقنيات الذكاء الاصطناعى فى التقاضى المدنى.

ومما يعزز من هذا التطور انه اجتماعيا قبل ان تطرح كل هذه التقنيات باختلاف مراحلها نفسها فى النظم القانونى أو غيره، فإنها قد لاقت قبولا مجتماعيا بصورة مسبقة، وإذا طرحنا الجانب المجتمعى، فإن الإشكاليات القانونية الناشئة عن الذكاء الإصطناعى تجد أساسها فى التطور التكنولوجى الذى يطرح –بين كل فترة زمنية وآخرى بحسب التطور– مجموعة من الأسئلة أو التحديات التى ينبغى ان يواجهها النظام القانونى.

فالتنظيم القانونى أو الإجرائى خصوصا الذى يتم بمجرد وجود التطور الأحدث فى وقت معين من شأنه بالفعل ان يحل–وقتيا– المشكلات العملية التى صاحبت التطور التكنولوجى فى تلك النقطة، لكنه وبذات القدر يؤدى إلى عرقلة كل محاولات التطور القانونى وذلك من خلال إعاقة أى محاولة فى الصياغة للتنبؤ بالعقبات القانونية التى قد تنشأ فى المستقبل، ومحاولة تنظيم قاعدة مسبقة لها.

لكل مع هذا الكم الهائل والمتسارع من التطور الذى فرضته تقنيات الذكاء الاصطناعى، فإن موقف النظام القضائى والمبادئ الإجرائية فى هذا الصدد، إن الأمر –فى رأيى– تارة بعيدا عن التكنولوجيا بصورها، وتارة كنتيجة مترتبة على وجودها يعتمد على المبادئ والمصالح التى يوليها النظام القانونى الحماية والأهمية، وقد يبدو الأمر على قدر من

البساطة لأن الإجابة بطبيعة الحال ستكون العدالة، أى تحقيق العدالة بكفاءة وفاعلية وبأقل تكلفة ممكنة وإجمالا تحقيق كافة عناصر الحق فى اللجوء إلى القضاء، غير ان واقع الأمر ان مضمون هذه المبادئ يختلف من نظام إلى آخر، وحتى إن اتحدت فى مفهومها أو بالآحرى طريقة إنفاذها، فينبغى ان يتم التركيز على مفهوم الشرعية فى هذا الصدد، ووضع إطار محدد لأى إشكاليات –تتصل بالمفاهيم – يواجهها النظام القانونى وذلك : حتى لا تنتقل الإشكاليات من الواقع القانونى التقليدى إلى الواقع الافتراضى ومازالت الإشكالية قائمة بما يترتب عليها من آثار من جهة أولى، من جهة ثانية فإن الوقوف على هذه الإجابات أو هذا التحديد من شأنه ان يتيح المجال لنظرة واضحة للتنظيم فى وجود التقنيات الذكية، ذلك انه من خلال التحديد يتضح ما إذا كان الأمر يتصل بالحفاظ على الاستقرار القانونى فى المجتمع أم التعامل مع الطبيعة الخاصة للتقنيات الحديثة، ولكل من الفرضين اتجاه مختلف وفلسفة مختلفة تماما تشريعيا وقضائيا،وأخيرا، فإن هذا –فى رأيى– يعتبر تفصيل العنصر الثانى الذى أوضح انه للتعامل مع التقنيات الذكية فى الاجراءات القضائية –بعد تحديد مفهوم العمل القضائى– "ينبغى تحديد ما هو ضرورى وما لا يعد ضروريا"[1]، فمن خلال الإجابة على هذه التساؤلات أو وضع فلسفة واضحة فإن ذلك من شأنه ان يفسح المجال لفهم "التصميم

[1]Chef Justice Robert French, 'Perspectives on Court Annexed Alternative Dispute Resolution', Op.Cit., p.5.

المتوقع للاجراءات حال التطور" –إن جاز التعبير– والأهم من ذلك المصدر الذى ستستمد منه تلك الاجراءات شرعيتها هل هو تقبل المواطنين للاستجابة للتطور فى ظل التقبل المجتمعى عموما للأليات الذكية إلى جانب ما توفره من حلول عملية وبحق، أم ان –بالرغم من التطور– تُستمد الشرعية من احترام النظم والمبادئ القائم عليها النظام الإجرائى؟[1]، فهذا التحديد يسهم فى وضع صورة جلية للمبادئ التى يقوم عليها التنظيم الإجرائى.

ثالثا: ماهية الفلسفة الإجرائية لتنظيم إعمال الذكاء الاصطناعى فى القضاء:

والإجابة على هذا التساؤل متروك للنظام القانونى (المشرع –النظام القضائى) فى كل دولة من خلال محورين:

١. المحور الأول: التحديد الواضح غير المبهم للمبادئ الإجرائية ابتداءَ، قبل تناولها من منظور التقنيات الذكية أو التكنولوجيا عموما وهو ما يشكل بيان أهمية التنظيم السالف دراسته تطبيقيا:

[1]Avital Mentovich, J.J. Prescott, Orna Rabinovich-Einy, Legitimacy and online proceedings: Procedural justice, access to justice, and the role of income, Law & Society Review, Wiley Periodicals LLC, No.57, 2023, p.189-213.

بالتطبيق على المثال الخاص بحدود ومدى سلطات القاضى فى الخصومة وتغير طبيعتها السابق الإشارة إليه.

فمع التسليم ان فى بعض الأوقات– وهو الطبيعى فى ظل نظام إجرائى ديناميكى– من المتصور ان تتغير أو يتطور مبدأ إجرائى عموما لمواجهة مستجدات يفرضها الواقع القانونى– كما هو الحال فى نظام المتقاضين بأنفسهم فى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة– إذ فرض على القضاه تغيرا فى طريقة وأساليب العمل لمواجهة تلك الظاهرة مع الحفاظ على مصلحة العدالة بالمفهوم العام، وهذا يوضح التغير فى المفهوم فى مسألة مستقلة تماما عن التكنولوجيا، لكنها تشكل فى ذات الوقت اضطرابا قانونيا.

غير انه فى أحيان آخرى تكون التكنولوجيا هى السبب الرئيسى والوحيد لحدوث الاضطراب القانونى، وهو الحال فى انعقاد الجلسات عن بعد بصفة كاملة(فى هذ الفرض لن يكون أيا من أشخاص الخصومة فى المحكمة، لكن ستنعقد الجلسة إلكترونيا– كما قد يتم ذلك بطريقة غير متزامنة).

لكن فى أحوال آخرى – وهو الفرض الذى أود الإشارة إليه– يكون المبدأ أو الإجراء ذاته بحاجة إلى تحديد وبيان موقف النظام القانونى منه استقلالا عن أى اعتبارات سواء كانت واقعية أو تكنولوجية، **وذلك حتى لا تنتقل إشكالية تحديده وبيان معالمه من البعد**

الحقيقى الواقعى إلى البعد الافتراضى مضافا إليها إشكالية تحديد مضمونه من منظور تكنولوجى.

والمثال الذى أسوقه فى هذا الصدد توضيحا لهذا النظر هو "المرافعات الشفوية فى الخصومة المدنية"، بعيدا عن الذكاء الاصطناعى وبعيدا عن الإلكترونية فى اجراءات التقاضى من البداية، تناولت الدراسات مفهوم شفوية المرافعة ومدى أهميتها فى الاجراءات المدنية التى يغلب عليها عملا أمام المحاكم المرافعات الكتابية، واستفاض الفقه[١] الذى يتمسك بإعمال المرافعات الشفوية فى الاجراءات بجدواها وأوضح أهميتها وأنه لا يمكن الاستعاضة عنها بصورة كلية بالمرافعات الكتابية، وبقى الأمر عند هذا الحد، وعندما تم تقديم التكنولوجيا فى القضاء المدنى، وانه بطبيعة الحال فى مرحلة ما أو على أحسن تقدير بالنسبة لبعض القضايا يمكن ان يغيب تماما مبدأ شفوية المرافعات أو ان ينحصر لتتم المرافعة شفويا فى جلسة واحدة فقط، لتتناول الدراسات هذا الأمر بالتدليل أيضا على أهمية المرافعات الشفوية فى القضاء المدنى وأنه لا يمكن الاستغناء عنها ولا إسقاطها

[١] هناك العديد من الدراسات فى هذا الامر، أذكر منها:

- Wagoue Tchokotcheu, l'oralité dans le procès civil: Plaidoyer pour la reconsidération de l'oralité à la lumière du procès equitable, Thése, université de Nantes, 2016.
- Guide on Article 6 of the European Convention on Human Rights (Right to a fair trial (civil limb)), European Court of Human Rights, Updated 30 April 2022.

من المنظومة، فى الوقت الذى يبحث فيه جانب آخر[1] هذه الأهمية بالنسبة لكافة الاجراءات القضائية عموما، ليقرر جانب ثالث[2] –قد يكون متحمسا بشدة للتكنولوجيا فى التقاضى أو لا ولكن على مستوى المبدأ– لينادى بوضع تحديد–له وجاهة وبحق– حول مبدأ شفوية المرافعات، وذلك من خلال محاولة وضع حدود لمجال إعماله، وبيان أحوال آخرى يمكن عدم إعماله فيها.

والشاهد ان التساؤل–فى رأيى – ليس فى الوصول لأهمية مبدأ الشفوية والقيمة التى يوليها له النظام القانونى باعتباره مثال، ولكن لبيان الأهمية العملية للدخول فى التنظيم ومواكبة التطورات بمصطلحات ومبادئ وفلسفة إجرائية ثابتة فإن من شأن ذلك ان يوفر الوقت والجهد ويوجه الدراسات الفقهية –فى مرحلة التطوير– إلى اتجاهات أهم كأليات تطويع التكنولوجيا لقيم ومبادئ النظام الإجرائى أو القانونى، لأنه بالضرورة فى هذه المرحلة يكون قد تم الاتفاق والتأسيس للمفاهيم والمبادئ، ومن جهة آخرى من شأنه التحديد ان يقلل من نطاق الإشكاليات التى من شأنها ان تظهر على السطح، وإن كان وجودها حتما أمر لا مفر منه، لكنها ستكون من طبيعة مختلف ولن نبقى فى الإطار– البدائى إن جاز التعبير– الخاص بتحديد المفاهيم والمبادئ الأساسية.

[1] Hervé Croze, Essai de construction d'une procédure civile minimale, La semaine Juridique, édition générale, 1 Juillet 2019, N.26, p.718.
[2] Mark Spottswood, Live hearing and paper trials, Florida state university Law review, Vol.38, Summer 2011, p.828- 882.

٢. المحور الثانى: كيفية التفاعل / التنظيم الإجرائى لإعمال تقنيات الذكاء الاصطناعى فى القضاء:

فيكون النظام القانونى والإجرائى أمام اختيار مما يلى (Approach):

- الفرض /المسار الأول:

ان يتقبل النظام القانونى التغير فى مسائل كانت تعد ثابتة بالنسبة له سابقا كمسألة حدود سلطة القاضى، وبالتالى تأتى القواعد التشريعية فيما بعد مشايعة للصورة الجديدة لأداء القاضى، وهنا يكون الأثر الناشئ عن الاضطراب القانونى بفعل التقنيات الذكية قد تحقق فى صورة تغيير لجانب من المفاهيم أو المبادئ القائمة وانعكاس ذلك بالتبعية على التطبيق.

- الفرض / المسار الثانى:

ان النظام القانونى –حتى ولو تقبل التغيير فى جانب معين– إلا انه لديه مجموعة من المبادئ يرفض بشدة تغييرها أو –إن جاز التعبير– المساومة عليها أو تغييرها(حتى فى المضمون) لصالح آمال تتصل بالفاعلية أو التطور مثلا. ففى هذا الفرض لن تستجيب النظم القانونية للتطوير فيما يتصل بالمبادئ التى لا تقبل التنازل عنها، أو –وهو الأغلب منطقا– ستتقبل التطور وتحتويه لكنها فى وضع التنظيم المتطور لاجراءات التقاضى

سيتم ذلك انطلاقا من عقيدة وفلسفة راسخة للحفاظ على مبادئ معينة، وبالتالى سيطوع التنظيم التكنولوجيا– كلما أمكن ذلك– للمبادئ التى يتمسك بها وليس العكس.

وفى رأيى سواء اتبع النظام القانونى فى دولة ما أى من المساريين السالفين، أو حتى تم إعمالهما معا فى نفس النظام ولكن بصدد مبادئ أو مسائل مختلفة، فإن الأمر لا يعكس أو يتعلق بعدالة أو عدم عدالة القضاء ابتداءً، بقدر ما يتصل بوضوح النظرة التى ستنعكس على التنظيم حتما لأنه سيأتى منسجما وواضحا فى اجراءاته التى تسير على نهج واحد وثابت لأنها لم تتبع المسارات التى تنظمها التكنولوجيا (أى لم تركز على إعمال التقنيات الذكية فى المقام الأول)، ولكن وظفت الأخيرة وفقا لأيدولوجيتها من جهة، ومن جهة آخرى وبذات القدر طالما انه لا ضرر فى اختيار أيا من المساريين فى التنظيم، إلا ان النتائج حقيقة مختلفة، لأن كل النظم القانونية وما تتضمنها من اجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن القانونى وسيادة القانون، هذه الأهداف ستتحقق تلقائيا أو بسهولة نسبية إذا كان التنظيم انطلاقا من نظرة واضحة، أما إذا كان التنظيم غير قائم على منظومة مبادئ ومفاهيم واضحة ولكن اتباعا فقط للتكنولوجيا فسيكابد النظام لتحقيق هذه الاعتبارات، وإن حققها سيواجه صعوبة فى التأصيل لها وتوضيحها.

الفرع الثانى

سبل التنظيم الإجرائى لإعمال تقنيات الذكاء الاصطناعى فى العدالة

تتعدد المحاولات لوجود أليات للتطنيم والرقابة على إعمال تقنيات الذكاء الاصطناعى فى العدالة، يمكن رد سبل التنظيم بصفة أساسية إلى المواثيق الأخلاقية للتعامل مع الذكاء الاصطناعى وما يتفرع عنها من مبادئ، إلى جانب التحديات التى تواجهها محاولات تنظيم إعمال تقنيات الذكاء الاصطناعى.

ونتناوله تطور هذه الطرق بغرض إعمال تقنيات الذكاء الاصطناعى فى العدالة/القضاء، وهو ما يعتبر فى مرحلة هامة لتدرج محاولات النظيم تطبيقا لمبادئ التنظيم الإجرائى، وذلك على النحو التالى.

أولا:المواثيق الأخلاقية بشأن استخدام الذكاء الاصطناعى فى العدالة:

تعتبر من إحدى أليات التنظيمية للتعامل مع الذكاء الاصطناعى هو أخلاقيات أو المبادئ الأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعى، على الأقل يوجد ٢٥ وثيقة تحدد

المبادئ الأخلاقية للتعامل مع الذكاء الاصطناعى[١]، ويشير الفقه[٢]ان التعامل مع كافة ما ورد فى كافة المواثيق الأخلاقية من مبادئ قد تتداخل فيما بين بعضها البعض هو إشكالية فى ذاته، على انه يمكن الإشارة إلى المبادئ التى أقرتها المفوضية الاوروبية لكفاءة العدالة (CEPEJ) التابعة للاتحاد الأوروبى، والتى حددت خمسة مبادئ أساسية ومنهجية ينبغى مراعاتها عند المعالجة الألية للقرارت والبيانات القضائية من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعى[٣].

١. احترام الحقوق الأساسية للمتقاضين Respect for fundamental Rights :

ففى إعمال الذكاء الاصطناعى ينبغى ان يتم تصميم وتنفيذ تقنيات الذكاء الاصطناعى والطريقة التى يتم إعماله بها للقيام بالخدمات المختلفة بطريقة تتلائم مع الحقوق الأساسية

[1]The Institute of Electrical and Electronics Engineers (IEEE), the European Union and the Council of Europe. The Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ) of the Council of Europe has addressed the issue. CEPEJ's Working Party on Quality (GTQUAL) developed ethical principles for the use of AI in the administration of justice, European Ethical Charter on the Use of Artificial Intelligence in Judicial systems and their environment. Strasbourg, Council of Europe 2019.
A.D. (Dory) Reiling, Courts And Artificial intelligence, Op.Cit., p.5.

[2] A.D. (Dory) Reiling, Courts And Artificial intelligence, Op.Cit., p.5.

[٣] د. إيناس بنت خلف الخالدى، حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعى فى العمل القضائى – قراءة قانونية فى الميثاق الأخلاقى الأوروبى بشأن استخدام الذكاء الاصطناعىAI فى النظم القضائية وبيئتها CEPEJ، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، عدد١١٦، المجلد ١٠، مارس ٢٠٢١، ص١٦٤ وما بعدها.

مثل: (الخصوصية، والمساواة أمام القانون، كل ما يتصل بالمحاكمة العادلة من حقوق وضمانات، وكذلك استقلال القضاء فى اصدار الأحكام.

وفى هذا الاتجاه يشير الفقه[1] إلى ان الاتحاد الأوروبى فى تنظيمه للمبادئ الأخلاقية لإعمال الذكاء الاصطناعى فى إطار من الحقوق الأساسية ومن ضمنها الحق فى المحاكمة العادلة، فإنه ينبغى قياس تأثير تلك الأليات على الحماية القضائية الفعالة من جهة، والتأكيد على ان يتم إعمال تلك التقنيات بما يحفظ الحقوق الأساسية للمتقاضين من جهة آخرى، وبعبارة آخرى، ينبغى ان يظل العنصر البشرى هو محور التنظيم فى إعمال أليات الذكاء الاصطناعىHuman–Centric Approach، وفى هذه النقطة بالتحديد للتأكيد على أنها أليات يمكن للمتقاضين إعمالها بأمان وسهولة وثقة مما يضمن بنسبة كبيرة احتمالية تقبل المتقاضين لإعمال أليات الذكاء الاصطناعى.

٢. المساواة Equal Treatment

[1]Joana Covelo de Abreu, The "Artificial Intelligence Act" Proposal on European e-Justice Domains Through the Lens of User-Focused, User-Friendly and Effective Judicial Protection Principles, In: Sousa Antunes, H., Freitas, P.M., Oliveira, A.L., Martins Pereira, C., Vaz de Sequeira, E., Barreto Xavier, L. (eds) Multidisciplinary Perspectives on Artificial Intelligence and the Law. Law, Governance and Technology Series, vol 58, Springer, 2024, p.403.

لابد من تجنب التمييز بين الأشخاص والجماعات الذين يكونوا فى حالة خطر حقيقى، الخوارزميات قد تكون هى السبب لأن التحيز قد يجد مصدره فى الخورزميات ذاتها، ذلك ان من خلال قدرة أساليب المعالجة يمكن لهذه الأليات التعرف على أنماط التمييز لذا ينبغى التأكد من ان الخوارزميات لا تؤدى إلى زيادة حدة هذا التمييز ولا تؤدى إلى تحليلات حتمية، إن أمكن استخدام تلك التقنيات فى تشجيع التحليلات لمكافحة هذا التمييز[١].

وفى إطار من قواعد قانون المرافعات[٢] فإن المساواة أمام القضاء لا تعنى فقط كفالة حق كافة المواطنين فى اللجوء إلى القضاء بدون تمييز، ولكن أيضا فى سبيل تدعيم هذه المساواة، هو المساواة بين المتقاضين طالما كانوا فى نفس الظروف، وهو ما ينعكس فى تنظيم اجراءات ومواعيد التقاضى، إلى جانب تكريس مبدأ حياد القاضى باعتبار ان "المساواة بين الخصوم هى المظهر الملموس لحياد القاضى"، والحياد يعد نقيض التحيز.

٣. الأمن المعلوماتى Data Security

[١] د. إيناس بنت خلف الخالدى، المرجع السابق، ص١٦٦

[٢] د. آمال الفزايرى، ضمانات التقاضى –دراسة تحليلية مقارنة، منشأة المعارف بالاسكندرية، بدون سنة النشر، ص٤٥.

يجب ضمان أمن المعلومات عند الوصول للأحكام القضائية والبيانات، وذلك بأن تكون المصادر والبيانات موثوقة، كما يجب ان يتم التعامل بصورة خاصة مع البيانات التى لا يمكن تغييرها، فلابد ان يتم استخدامها من خلال نماذج تقنية خاصة، وفى بيئة تكنولوجية آمنة.

٤. الشفافية Transparency

البيانات المعالجة ألياً ينبغى ان تتمتع بالشفافية، وان يُلم الأشخاص بكيفية أدائها للمهام التى تقوم بها فلا تكون مبهمة، ينبغى ان تتاح وسائل للرقابة أو المراجعة الخارجية External Audits، الشخص الذى يقوم باستخدام الخورزميات ينبغى ان يعلن أو يفصح عن الاختيارات التى تم اتخاذها، والبيانات والنماذج التى تم تغذية الخوارزميات بها، وذلك للمتعاملين مع هذه الخوارزميات بصورة كاملة، بطريقة مناسبة وفى وقت ملائم، لأن هذا الإعلان أو الافصاح من شأنه ان يمكن الأطراف الآخرى من الوقوف على الأسباب –إن اقتضى الأمر– التى أدت إلى إتخاذ القرار بصورة معينة مما من شأنه ان يضمن حماية قانونية فعالة فى مواجهة القرارات التى أتخذتها الخوارزميات، مع إمكانية مراجعتها من قبل المحكمة، وشفافية الخوازميات بهذا المفهوم ولهذه الأهداف هو مبدأ ثابت فى دولة هولندا.

٥. التحكم فى الذكاء الاصطناعى من قبل المستخدم AI under user control"تحت سيطرة المستخدم"[١]

مبدأيا –على الأقل فى البداية– لا يجب اعتبار ان الحل القانونى هو القرار الصادر عن الخوارزميات، ذلك ان الحاسب فى ذاته لا يستطيع ان يقرر بنفسه، وبعبارة آخرى لا يجب ان يُوخذ القرار الذى صدر عن الخوارزميات بصورة مسلم بها، وتأسيسا على ذلك لابد ان يكون للمستخدمين القدرة على ان يتخذوا قرارا مخالفا للنتيجة التى انتهت إليها الخوارزميات بدون أى صعوبة وذلك من خلال التنبيه عليهم بأن القرارت الصادرة عن الذكاء الاصطناعى غير ملزمة.

وهو الأمر الذى عرض فى الولايات المتحدة نتيجة لاستخدام تطبيق COMPAS وما يتصل بعدم العلم بألية عمله وما من شأن ذلك ان يشكل من خطر على اعتبارات المحاكمة العادلة، ولذات الغرض فإن المجلس الدستورى فى هولندا على سبيل المثال، فى توصيته باتباع مبادئ الحوكمة وبالتبعية وبصفة خاصة إنفاذ مبدأ القرار المسبب، واعتبارات حسن النية فى التصرفات، قرر ان تلك المفاهيم ينبغى ان يتم تفسيرها تفسيرا ضيقا فى سياق الإلكترونية أو الرقمنة، وهو ما يعنى–من بين أمور عدة– ان القرار الصادر ينبغى ان يبين أى مجموعة من القواعد (الخوارزميات) تم اعتمادها للوصول

[١] د. إيناس بنت خلف الخالدى، المرجع السابق، ص١٦٥.

للقرار، وما هى البيانات التى تم الحصول عليها حال ما إذا تم الوصول إلى البيانات من جهات آخرى، وترجع أهمية [1]ذلك إلى تقوية موقف المواطنين فى مواجهة القرارات المميكنة التى يتم إعمال تقنيات الذكاء الاصطناعى فى الوصول إليها، مما من شأنه ان يفتح لهم المجال لمناقشتها أو التظلم منها أو الطعن عليها، وفى كل الأحوال لا يجوز ان ينافي استخدام الذكاء الاصطناعي الحق فى اللجوء إلى القضاء والمثول أمام المحكمة وحضور جلسات المحاكمة بشخصه على نحو ما تحدده م ٦ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان.

إلى جانب الاعتبارات التى تتصل بالوقوف على أسباب القرار وكيفية اتخاذه، فإنه للذكاء الاصطناعى أخطاء وبالتالى فلا يمكن الاعتماد عليه بصورة كلية دون مراجعة، ذلك انه من القصور الذى ظهر فى تطبيق أليات الذكاء الاصطناعى فى الولايات المتحدة[2] وانجلترا، أنه يتم الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعى فى حساب النفقة تأسيسا على

[1] A.D. (Dory) Reiling, Courts And Artificial intelligence, Op.Cit., p.5.

[2] A relatively simple piece of IT determines the financial capacity of (ex)-spouses in maintenance proceedings. The parties fill in a PDF form, and the IT calculates the resulting capacity. Due to a small mistake, which went unnoticed, incorrect calculations were made in 3,638 cases between April 2011 and January 2012, and between April 2014 and December 2015. Debts, instead of being deducted, had been added to the assets, so the assets taken into account were too high. In cases that were still pending, this could still be corrected. However, incorrect decisions were issued, and presumably complied with, in more than 2,200 cases.
A.D. (Dory) Reiling, Courts And Artificial intelligence, Op.Cit., p.5.

معلومات تتصل بدخل الزوج السابق ، من خلال ملف PDF يتم رفعه على منصة المحكمة، ولخطأ ما فى الخوارزميات، تم حساب النفقة بصورة خاطئة لمدة عام وذلك لعدد كبير من القضايا دون ان ينتبه أحد لهذا الخطأ.

ثانيا: مدى كفاية المواثيق أو المبادئ الأخلاقية لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعى عموما وفى العدالة بصفة خاصة:

تعتبر المواثيق أو التوجيهات الأخلاقية هى رد الفعل الأول على وجود أليات الذكاء الاصطناعى فى الحياة القانونية بصفة عامة، وتعتبر مجموعة من المبادئ التى تصيغها الدول أو اللجان التى يعهد إليها بهذا الأمر، وأيضا المنظمات التى لا تهدف إلى الربح، وبهذه المثابة لا يمكن ان يقلل من أهميتها فى التنظيم ويُعبر عنها بوصفها Soft Law، وتوجد صياغات متعددة للغاية لتحديد مبادئ، أو معايير لهذه الأخلاقيات، ويتم اللجوء إليها –أو إعتماد أحدها، لمعرفة كيفية تنظيم وتطبيق نظام يعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعى لاتخاذ القرار، أو لدعم اتخاذ القرار[١].

[١] على سبيل المثال كندا تعتمد ثلاثة وثائق تحدد"أخلاقيات التعامل مع الذكاء الاصطناعى"
Algorithm Watch, AI Ethics Guidelines Global Inventory, available at: **https://inventory.algorithmwatch.org/about**. The Canadian Guidelines listed include three documents from the Government of Canada (including the Directive on Automated Decision-Making), the Montreal Declaration, an advisory statement from the National Research Council and a White Paper from the Centre for International Governance Innovation.

تتباين الوثائق أو التوجيهات الأخلاقية بشدة فى نطاقها ومضمونها، وتركز إجمالا على الالتزام بحقوق الانسان، الشفافية، والموثوقية فى التقنيات الذكية، ولعل أبرزها هو الصادر عن لجنة الخبراء باللجنة الأوروبية[1]– السابق العرض لمجملها– كما يأتى مع هذه المبادئ "قائمة تقييم" تفصيلية[2]Assessment List ويقوم بإعمالها عدد من المنظمات وأيضا الحكومات، لتقييم أنظمة الذكاء الاصطناعى المزمع اعتمادها، وذلك للوقوف على المخاطر التى قد تتولد عن نظام بعينه، وكيفية التعامل مع هذه المخاطر، ويجدر الإشارة فى هذا الصدد –وهو ما ينطبق على كافة المواثيق المشابهة– لم يتم صياغتها أو تقديمها لتشكل قانونا ملزما وهو ما عبرت عنه نصوص الميثاق الصادر عن لجنة الاتحاد الأوروبى السابقة من ان هذه المبادئ وطريقة القياس الملحقة هى أداة تقييم أو قياس ذاتى[3].

[1]"Ethics Guidelines for Trustworthy AI, By the European Commission's High-Level Expert Group (HLEG) on Artificial Intelligence.

[2] Nathalie A. Smuha, The EU Approach to Ethics Guidelines for Trustworthy Artificial Intelligence A continuous journey towards an appropriate governance framework for AI, Accepted for publication in CRi - Computer Law Review International, August/2019, p.14.

[3]"self-assessment…intended for flexible use: organizations can draw on elements [from the Assessment List] ...as they see fit."

ويشير تقرير لجنة للاصلاح التشريعى فى كندا[1]، إلا ان هذه الطريقة فى التنظيم لإعمال تقنيات الذكاء الاصطناعى تأسيسا على الأخلاقيات هى الطريقة التى تفضلها الحكومات، لعدد من الأسباب:

- الاعتقاد ان التنظيم القانونى المعتاد قد يثبط من الاستثمار والابتكار.
- الاعتقاد بأن التقنين التشريعى لن يمكنه مواكبة التطورات التكنولوجية السريعة، أو قد يؤدى إلى نتائج عكسية.
- أو انه لم يحن الوقت بعد لتقنين أليات الذكاء الاصطناعى.
- محاولة تجنب التنظيم القانونى من أساسه
- تفضيل إلغاء القيود التنظيمية واعتماد التنظيم الذاتي أو الحوكمة التي يحركها السوق.

ومع ذلك فقد تم توجيه انتقادات شديدة للاعتماد الكلى على المواثيق الأخلاقية للتعامل تنظيميا مع الذكاء الاصطناعى، وتركز هذه الانتقادات على نقطة أساسية مفادها ان تلك الطريقة غير كافية للتعامل مع أو تخفيف الأضرار الناشئة عن الذكاء الاصطناعى، وذلك بسبب افتقادها إلى التنظيم المحدد بالإضافة إلى اعتمادها الكامل على تطبيقها إراديا، ومثال عدم التفصيل هو عدم وضع تعريف أو تحديد للمصطلحات، مثلا ان تكون

[1] Law Commission of Ontario, Regulating AI- Critical Issues And Choices, LCO issue paper, April 2021, p.24-25.

تقنيات الذكاء الاصطناعى "قانونية"، لكنه لا يبين القوانين أو اللوائح الواجبة التطبيق فى هذا الصدد من ناحية أولى.

ومن ناحية ثانية لا تتمتع هذه المواثيق بقيمة قانونية حقيقية، ذلك انه إذا خالفت أى حكومة مبدأ من هذه المبادئ، فلا توجد أليات تضمن احترام التدابير "المقترحة" من قبل هذه المواثيق، كما ان الحكومات التى تتبنى هذه الطريقة دون غيرها تقع تحت شبهة التعبير الأتى:" تتحول إلى ستار من الدخان لبيئة تقنية غير منظمة"[١]، وأهم من ذلك انه بانتفاء هذه القيمة، تفتقد معها تلك التقنيات المثوقوية العامة والقانونية[٢] public and legal accountability.

ثالثا: التنظيم التشريعى للذكاء الاصطناعى:[٣]

١. الهدف:

فى وضع قواعد لتنظيم إعمال الذكاء الاصطناعى فى الدولة عموما، وفى القضاء بصفة خاصة فإن هذا التنظيم يبدأ من نقطة هامة مؤداها: محاولة تحقيق الاستفادة القصوى

[1] Law Commission of Ontario, Criminal AI Issue Paper, p. 31-35. Available at: https://www.lco-cdo.org/en/our-current-projects/crimai/

[2] Law Commission of Ontario, Regulating AI- Critical Issues And Choices, LCO issue paper, April 2021, p.25.

[3] Itsiq Benizri, Arianna Evers, Shannon Togawa Mercer, Ali A. Jessani, A Comparative Perspective on AI Regulation, Monday, July 17, 2023, available at: https://www.lawfaremedia.org/article/a-comparative-perspective-on-ai-regulation

من الايجابيات المحتملة لتقنيات الذكاء الاصطناعى، وفى نفس الوقت محاولة تقليل أو الحد من مخاطرها أو أضرارها قدر الإمكان، مع الأخذ فى الاعتبار ان وضع أفكار جديدة (تنظيميا) موضع التنفيذ Operationalizing New Ideas هو أمر يشكل فى ذاته تحديا فى كل مشاريع الإصلاح القانونية، وهو أمر لا يقتصر فقط على القوانين التى تنظم تقنيات الذكاء الاصطناعى تحديدا.

التحديات: النقطة الثانية، والتى تعبر عن التحديات ونشير إليها كما صاغها تقرير الاصطلاح التشريعى فى كندا، ان المشرع فى تنظيمه لإعمال تقنيات الذكاء الاصطناعى يواجه تحديا يتمثل فى انه من المطلوب منه القيام بهذه التنظيم فى أسرع وقت لتكتولوجيا لا تتوقف عن التطور فى فترات زمنية قصيرة للغاية، وفى ظل عدد من الضغوطات مثل البيروقراطية، عدم توافر معلومات كافية ومحددة حول تلك التقنيات، القواعد القانونية والتنظيمات الموجود بالفعل والتى فى أحيان كثيرة تكون قديمة وغير مواكبة للتطورات، مصادر التنظيم المحدودة والمبهمة.

٢. **الوسيلة:**

تعمد مختلف دول العالم –ومن ضمنها مصر– إلى إنشاء لجان أو هيئات تختص بدراسة ما يتعلق بالذكاء الاصطناعى ومحاولة تنظيمه تشريعيا.

وفى ذات الاتجاه قامت دولة كندا[١] –فيما يتصل بالقضاء/العدالة تحديدا– إلى إنشاء هيئة أو وكالة للاصلاح التشريعى تختص بتطوير القانون والحق فى اللجوء إلى القضاء، وتركز تلك الجهة على تحليل عناصر مثل: الشفافية، الموثوقية، حقوق الانسان فى جانبها العام، سيادة القانون، والحق فى الاجراءات التواجهية.

٣. الاعتبارات التى يجب ان يحددها مسبقا أو يأخذها فى الاعتبار أى تنظيم تشريعى للذكاء الاصطناعى:

هناك بعض المسائل التنظيمية التى ينبغى ان تحدد سلفا– ويمكن القول انها مبادئ للتنظيم– ومنها:

- وضع تعريف للذكاء الاصطناعى وتقنياته:

الأمر ليس على هذا القدر من السهولة، ذلك انه لا يتصل فقط بتحديد مفهوم للذكاء الاصطناعى[٢] لكن أيضا بتحديد دوره هل هو مجرد وسيلة لدعم اتخاذ القرار أى وسيلة

[1] Law Commission of Ontario: law reform agency dedicated to promoting law reform and access to justice, Regulating AI- Critical Issues And Choices, LCO issue paper, Op.Cit., p.14.

[٢] إن مجرد وضع تعريف للذكاء الاصطناعى لأغراض التنظيم القانونى هو أمر غاية فى التعقيد وله أبعاد كثيرة، أوسع من نطاق الدراسة، فى العرض المفصل لهذا الإمر فى إطار من محاولات الاتحاد الأوروبى للتنظيم، راجع:

Hannah Ruschemeier, AI as a challenge for legal regulation – the scope of application of the artificial intelligence act proposal, ERA Forum 23, 2023, p.361-376.

مساعدة، أم أنه من يتخذ القرار، وفى هذا الصدد توجد عدد من التعريفات الموجودة بالفعل فى بعض التشريعات[١]، غير ان الأمر فى النهاية يتصل بعدد من الخصائص التى تحدد أى نوع من التقنيات نحن بصددها كما يوضحها الشكل الأتى:

[1] US, Future of Artificial Intelligence Act of 2017 :
(A) "Any artificial systems that perform tasks under varying and unpredictable circumstances, without significant human oversight, or that can learn from their experience and improve their performance. Such systems may be developed in computer software, physical hardware, or other contexts not yet contemplated. They may solve tasks requiring human-like perception, cognition, planning, learning, communication, or physical action. In general, the more human-like the system within the context of its tasks, the more it can be said to use [AI].
(B)Systems that think like humans, such as cognitive architectures and neural networks.
(C)Systems that act like humans, such as systems that can pass the Turing test or other comparable test via natural language processing, knowledge representation, automated reasoning, and learning.
(D)A set of techniques, including machine learning, that seek to approximate some cognitive task.
(E)Systems that act rationally, such as intelligent software agents and embodied robots that achieve goals via perception, planning, reasoning, learning, communicating, decision making, and acting.
US, Algorithmic Accountability Act of 2019
"…a computational process, including one derived from machine learning, statistics, or other data processing or artificial intelligence techniques, that makes a decision or facilitates human decision making, that impacts consumers";
US, Bill HR 2202, Growing Artificial Intelligence Through Research Act (2019-2020)
"…intelligent machines that use algorithms, computer programs, and other techniques to behave in ways commonly thought to require intelligence [and includes] forms such as machine learning, computer vision, and natural language processing."

Recommendations and Decisions[1]

Recommendations

Decisions

• present relevant information to the decision-maker,

•alert the decision-maker of unusual conditions,

• present information from other sources (“data matching”)

•provide assessments, for example by generating scores, predictions or classifications,

• recommend one or multiple options to the decision-maker,

• make partial or ntermediate decisions as part of a decision-making process, or

• make the final decision.

[1]هذه المعايير مستلة كما وردت حرفيا– للتفرقة بين ما إذا كان الذكاء الاصطناعى عامل مساعد أم ألية لاتخاذ القرار – فى التقرير التالى:

Law Commission of Ontario: law reform agency dedicated to promoting law reform and access to justice, Regulating AI- Critical Issues And Choices, LCO issue paper, Op.Cit., p.20.

- بعد وضع تعريف للذكاء الاصطناعى على النحو السالف ينبغى تحديد المسائل الأتية:

ما إذا كانت قواعد القانون التى تنظيم الذكاء الاصطناعى قواعد آمرة أم مكملة، أم ان الأمر يتعلق بالتفرقة بين مسائل تكون القواعد فيها آمرة، ومسائل آخرى يكون فيها مكملا.

نطاق تطبيق أليات /تقنيات الذكاء الاصطناعى: هل كل المجالات قابلة لإعمال تقنيات الذكاء الاصطناعى فيها أم ان هناك مجالات من المحظور إعمال هذه التقنيات فيها.

وكذلك نطاق تطبيق القانون من حيث الجهات، ونوعية التقنيات التى ينطبق عليها.

- أخيرا، تحديد المبادئ /الاعتبارات التى يوليها التنظيم الأولوية:

هل يكون الهدف من التنظيم للذكاء الاصطناعى وأليات اتخاذ القرار هو مواكبة التطور والحداثة أم حماية حقوق الانسان من المضار المحتملة، أم الاعتبارين معاً[١]؟

[١] تقرر القوانين التى تتصل بالذكاء الاصطناعى فى الولايات المتحدة ان الأساس هو مواكبة التقدم والتطور والاهتمام بالتكنولوجيا بشكل رئيسى، فى حين تقرر بعض اللوائح انه من الهام حماية حقوق الانسان والمحافظة عليها، فالتنظيم يهتم بكلا من المصلحتين، وإن كان يعطى الأولوية للتطور والذكاء الاصطناعى –فى رأيى– أكثر.
الاتحاد الأوروبى يتبنى اتجاه أكثر توازنا فى تشجيع الحداثة من خلال الذكاء الاصطناعى وتقنياته، على ان يتم تدعيم الثقة حتى يمكن استخدام هذه التقنيات مع الحفاظ على الحقوق الأساسية للانسان، وهو الاتجاه الذى شايعه المشرع الكندى.

هل يكتفى النظام بالمبادئ الأخلاقية كمرجعية للتنظيم أم يتبنى الاتجاه التقليدى فى تشريع القوانين وهل يأخذ التنظيم فى الاعتبار "الخطورة" Risk Based Regulation.

٤. التنظيم القائم على المخاطر Risk-Based Regulation:

تعد هذه الطريقة فى التنظيم أحد السبل التى تم اقتراحها لمعرفة ما إذا كان يلزم وضع تنظيم تشريعى للذكاء الاصطناعى أم يكتفى بالقواعد الأخلاقية لإعماله، وإذا لزم النظيم التشريعى، فإلى أى درجة ينبغى ان يتم هذا التنظيم.

ولهذا الغرض أصدرت المفوضية الأوروبية "الورقة البيضاء: الذكاء الاصطناعى"[١] ، ويعد أحد أهم ما ورد بها هو اقتراح وضع إطار تنظيمى جديد يتعامل مع المخاطر التى قد تطرحها تقنيات للذكاء الاصطناعى، وتقترح وضع تنظيم تشريعى إذا كان نظام الذكاء الاصطناعى يطرح "مخاطر عالية" تمييزا له عن غيره من مخاطر الذكاء الاصطناعى،

A trustworthy approach is key to enabling 'responsible competitiveness', by providing the foundation upon which all those using or affected by AI systems can trust that their design, development and use are lawful, ethical and robust. European High-Level Expert Group on Artificial Intelligence, "Ethics Guidelines for Trustworthy AI" (2019) [HLEG Guidelines], available online on:https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/library/ethics-guidelines-trustworthy-ai

[1] Stefan Larsson, On the Governance of Artificial Intelligence through Ethics Guidelines, Asian Journal of Law and Society, Vol.7, Issue 3, 2020, p. 442.

وان يضع فى اعتباره المجال الذى ينطبق فيه التقنيات الذكية Sector specific approach to regulating AI تأسيسا على معياريين أساسيين:[١]

الأول: ما إذا كان "تطبيق الذكاء الاصطناعي يُستخدم في قطاع، حيث من المتوقع حدوث مخاطر كبيرة، بالنظر إلى خصائص الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها عادةً.

الثانى: ما إذا كان "تطبيق الذكاء الاصطناعي في هذا القطاع يُستخدم، بالإضافة إلى ذلك، بطريقة من المحتمل أن تنشأ فيها مخاطر كبيرة.

ويشير الفقه[٢] إلى ان الاتحاد الأوروبى بهذه المثابة يهدف إلى وضع إطار تنظيمى للذكاء الاصطناعى مستقبليا تتلخص فلسفته فى إنشاء "نظام بيئي فريد من الثقة"، وهو ما يعتبر هدف سياسي في حد ذاته. وتأمل المفوضية الأوروبية أن يؤدي الإطار التنظيمي الأوروبي الواضح إلى بناء الثقة بين المستهلكين والشركات في مجال الذكاء الاصطناعي، وبالتالي تسريع استيعاب التكنولوجيا.

وفى التنظيم على هذا النحو يراعى عدم اهدار القيمة التى تمثلها المواثيق والتوجيهات الأخلاقية لإعمال الذكاء الاصطناعى –وهو أمر متعارف عليه– غير ان هذه الوثيقة

---

[1] Artificial Intelligence, "Ethics Guidelines for Trustworthy AI", Op.Cit.

أيضا:

Stefan Larsson, Op.Cit., p.445.

[2] Stefan Larsson, Op.Cit., p.446.

أكدت على احترام هذه المبادئ وقررت ان المفوضية ستأخذ في الاعتبار المدخلات التي تم الحصول عليها خلال المرحلة التجريبية للمبادئ التوجيهية الأخلاقية التي أعدها فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالذكاء الاصطناعي.

غير ان الانتقاد الأساسى الذى يوجه لهذا التنظيم هو ان من شأنه ان يؤدى إلى اهدار الحقوق الأساسية للمواطنين، وهو ما أقرته المفوضية الأوروبية إذ قررت:"ان المسائل المتعلقة بالشفافية، وإمكانية التتبع، والرقابة البشرية لا تغطيها على وجه التحديد التشريعات الحالية في العديد من القطاعات الاقتصادية. وتشير اللجنة إلى أن الافتقار إلى الشفافية يجعل "من الصعب تحديد وإثبات الانتهاكات المحتملة للقوانين، بما في ذلك الأحكام القانونية التي تحمي الحقوق الأساسية، ونسب المسؤولية، وتلبية شروط المطالبة بالتعويض."[١]

وأضاف البعض[٢] إلى ما سبق ان هذه الاقتراح الذى ضمنه الوثيقة فيما يتصل بتقنيات الذكاء الاصطناعى عالية الخطورة هو أمر من شأنه ان يشكل فى حد ذاته أزمة فيما

---

[1] EU Commission (2020) White Paper on Artificial Intelligence—A European Approach to Excellence and Trust, COM(2020) 65 final, Brussels: European Commission.

مشار إليه أيضا لدى:

[2] Stefan Larsson, Op.Cit., p.446.

[٢] راجع بالتفصيل فى شأن هذه الانتقادات .. والهوامش الملحقة بها:

Law Commission of Ontario, Regulating AI- Critical Issues And Choices, LCO issue paper, April 2021, p.28.

يتصل بالحقوق الأساسية، ذلك ان تعزيز الحماية لما يعتبر عالى الخطورة يجعل نطاق الحماية ضيقا، ويخرج من نطاق الحماية العديد من الحقوق الأساسية على أساس – فرضا– انها تنتمى للفئة الأقل خطورة Low Risk، كما ان من شأن هذا التنظيم ان يتعارض مع الايدلوجية التى تبنتها المبادئ الأخلاقية للذكاء الاصطناعى وهى انه سيتم استيعاب التطور على ان يكون الرائد فى ذلك حقوق الانسان والحقوق الأساسية، غير ان طريقة التنظيم المقترحة تأسيسا على معيار "المخاطر/الخطورة" يعكس الأمر (الأولويات) فيبدأ من تبنى تقنيات الذكاء الاصطناعى وتعزيزها فى كافة المجالات ثم يحاول تنظيمها تشريعيا ليقلل من خطورتها على النشاط البشرى(الحقوق والحريات)، وأخيرا فإن هذا التنظيم من شأنه ان يخلق منطقة رمادية وهى المنطقة الوسطى بين الخطورة العالية للذكاء الاصطناعى (وفقا للمعايير السابق دراستها)، والخطورة المنخفضة، فما هو الحماية القانونية والتنظيم فيما يتصل بالمرحلة المتوسطة بينهما والحقوق التى تتعرض لها هذه التقنيات فى هذا الفرض.

٥. الرقابة (أليات المراجعة):

من المستقر عليه حتى الوقت الحالى انه لا يمكن الاعتماد تماما على الذكاء الاصطناعى سواء ساهم فى اتخاذ القرار، أو قامت تقنياته باتخاذ القرار بشكل كامل على نحو ما تم

دراسته، ومن هنا كان التأكيد على انه ينبغى **وفى مرحلة الطعن فى القرار أو الحكم ينبغى ان تتم المراجعة وإعادة تقييم الحكم قبل القاضى البشرى.**

وفى غياب أليات حقيقة وثابتة فى الوقت الحالى يُطرح التساؤل –وفقا للقواعد التقليدية– حول الرقابة على الحكم أو القرار المتخذ من قبل هذه الأليات، هل من شأنها ان تعد درجة من درجات التقاضى، أم ان القاضى سيفحصها يعتبر انه ينظر النزاع لأول مرة، وهل يهم المرحلة التى تم إعمال الذكاء الاصطناعى فيها أثناء الاجراءات، عدد لا متناهى من الإشكاليات بانتظار الحل، وفى ذات الوقت تضع تحديا كبيرا أمام القواعد التقليدية للمرافعات.

الخاتمة:

أولا: النتائج:

- يتميز العصر الحالى بأنه عصر التكنولوجيا والرقمية التى أثرت على مختلف مظاهر النشاط البشرى، بداية من المهام اليومية التى نقوم بها، انتهاء إلى الأسلحة والحروب.
- لا يعد القضاء ولا العدالة بمعزل عن هذا التطور بل إن العدالة من أكثر المجالات استفادة بالتكنولوجيا، لأن الأخيرة تعتبر فرصة لتسريع اجراءات التقاضى، وللانتقال من الجبال الورقية إلى الدعامات الإلكترونية.
- إن وجود التكنولوجيا فى التقاضى لا يعتبر أمر غاية فى الحداثة، فبدأت التكنلوجيا مع وجود بعض صورها فى قاعات المحكمة مثل الفيديوكونفرنس أو الدوائر التلفزيونية المغلقة التى يُمكن بها أحد أشخاص الخصومة الذي لم يتسنى له الحضور بالتواصل مع المحكمة، ثم بدأت بعد ذلك الانتقال إلى الإعلان الإلكترونى، وتبادل المستندات بين المحكمة وبين الخصوم، وبين الخصوم وبعضهم البعض عبر الوسائل التكنولوجية، غير انه من المهم الإشارة إلى انه حتى فى الدول التى قننت هذه المسائل تشريعيا مثل الولايات المتحدة واستراليا، فلم يتم الاستغناء عن المفهوم التقليدى للمحكمة "مبنى المحكمة " فى هذه المرحلة

من جهة، ومن جهة آخرى فإن الاستعانة بالتكنولوجيا فيما يتصل بالإعلان الالكترونى كانت بمثابة –فى التشريع الأمريكى– أمر اختيارى خاضع لارادة الخصوم، على الأقل فى الإعلان عبر الوسائل الالكترونية(كالبريد الالكترونى) للمرة الأولى، ولم يتم إلغاء الاجراءات التقليدية للتقاضى، بل انطبقت فى ذات الوقت، وهو من أهم ما ميز هذه الفترة، وانصبت الدراسات فى هذه المرحلة بين مؤيد ومعارض، وإن ركز الفريق الأخير على الخشية على البيانات الشخصية، ومبدأ الحضور أمام القاضى، وكيفية تحقيق المبادئ الإجرائية للقضاء المدنى.

- بعد ذلك انتشر نموذج المحاكم الإلكترونية وتطور مفهومها– بغض النظر عن التخوفات– خاصة فى أعقاب فيروس Covid 19، غير ان اللافت فى الأمر التطةور الذى شهدته المحاكم الالكترونية والتى أضحت جزء من خطط بعض الدول–انجلترا– لتطوير العدالة.
- هذا التطور انصب بصفة أساسية على إمكانية عقد الجلسات بالكامل إلكترونيا، فى الوقت الذى يكون فيه كافة أشخاص الخصومة –إن جاز التعبير– وراء الشاشات فى ذات الوقت، بغير الحاجة إلى الانتقال من مكان لآخر، ثم تطور هذا المفهوم بعد ذلك لتكون هذه المحاكم الإلكترونية غير متزامنة وتعتمد على الذكاء الاصطناعى، بمعنى ان المتقاضى يمر بمرحلتين الأولى هى دفع الرسوم وعرض الوقائع على تطبيق ملحق بالمحكمة (كما فى قضايا الطلاق، أو

المنازعات قليلة القيمة) وفى هذه المرحلة يقوم الذكاء الاصطناعى بعرض حل للنزاع على الخصوم، فإن لم يقروا هذا الحل أنتقل النزاع أمام القاضى باجراءات إلكترونية تنعقد بطريقة غير متزامنة، ويمكن عقد جلسة حضورية (فى المحكمة تقليديا) إن استدعى الأمر ذلك، غير ان المحاكم الإلكترونية إلى الآن لم تعمم بالكامل–فى لدول التى بدأت بتطبيقها– على جميع أنواع القضايا.

- ثم انتقلت التكنولوجيا إلى مستوى أعلى عن طريق الذكاء الاصطناعى وتقنياته المختلفة، فقد يكون الذكاء الاصطناعى من خلال جمع البيانات وتحليلها وتوفير المعلومات للقاضى أداة لمعاونة القاضى ودعم القرار الصادر عنه، أو قد يستخدم الذكاء الاصطناعى من خلال تقنيات اتخاذ القرار كبديل للقاضى أو ما يُعرف بان تكون كافة اجراءات التقاضة مأتمتة automated، ويوجد العديد من تطبيقات إعمال الذكاء الاصطناعى بالصورة الأولى فى القضاء بل والمحاماة كذلك، غير ان ما يميز القضاء هو التقاليد وأساليب العمل الراسخة التى لا تحيد بسهولة عن اعتبارات قائمة، مما يصعب تحول القضاء إلى هذا النوع من التكنولوجيا بذات الدرجة كما هو الحال فى شركات المحاماة الخاصة، غير ان لك لا ينفى انه مازال على القضاء التحول للتكنولوجيا على هذا النحو مواكبة للتطور فى الحياة القانونية.

- إلا ان وجود الذكاء الاصطناعى على هذا النحو شكل تحديا سواء على مستوى القواعد الإجرائية أم على مستوى العمل، فالذكاء الاصطناعى أليات عمله على قدر من التعقيد، وقد ينشأ من خلال برمجته التحيز، ولا يمكن الوقوف على ألية اتخاذه للقرار، فى الوقت الذى علق عليه المؤيدين آملا تتلخص فى القضاء على التحيز وكافة العيوب التى من شأنها ان تشوب العمل البشرى بطبيعة الحال.
- وهذه المشاكل التى نشأت عن تقنيات الذكاء الاصطناعى مثل غياب الشفافية، التحيز بسبب البيانات التى يتم تخذية هذه التقنيات بها، وعدم الإلمام بألية اتخاذ القرار (ظاهرة الصندوق الأسود)، كل ذلك شكل تحديا بل وأحيانا تهديد للحقوق الأساسية(ومن ضمنها الحقوق والضمانات الإجرائية)، ومبادئ مستقرة وراسخة كحياد القاضى واستقلاله، وإجمالا طرق وأساليب العمل القضائى.
- لا يمكن بحال من الأحوال تجنب انطباق تقنيات الذكاء الاصطناعى فى منظومة العدالة، وهو ما أثبته التحول الرقمى الذى نعيشه واقعا فى مصر حاليا، ومن هنا كان البحث يفرض نفسه حول أليات لتنظيم ، وإن جاز التعبير– تطويع تقنيات الذكاء الاصطناعى لإعمالها فى منظومة العدالة.
- وفى هذا الصدد وجدت عدد من الاتجاهات بداية من المواثيق والمبادئ الأخلاقية لإعمال تقنيات الذكاء الاصطناعى فى القضاء مع المحافظة– وأحيانا إعطاء

الأولوية– للحقوق الأساسية وعدم العصف بها تحت ستار من التطور والحداثة، إلى وجود اتجاهات حول كيفية التنظيم التشريعى لوجود هذه التقنيات فى الحياة القانونية عموما وفى القضاء خصوصا، وفى كل الأحوال ينبغى على الدول ان تتخذ عدد من القرارات وصولا للتنظيم فى هذا الصدد لعل أهمها تحديد المبادئ الإجرائية التى يوليها النظام القانونى الأهمية والتى تسمو فوق أى اعتبارات آخرى حتى ولو كانت الحداثة والتطور التكنولوجى.

ثانيا: التوصيات:

وفى ضوء النتائج السالفة، نقترح هذه التوصيات فى محاولة لضمان وسائل مناسبة للتعامل مع إعمال التقنيات الذكاء الاصطناعى فى القضاء/العدالة.

- بداية ينبغى الاعتراف بالتطور وأنه لابد من مواجهته فى مرحلة من المراحل، وهو ما يستوجب الاستعداد، حفاظا على الاستقرار القانونى للحقوق والمراكز بل والمؤسسات (المحاكم) فى النظام القانونى.
- وضع قنوات رسمية يتم من خلالها إدخال وإعمال تقنيات الذكاء الاصطناعى فى القضاء، فلا يترك ذلك بصورة تامة للجهات أو المؤسسات الخاصة، ولا يكون بالكامل تحت تحكم من السلطة التنفيذية، وإنما ينبغى ان يتم كل ذلك

تحت إشراف مباشر من القضاء حفاظا على تقدير سلامة البيانات التى يتم تغذية هذه الخوارزميات بها، ومدى ملائمتها للمساعدة أو اتخاذ القرار.

- إن الدراسات وإن انصبت على ان الذكاء الاصطناعى قد يحل محل القاضى، إلا أنه ولأسباب عملية لن يحدث ذلك فى القريب العاجل، وهذا لا ينفى القوة التى تؤثر بها تلك التقنيات مع ذلك فى اتخاذ القرار، لذا ينبغى التركيز على مما يعد تحديدا منظبطا للعمل القضائى، والاجراءات التى لا غننى عنها فى هذا الصدد، وبذات القدر فيما يتصل بالحقوق الإجرائية للمتقاضين.
- يجب وجود أليات للرقابة على إسهام تقنيات الذكاء الاصطناعى فى العدالة، وانه مهما بلغ تطور تلك التقنيات والخدمات التى تقدمها وتحديدا "العدالة التنبؤية" فإنه ينبغى التأكيد على ان القرار النهائى للقاضى البشرين مع وضع أليات وضمانات حتى لا يحيد القاضى عن هذه الفكرة ويعتمد فى النهاية لسبب أو لآخر بالكامل على تقنيات الذكاء الاصطناعى.
- وفى هذا الصدد ينبغى الاختيار بين تنظيم أليات جديدة لتطبيق مبدأ التقاضى على درجتين، أم انه سيتم الإبقاء على هذا المفهوم، وبعبارة آخرى هل سيشكل –كما فى حالة المحاكم التزامنة – الذكاء الاصطناعى درجة من درجات التقاضى أم أنه مرحلة سابقة على اجراءات التقاضى، الوضع حاليا بطبيعة الحال أنه لا

يعد درجة من درجات التقاضى كما ان رأيه غير ملزم للقاضى، لكن فى مرحلة ما ينبغى التنظيم تجنبا للخلط.

- ينبغى السعى من خلال لجنة تشريعية مخصصة لهذا الغرض– وهو ما شرعت فيه الدولة المصرية بالفعل– بوضع استراتيجية للتعامل مع الذكاء الاصطناعى، بداية وضع تعريف له، والتأكيد على مبادئ التنظيم الإجرائى وانتهاء بتنظيم أليات بشرية للرقابة تحت مسميات منضبطة، وكل ذلك فى إطار من احترام المبادئ التوجيهية (الأخلاقية) للذكاء الاصطناعى، وبالاستفادة من تجارب الدول فى القانون المقارن فى هذا المجال.

المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

- أحمد عبد التواب، النظرية العامة للحق الإجرائى، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩.
- أحمد ماهر زغلول، أصول وقواعد المرافعات، دار النهضة العربية، بدون سنة نشر.
- أحمد مسلم، أصول المرافعات، بدون دار نشر، ط ١٩٧١.
- أحمد مليجى، أعمال القضاه(الأعمال القضائية –الأعمال الولائية– الأعمال الإدارية)، دار الفكر العربى، بدون سنة نشر.
- أحمد ناصر عباس، القرارات الإدارية المؤتمتة والسلطة التقديرية لجهة الادارة، بحث منشور ضمن أعمال مؤتمر التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعى، المنعقد فى كلية الحقوق –جامعة عين شمس، نوفمبر ٢٠٢٣.
- آمال الفزايرى، ضمانات التقاضى –دراسة تحليلية مقارنة، منشأة المعارف بالاسكندرية، بدون سنة النشر.
- إيناس بنت خلف الخالدى، حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعى فى العمل القضائى – قراءة قانونية فى الميثاق الأخلاقى الأوروبى بشأن استخدام الذكاء الاصطناعىAI فى النظم القضائية وبيئتها CEPEJ، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، عدد١١٦، المجلد ١٠، مارس ٢٠٢١.
- خالد ممدوح ابراهيم ، التقاضى الالكترونى، دار الفكر الجامعى، ٢٠٠٧.

- رشا على الدين، المحاكم الإلكترونية ...إلى أين؟، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد٧٨، ديسمبر ٢٠٢١.
- سحر عبد الستار، دور القاضى فى الاثبات، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ٢٠٠١.
- سيد أحمد محمود، التقاضى بقضية وبدون قضية، بدون دار نشر، ٢٠٠٩.
- صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية– المفهوم والتطبيق ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول– ٢٠١٢
- طلعت محمد دويدار، تطور الحماية التشريعية لمبدأ حيدة القضاه، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٩.
- عزمى عبد الفتاح:
  - واجب القاضى فى تحقيق مبدأ المواجهة باعتباره أهم تطبيق لحق الدفاع، مجلة المحامى الكويتية، أعداد يوليو وأغسطس وسبتمبر ١٩٨٧.
  - تسبيب الأحكام وأعمال القضاه فى المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٨.
- على عبد العال، القضاء الدستورى، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.
- محمد نور شحاتة، استقلال القضاء من وجهة النظر الدولية والعربية والإسلامية، دار النهضة العربية، بدون سنة نشر.
- مروة زين العابدين سعد، محمد الجندى، المشكلات القانونية للذكاء الاصطناعى التوليدى(Chat GPT)، مجلة القانون والتكنولوجيا، العدد ١، المجلد ٣ ، أبريل ٢٠٢٣.

- نبيل اسماعيل عمر، سلطة القاضى التقديرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١١.
- هبة بدر، الحياد واشتغال القاضى بالعمل السياسى، ٢٠١٣.
- وجدى راغب، النظرية العامة للعمل القضائى، منشأة المعارف، ١٩٧٤.
- يوسف سيد سيد عواض ، خصوصية القضاء عبر لوسائل الالكترونية ، رسالة دكتوراه، ج.عين شمس ، ٢٠١٢.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية:

- Angele Christin, Alex Rosenblat, Danah Boyd, Courts and Predictive Algorithms, Data &Civil Rights: A New Era of Policing and Justice, 27 October 2015.
- Alan Uzelac, Goals of Civil Justice and Civil Procedure in Contemporary Judicial Systems, Springer, 2014.
- Avital Mentovich, J.J. Prescott, Orna Rabinovich-Einy, Legitimacy and online proceedings: Procedural justice, access to justice, and the role of income, Law & Society Review, Wiley Periodicals LLC, No.57, 2023.
- Aziz Z. Huq, "Artificial Intelligence and the Rule of Law", Public Law and Legal Theory Working Paper Series, No. 764, 2021.
- Brandie M. Nonecke, Opinion: California's Anti-Deepfake Law Is Far Too Feeble, 5 November 2019, available at: https://www.wired.com/story/opinion-californias-anti-deepfake-law-is-far-too-feeble/ accessed 26 March 2024.
- BJ Ard, Making Sense of Legal Disruption, Wisconsin Law Review, 2022. Available at: https://wlr.law.wisc.edu/making-sense-of-legal-disruption/
- Caroline Gans-Combe, Automated Justice: Issues, Benefits and Risks in the Use of Artificial Intelligence and Its Algorithms in Access to Justice and Law Enforcement.

- Carol Matlack, Robots are taking divorce lawyers' jobs, too., 30/6/2016, available at: https://www.bloomberg.com/news/articles/2016-06-30/robots-are-taking-divorce-lawyers-jobs-too
- Chen XI, Asynchronous Online Courts: The Future of Courts?, Oregon Review of International Law, Vol 24, 2023.
- Christos Rozakis, The right to a fair trial in civil cases, Judicial Studies Institute Journal, Vol.4, Issue 2.
- David Harvey, Online Court- Technology to Remodel Process, Powerpoint Presentation presented to the Courts Technology Conference 2-17 in Salt Lake City Utah on 13 September 2017, available at: https://theitcountreyjustice.wordpress.com/2017/09/29/ctc-2017-the-online-court/
- Deborah L. Rhode, Access to Justice, Oxford University Press, 2004.
- Diana Graski, The National Center for State Courts speaks with the Global Judicial Integrity Network about the benefits and challenges of artificial intelligence's emerging role in case management, including a discussion of international trends, Available at: https://www.youtube.com/watch?v=xnffdoIFMbw
- Dory Reiling:
    - Courts and Artificial Intelligence, International Journal for Court Administration, Issue 11, Vol.2, 2020.Available at: SSRN: https://ssrn.com/abstract=3736411
    - Technology for Justice: How Information technology can support judicial reform?, Leiden University Press, 2010. Retrieved from: https://hdl.handle.net/1887/21365
- Dovilė Barysė, Roee Sarel, Algorithms in the court: does it matter which part of the judicial decision-making is automated?, Artificial Intelligence and Law, Vol.32,Springer,2024.

- Dennis Garcia, Preparing for Artificial Intelligence in the Legal Profession, Practical Guidance Journal, LexisNexis,8 June 2018, Available at: https://www.lexisnexis.com/community/insights/legal/practical-guidance-journal/b/pa/posts/preparing-for-artificial-intelligence-in-the-legal-profession
- Ethan Katsh, Colin Rule, What We Know and Need to Know about Online Dispute Resolution, South Carolina Law Review, Vol. 67, Issue. 2, Article 10, winter 2016. https://scholarcommons.sc.edu/sclr/vol67/iss2/10?utm_source=scholarcommons.sc.edu%2Fsclr%2Fvol67%2Fiss2%2F10&utm_medium=PDF&utm_campaign=PDFCoverPages
- Fulford Draper Lecture 2016 , University of Sussex 'The Rise of the Cyber Judge', https://www.youtube.com/watch?v=8QnDcaZzl2w accessed 30/3/2024.
- Francesco Contini, Artificial Intelligence: A New Trojan Horse for Undue Influence on Judiciaries?, Article published on United Nations`s office on Drugs and Crime internet site, available at: https://www.unodc.org/dohadeclaration/en/news/2019/06/artificial-intelligence_-a-new-trojan-horse-for-undue-influence-on-judiciaries.html
- Frank H. Easterbrook, Cyberspace and the Law of the Horse, University of Chicago Legal Forum, 1996.
- Giampiero Lupo, Regulating (Artificial) Intelligence in Justice: How Normative Frameworks Protect Citizens from the Risks Related to AI Use in the Judiciary, European Quarterly of Political Attitudes and Mentalities EQPAM, Volume 8, No.2, April 2019.
- Hannah Ruschemeier, AI as a challenge for legal regulation - the scope of application of the artificial intelligence act proposal, ERA Forum 23, 2023.

- Hazel Genn:
    - Online Courts and the Future of Justice, 16 October 2017, Birkenhead Lecture 2017, University College London.
    - Judging Civil Justice, Cambridge University Press, 2010.
- Hazel Genn et al., Paths to Justice: What people do and think about going to Law, Hart publishing-Oxford and Portland Oregon, 1999.
- Hin-Yan Liu, The power structure of artificial intelligence, Law, Innovation and Technology Journal, Vol 10, issue 2, 2018.
- Hin-Yan Liu, Matthijs Maas, John Danaher, Luisa Scarcella, Michaela Lexer, Leonard Van Rompaey, Artificial Intelligence and Legal Disruption: A New Model for Analysis, Law, Innovation and Technology, Vol.12, no. 2, 16 September 2020.
- Itsiq Benizri, Arianna Evers, Shannon Togawa Mercer, Ali A. Jessani, A Comparative Perspective on AI Regulation, Monday, July 17, 2023, available at: https://www.lawfaremedia.org/article/a-comparative-perspective-on-ai-regulation
- J.A.Jolowicz, Adversarial and Inquisitorial Models of Civil Procedure, The International and Comparative Law Quarterly, vol. 52, no. 2, 2003, pp. 281–295. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/3663110. Accessed 2 Apr. 2024.
- Jean R. Sternlight, ADR Is Here: Preliminary Reflections on Where It Fits in a System of Justice, Nevada Law Journal, Vol 3, Issue 2, Article 6, 2003.Available at: https://scholars.law.unlv.edu/nlj/vol3/iss2/6
- Jeremy Waldron, The Rule of Law and the Importance of Procedure, in James E Fleming (ed), Getting to the Rule of Law, NYU Press, 2011.
- Jerry Kaplan, Artificial Intelligence: What Everyone Needs to Know, Oxford: Oxford University Press 2016.

- Joana Covelo de Abreu, The "Artificial Intelligence Act" Proposal on European e-Justice Domains Through the Lens of User-Focused, User-Friendly and Effective Judicial Protection Principles, In: Sousa Antunes, H., Freitas, P.M., Oliveira, A.L., Martins Pereira, C., Vaz de Sequeira, E., Barreto Xavier, L. (eds) Multidisciplinary Perspectives on Artificial Intelligence and the Law. Law, Governance and Technology Series, vol 58, Springer, 2024.
- Joel R. Reidenberg, Lex Informatica: The Formulation of Information Policy Rules through Technology, Texas Law Review, Vol.79, No.3, February 1998
- Joost Sillen, The concept of 'internal judicial independence' in the case law of the European Court of Human Rights, European Constitutional Law Review, No.15, 2019.
- Julie E. Cohen, From Lex Informatica To The Control Revolution, Berkeley Technology Law Journal, Vol.36, 2021, p.1018-1050.
- Julia Hörnle, Cross- boarder Internet Dispute Resolution, Cambridge University Press, 2009.
- Kalliopi Terzidou, The Use of Artificial Intelligence in the Judiciary and Its Compliance with the Right to a Fair Trial, Journal of Judicial Administration, Vol.31, March 2022.
- Lauri Donahue, A Primer on Using Artificial Intelligence in the Legal Profession, Commentary, 3 January 2018, Jolt Digest, available at: https://jolt.law.harvard.edu/digest/a-primer-on-using-artificial-intelligence-in-the-legal-profession

- Levin, A L, Russell R. Wheeler, and Roscoe Pound. The Pound Conference: Perspectives on Justice in the Future: Proceedings of the National Conference on the Causes of Popular Dissatisfaction with the Administration of Justice. St. Paul, Minn: West Pub. Co, 1979.
- Maarten Hillebrandt, Stéphanie Novak, Integration without transparency'? Reliance on the space to think in the

European Council and Council, Journal of European Integration, Vol.38, July 2016.

- Margot Kaminski, Technological 'Disruption' of the Law's Imagined Scene: Some Lessons from Lex Informatica, Berkeley Technology Law Journal, Vol.36, 2021 .available at https://scholar.law.colorado.edu/facultyarticles/1570
- Mark Spottswood, Live hearing and paper trials, Florida state university Law review, Vol.38, Summer 2011.
- Martin Wolf, "China Battles the US in the Artificial Intelligence Arms Race," Financial Times, April 6, 2019, available at: https://www.ft.com/content/2f295a9e-5f96-11e9-b285- 3acd5d43599e.
- Michael Legg and Anthony Song, The Courts, the Remote Hearing and the Pandemic: From Action to Reflection, UNSW Law Journal, Vol.44/1, April 2021.
- Michael Legg, The Future of Dispute Resolution: Online ADR and Online Courts, Australasian Dispute Resolution Journal, No.71, 2016.
- Mojtaba Jaafari, Depenalization of Business Law, The Judiciary Law Journal, Vol.80, issue 94, 2016.
- Nathalie A. Smuha, The EU Approach to Ethics Guidelines for Trustworthy Artificial Intelligence A continuous journey towards an appropriate governance framework for AI, Accepted for publication in CRi - Computer Law Review International, August/2019.
- Nikolaos Aletras, Dimitrios Tsarapatsanis, Daniel Preotiuc-Pietro, Vasileios Lampos, Predicting judicial decisions of the European Court of Human Rights: a Natural Language Processing perspective, PeerJ Computer Science, 24 October 2016.

Available at: https://doi.org/10.7717/peerj-cs.93

- Orna Rabinovich-Einy, Ethan Katsh, The New New Courts, American University Law Review,Vol. 67, Issue.1 , Article 3, 2017.

- Rebecca Crootof & BJ Ard, Structuring TechLaw, Harvard Journal of Law & Technology Volume 34, Number 2 Spring 2021.
- Richard Susskind, Online courts and the future of justice, Oxford, 2019.
- Robert A. Manning, Emerging technologies: New Challenges to global stability, Scowcroft Center for strategy and security, Atlantic Council, May 2020.
- Robert French, 'Perspectives on Court Annexed Alternative Dispute Resolution', Law Council of Australia – Multi–Door Symposium, Canberra, 27 July 2009. p.1-20. Available at: https://www.hcourt.gov.au/publications/speeches/current/speeches-by-chief-justice-french-ac
- Roger Brownsword, Law Disrupted, Law Re-Imagined, Law Re-Invented, Technology and Regulation, Vol.1, 2019.
- Ryder, UCL panel on 'The Case for Online Courts', 16 February 2017, Referred to by: Hazel Genn, Online Courts and the Future of Justice, 16 October 2017, Birkenhead Lecture 2017, University College London.
- Sannah Sage-Jacobson, Access to Justice for Older People in Australia, Ageing and the Law, Vol.33, 2015.
- Stefan Larsson, On the Governance of Artificial Intelligence through Ethics Guidelines, Asian Journal of Law and Society, Vol.7, Issue 3, 2020.
- Susanne Beier, Constanze Eib, Verena Oehmann, Peter Fiedler, Klaus Fiedler, Influence of judges' behaviors on perceived procedural justice, Journal of Applied Social Psychology, No.44, 2014.
- Tom Bathurst, 'ADR, ODR and AI-DR, or Do We Even Need Courts Anymore?' (Speech, Supreme Court of New South Wales, 20 September 2018, available at: https://www.judcom.nsw.gov.au/publications/benchbks/judicial_officers/ADR_ODR_and_AI-DR.html

- Tom R Tyler, Psychological perspectives on legitimacy and legitimation, Annual review of psychology, Vol. 57, 2006.

- **الوثائق وأوراق العمل:**

- The Impact of Artificial Intelligence on the Legal Profession, Position Paper of The Law Society of Hong Kong, January 2024.
- European Commission. 2021. The 2021 EU Justice Scoreboard. Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Central Bank, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions COM (2021) https://ec.europa.eu/info/sites/default/files/eu_justice_scoreboard_2021.pdf

- Algorithm Watch, AI Ethics Guidelines Global Inventory, available at: **https://inventory.algorithmwatch.org/about**
- Ethics Guidelines for Trustworthy AI, By the European Commission's High-Level Expert Group (HLEG) on Artificial Intelligence.
- Law Commission of Ontario, Criminal AI Issue Paper . Available at: https://www.lco-cdo.org/en/our-current-projects/crimai/
- Law Commission of Ontario, Regulating AI- Critical Issues And Choices, LCO issue paper, April 2021.
- European High-Level Expert Group on Artificial Intelligence, "Ethics Guidelines for Trustworthy AI" (2019) [HLEG Guidelines], available online on:https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/library/ethics-guidelines-trustworthy-ai
- EU Commission (2020) White Paper on Artificial Intelligence—A European Approach to Excellence and Trust, COM(2020) 65 final, Brussels: European Commission.

- Guide on Article 6 of the European Convention on Human Rights (Right to a fair trial (civil limb)), European Court of Human Rights, Updated 30 April 2022.

ثالثا: المراجع باللغة الفرنسية:

- Antoine Garapon, Les enjeux de la Justice prédictive, La Semaine Juridique, édition généralé, no.1/2, 9 Janvier 2017.
- Bruno Mathis, La Justice prédictive est compliquée mais pas dangereuse, 6 février 2018.
- CNIL, Comment permettre à l'homme de garder la main ? Les enjeux éthiques des algorithmes et de l'intelligence artificielle, Synthèse du débat public, 2017.
- Frédéric Rouvière, Dix problèmes épistémologiques sur la justice prédictive, Recueil Dalloz, No.11, 25 Mars 2021.
- Hervé Croze :
    - Justice prédictive : la factualisation du droit. La Semaine juridique. Édition générale, No. 5, 2017.
    - Essai de construction d'une procédure civile minimale, La semaine Juridique, édition générale, 1 Juillet 2019, N.26
- Lemy D. Godefroy, Frédéric Lebaron, Jacques Lévy-Vehel, Comment le numérique transforme le droit et la justice vers de nouveaux usages et un bouleversement de la prise de décision, [Rapport de recherche] Mission de recherche Droit et Justice, 2019
- Marc Clement :
    - Algorithmes au service du juge administratif : peut-on en rester maitre?, AJDA, 2017.
    - Droit, numérique et pratiques professionnelles : quelle influence sur la façon de juger?, La

semaine juridique, édition générale, supplément au no.44-45, 28 Octobre 2019.

- Mathilde Jehle, L’office du juge à l’épreuve de la justice dite prédictive, Mémoire de recherche, Master de Justice et droit du procès, 2022.
- Sophia Binet, L'utilisation des nouvelles technologies dans le procès civil : Vers une procédure civile intégralement informatisée ? Master 2 Droit Processuel contentieux et procédures d’exécution université lumière Lyon2, 2004-2005.
- Wagoue Tchokotcheu, l’oralité dans le procès civil : Plaidoyer pour la reconsidération de l’oralité à la lumière du procès equitable, Thése, université de Nantes, 2016.